تصور مقترح لبناء سياسة وطنية للمعلومات، كركيزة لتأسيس نظام وطني للمعلومات في جمهورية مصر العربية: ضرورة ملحة لتلبية احتياجات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة

Proposed Project for Building A National Information Policy, As the Basis for the Establishment of a National Information System in the Arab Republic of Egypt: Is an Urgent Need to Meet the Needs of Sustainable National Development

إعداد

د. تامر حنفي داود

مدرس علوم المكتبات والمعلومات

قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة المنوفية

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

استلام البحث : ٢٦ / ٨ / ٢٠٢٠ قبول النشر: ١٨ / ٩ / ٢٠٢٠

المستخلص:

تمثل المعلومات ركيزة أساسية لمختلف أوجه النشاط الإنساني ، ومواردًا قوميًا وفعالاً يشكل جزءًا لا يتجزأ من خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونتيجة لتعاظم الإهتمام بالمعلومات وسرعة تدفقها وتضخم حجم الإنتاج الفكرى ، برزت تحديات تواجه الدول النامية للحاق بركب التقدم ومضاعفة الجهد لمواجهة ثورة المعلومات وتنظيم الاستفادة من الإنتاج الفكرى العالمي ، وما ينطوى عليه من خبرات وتجارب وبيانات تسهم بشكل أساسي وفعال فى دفع عجلة التنمية وتعزيز برامجها وخططها ؛ حيث أن كل دولة تحتاج إلى خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لتحقيق التنسيق والتعاون في الأنشطة والموارد لخدمة التنمية ، وتقوية وتطوير البنيات الأساسية، وقديمًا إعتمدت خطط التنمية على كل من الموارد البشرية والطاقة ورأس المال كأضلاع رئيسية ترتكز عليها التنمية ، ولكن بمرور الزمن إتضح أهمية المعلومات كضلع أساسي لا غنى عنه لإحداث أي تنمية ، ولذا إهتمت أساليب التخطيط السليم لإدارة عملية التنمية على المعلومات والإتصالات كمورد هام من

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الموارد التى ينبغى الإهتمام بها في إطار التخطيط الشامل والإستراتيجي للتنمية [١]. من هنا تزايدت الحاجة لوضع وامتلاك سياسة وطنية للمعلومات ، تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة وتواكب التطورات العالمية الجارية في نقل المعلومات والتكنولوجيا ، كما أنها ولا شك ستمكن من الاعتماد على رؤي واضحة في تحديد أولويات إنتاج وتبادل واستخدام المعلومات ، إضافة إلي أنها ستشكل الإطار الذي ينظم ويوحد أنشطة مختلف الجهات في مجال المعلومات ، ويحول دون تشتت جهودها وبعثرة إمكانياتها ، وربما تعارض أهدافها في هذا المجال . وتعد السياسة الوطنية للمعلومات الحاجة الملحة لتحديد نهج وطني لتطوير نشاط المعلومات واستغلال المعلومات والبيانات ، وكل ما هو متاح من معرفة ونابع من الدولة استغلالاً أمثل ، يتيح الإستفادة من المعلومات كمورد للتخطيط وإتخاذ القرار وحل المشكلات ، فضلاً عن المشاركة في النظم وشبكات المعلومات الإقليمية والعالمية . من هذا المنطلق يمكننا تعريف السياسة الوطنية للمعلومات بأنها " خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الأمثل، بواسطة جميع الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة " [٢] ، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها " مجموعة المبادئ والقواعد التي يتوجب إتباعها بغرض تعبئة طاقات وموارد المجتمع وتوجيه استخدامها بصورة فعالة من أجل تحقيق الرؤي والأولويات الوطنية في مجال المعلومات " . " مما سبق أعلاه ، ولتحقيق التنمية الوطنية المستدامة ، سعينا جاهدين إلي رسم تصور لمشروع سياسة وطنية للمعلومات ، لعله يلقي الترحيب والاهتمام من قبل من يسعوا حقاً لإيجاد سبلاً وأنماطاً علمية لتلبية احتياجات التنمية الوطنية الشاملة من متطلبات جوهرية ، لن ولم تتحقق دونها "

أولًا: مشكلة الدراسة وأهميتها :

تكمن أهمية الدراسة في مبررات وأهمية وجود ووضع السياسة الوطنية للمعلومات والتي يمكن تلخيصها كما ورد في النتاج الفكري في النقاط التالية [٣]:

*- تزايد الاعتراف بدور المعلومات كمورد من الموارد الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأصبحت الحاجة ملحة أكثر من أى وقت مضى لحماية هذا المورد الهام من

---

[١] - عبدالفتاح قسم السيد بشير أحمد . (٢٠١٠) . السياسات الوطنية للمعلومات وأثرها على فعالية النظم الآلية للمعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم : دراسة تحليلية . رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب ، جامعة الخرطوم . متاح في : http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle

[٢] - نعيمة بن ضيف الله . (٢٠٠٦) . دور المكتبة الجامعية الجزائرية في إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات : دراسة ميدانية بمكتبات جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ بقالمة. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري - قسنطينة . متاح في : http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf

[٣] - عبدالفتاح قسم السيد بشير أحمد . (٢٠١٠) . نفس المصدر السابق . متاح في : http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle

خطر الضياع وسوء الاستخدام . وإذا أخذنا بعين الإعتبار ما فرضته التطورات المذهلة فى مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من تحديات فإن التجهيز لتخطى هذه التحديات يؤكد على ضرورة تضافر الجهود وسلوك منهج شامل تجاه هذه المسألة على مختلف المستويات .

*- إن أى جهد اقتصادى أو سياسى أو اجتماعي لابد أن يعمل بكفاءة وفعالية أفضل إذا ما توفرت ميكانيكية تضمن الحصول آنيًا على البيانات والمعلومات المناسبة والمنظمة والموثوق بها لصانعي القرار والمساهمين بطريقة أو أخرى فى التنمية الوطنية .

*- إن من حق كل مواطن تطوير إمكاناته فى إطار العملية التنموية والمساهمة فيها ، والمعلومات والبيانات دعم أساسي لهذه العملية ومنتج من منتجاتها .

*- تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة بغرض تبني سياسة وطنية لنظم المعلومات وخدماتها كجزء متكامل فى سياسة التنمية الوطنية بحيث يصبح التخطيط للنظام الوطني للمعلومات جزءًا متكاملاً من خطط وبرامج التنمية وذلك لضمان الدور الملائم والفعال للمعلومات فى خدمة احتياجات التخطيط التنموى .

*- إن الحاجة إلى ميكنة تنسيق فعال ومتعدد المسئوليات بين القطاعات المختلفة بغرض تبنى سياسة عامة وشاملة للمعلومات آخذة بنظر الاعتبار التطور الحاصل فى التكنولوجيات الحديثة ومستجيبة قدر الإمكان لعصر المعلومات .

*- إن المشاركة الفعالة لبلد ما فى نظم وشبكات المعلومات الإقليمية أو الدولية إلى حد بعيد رهين بتوفير بنية قوية فى مجال نظم المعلومات وخدماتها فى ذلك البلد .

*- بالإضافة إلي ذلك، فإن السياسة الوطنية للمعلومات تعمل على المحافظة على بعض المبادئ الأساسية والمهمة والواجب توافرها في مثل هذه السياسات، نذكر منها (٤) :

- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التعاون بين الدول في مجال تقاسم وتشاطر المعلومات بين الأشخاص ، مؤسسات المعلومات ، ومؤسسات وأجهزة الدولة الأخري .
- تضييق الهوة أو الفجوة المعلوماتية بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، أو كما يسميهم البعض أغنياء وفقراء المعلومات ، وذلك بضمان الإنسياب والتدفق الحر للمعلومات .
- ضمان قيام الدولة بدورها في مجال تنمية البرامج الوطنية للمعلومات مع تشجيع التعاون .

ثانيًا: أهداف الدراسة

[٤] - نعيمة بن ضيف الله . (٢٠٠٦) . نفس المصدر السابق . متاح في :
http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

تكمن أهداف هذه الدراسة في الأهداف التي يمكن تحقيقها من امتلاك سياسة وطنية للمعلومات ، تلك الأهداف والتي يمكن تناولها على النحو التالي : [٥]،[٦] :

*- تحقيق تنمية معلوماتية تمكن المجتمع من السير في طريق التنمية العصرية والتقدم نحو مجتمع المعلومات .

*- إقامة منظومة معلوماتية وطنية تكفل إنتاج وتوفير المعلومات التي تفي بالاحتياجات في كافة مجالات أنشطة المجتمع .

*- إيجاد نظام مؤسسي متقدم في المجال المعلوماتي ، ينتظم في تكوين بنيوي متكامل ، وتتوافر له عناصر البنية الأساسية للمعلومات ، ويكون قادراً على إدارة التطور المعلوماتي بطرق ومنهاجيات علمية حديثة .

*- تحقيق دور فاعل للمعلومات والتكنولوجيا المعلوماتية في دعم الإصلاحات الوطنية وتكريس الحكم الرشيد وتخفيف الفقر .

*- تشجيع الإنتاج الفكرى الوطنى وتدعيمه فى مختلف المجالات وتسجيل ونشر وحماية وحفظ وبث هذا الإنتاج وتوفير وسائل الضبط الببليوجرافي له من خلال التشريعات والإجراءات الملائمة .

*- استصدار التشريعات الخاصة بالمعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإلتزام بها وتطبيقها .

*- ضمان تطبيق المعايير والتقنيات الموحدة العربية والإقليمية والدولية مما يسهل ربط المؤسسات بعضها ببعض وتعاونها فى تبادل المعلومات محليًا ودوليًا .

*- العمل على خلق أجيال جديدة من المستفيدين بما فى ذلك إعادة النظر فى برامج وأساليب التعليم بصورة عامة مع التركيز على إرساء أساليب البحث والاستطلاع وتوعية المستفيدين بأهمية استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى المعلومات .

ثالثًا: مجال الدراسة وحدودها:

١- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على التخطيط في سبيل تأسيس نظام وطني للمعلومات في جمهورية مصر العربية، وذلك بوضع تصور (مشروع) مقترح لسياسة وطنية للمعلومات، تعد بمثابة قاعدة أساسية للدفع بالتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

٢- الحدود اللغوية: الإنتاج الفكري المنشور في موضوع الدراسة باللغات العربية والإنجليزية.

---

[٥] - عبدالفتاح قسم السيد بشير أحمد . (٢٠١٠) . نفس المصدر السابق . متاح في : http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle

[٦] - مركز التوثيق والمعلومات . (١٩٨٨) . إرشادات إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية . تونس : مركز التوثيق والمعلومات . ٣٠-٣١ .

٣- الحدود النوعية: الإنتاج الفكري الصادر في الأشكال التالية: كتب – دراسات وأبحاث – مقالات علمية – أعمال مؤتمرات.
٤- الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.
٥- الحدود الزمنية: استغرقت الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠١٦- ٢٠٢٠

رابعًا: منهج الدراسة وأدواته:

فرضت طبيعة الدراسة الحالية استخدام منهج البحث النظري القائم على الإطلاع على الإنتاج الفكري المنشور حول السياسات والأنظمة الوطنية للمعلومات ومقومات بناؤها. وقد فرضت الدراسة الاعتماد على مجموعة من الأدوات في سبيل جمع المادة العلمية اللازمة، وأهم تلك الأدوات هي:

أ- البحث في الإنتاج الفكري: وذلك للحصول على المعلومات الراجعة حول موضوع الدراسة. وقد تم البحث في فهارس المكتبات المتاحة على الخط المباشر لحصر الإنتاج الفكري في أدب الموضوع، بالإضافة إلى التعامل مع قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال موقع الفهرس الموحد لمكتبات الجامعات المصرية.

ب- شبكة الإنترنت: فقد وفرت شبكة الإنترنت عدداً هائلاً من المواقع التي تعطي بيانات ومعلومات في مختلف الأشكال (كتب، دوريات علمية، معاجم وقواميس، رسائل علمية) والتي ساعدت في عملية تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية.

ج- المقابلات مع بعض الشخصيات ذات العلاقة (وإن كانت قد تمت بالصدفة دون ترتيب)

د- الإطلاع على عدد من السياسات الوطنية للمعلومات لدول أخرى وتحليل مضامينها .

خامسًا: الدراسات السابقة:

١- حسانة محي الدين (٢٠٠٧) . أهمية السياسات الوطنية للمعلومات في بناء مجتمع المعرفة . مجلة الملك فهد الوطنية . مج ١٣ ، ع ٢ . تناولت أهمية السياسات الوطنية للمعلومات في بناء مجتمعات المعرفة . وقد قامت الباحثة بالتعريف بسياسات المعلومات من حيث الأهداف والنطاق المستخدم والقيم المطلوب تحقيقها لكي تتطابق مع مجتمع المعلومات.

٢- حسن النور حسن (٢٠١٣). دور المكتبات الوطنية في بناء مجتمع المعرفة : دراسة حالة المكتبة الوطنية لجمهورية السودان . المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ، مج ٤٨ ، ع ٤ . هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المكتبة الوطنية لجمهورية السودان في بناء مجتمع المعرفة ، فضلا عن معرفة نوع الخدمات المعلوماتية التي تقدمها المكتبة للمستفيدين ومدى اسهامها في بناء مجتمع المعرفة ، وأيضا معرفة نوع القوى العاملة من حيث إلمامهم بالمهارات التقنية التي يتطلبها مجتمع المعرفة إلى غير ذلك من الأهداف .

٣- سوسن طه ضليمي. دور السياسة الوطنية للمعلومات في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية: دراسة مسحية عن تأثير الأغاني على القيم الفكرية لدى الشباب في مدينة جدة . تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور السياسة الوطنية للمعلومات في خلق

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الأمن الفكري لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية ، مقارنة درجة استخدام طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بجدة بالمواقع الرقمية المختلفة على شبكة الانترنت ، تحديد نوع الموسيقى المفضلة لدى الشباب للتعرف على مدى استماعهم لموسيقى الأغاني الأجنبية الشهيرة ، توضيح القيم الفكرية التي تخلقها أغاني الراب والفيديو كليب لهؤلاء الطلاب والطالبات .
٤- عبد الفتاح قسم السيد بشير أحمد (٢٠١٠) . السياسات الوطنية للمعلومات وأثرها على فعالية النظم الآلية للمعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم : دراسة تحليلية . رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب ، جامعة الخرطوم . تهدف هذه الدراسة إلي معرفة النظم الآلية المستخدمة بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم وتقييمها ، ودوافع ومجالات استخدامها ، والخدمات التى تقدمها للمستفيدين، والصعوبات التى واجهت تشغيلها ، وأهم الخطط والسياسات القطاعية لتطويرها، وتكاملها ، وتنمية قدرات العاملين والمستفيدين منها ، سعيًا لتقديم خدمات آلية متطورة .
٥- فهد بن مصطفى سحلي . السياسة الوطنية للمعلومات بالمملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية . مقدم للمؤتمر الخامس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية المنعقد في مدينة جدة خلال الفترة من ٢٨-٢٩ شوال ١٤٢٩ . هدف الدراسة إلى التعرف على واقع السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة العربية السعودية عن طريق إثراء الإنتاج الفكري في مجال السياسات الوطنية من خلال استعراض تجارب دول العالم الأخرى .
٦- مجلس البحث العلمي (١٤٢٥ ه) . مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية . جدة : المجلس . تناولت هذه الإصدارة من السلسة الصادرة عن المجلس مقومات مجتمع المعرفة وكيف يتم بناء مجتمع معرفة عربي ، الخصائص المشتركة بين مجتمع الحضارة العربية ومجتمع المعرفة الحديثة ، الواقع العربي الالكتروني ، الرؤى الحديثة للتنمية القائمة على المعرفة ، القوى التي تشكل مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ، الرؤى الحديثة للتعليم والبحوث .
٧- محمد سالم غنيم (٢٠٠٢) . السياسة الوطنية للمعلومات في مصر - وقائع المائدة المستديرة التي عقدها المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ٢٩ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ .
٨- ناجية قموح (٢٠١٠) . التخطيط الوطني للمعلومات و دوره في بناء السياسة الوطنية للمعلومات . مجلة المكتبات والمعلومات ، مج ٣ ، ع ٢ . تناول البحث بعض المفاهيم والمكونات الأساسية لعملية التخطيط للمعلومات بالدولة والتي تشكل في الوقت الحاضر العوامل الرئيسية له بصفة عامة ولبناء سياسة معلومات بصفة خاصة من خلال دراسة ميدانية .
٩- نعيمة بن ضيف الله (٢٠٠٦) . دور المكتبة الجامعية الجزائرية في إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات : دراسة ميدانية بمكتبات جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ بقالمة. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري – قسنطينة . جاء

هذا البحث ليسلط الضوء على - : ابراز الدور التنموي للمعلومات -ابراز أهمبة النظم الوطنية للمعلومات في تحقيق التنمية الشاملة -تسليط الضوء على واقع النظم الوطنية للمعلومات -بيان الأدوار المسندة إلى المكتبة الجامعية من أجل إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات .

سادسًا: الأُطر المقترحة للسياسة:

الإطار الأول : البنيات التنظيمية والهيكلية :

الوصف:

إن البدايات الحقيقية لإنتاج ، تنظيم ، تبادل المعلومات ، وتيسير سبل الوصول إليها وإتاحتها بكل سهولة ويسر لمجتمعات المستفيدين (صانعي ومتخذي القرارات – الدارسين والباحثين بمختلف مستوياتهم الدراسة والبحثية – المهنيين والحرفيين على اختلاف تخصصاتهم – المستثمرين والمصنعين في نواحي الحياة المختلفة – الباحثين عن المعرفة والثقافة العامة – أو بمعني أخر : المواطنين على اختلاف أعمارهم وتخصصاتهم) ، تتطلب تأسيس وتشكيل بناء تنظيمي وهيكلي (متدرج بشكل هرمي) ، يغطي كافة أنحاء جمهورية مصر العربية ، يتولي القيام بعدة مسئوليات أهما : الإدراة ، المراقبة ، التقييم للسياسة الوطنية للمعلومات ، بالشكل الذي يكفل تحقيق أهم أهداف هذه السياسة وهو (تيسير تدفق المعلومات بين سائر مؤسسات الدولة بما في ذلك المواطنين المنتفعين والساعين للإنتفاع من ، دون المساس بالمصالح الوطنية وكذا المصالح الشخصية) .

ونقترح هنا تأسيس لجنة (مركز) وطني للمعلومات بقرار جمهوري ، يتبع مجلس رئاسة الوزراء المصري ، أو يمكن أن يكون منبثقاً من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة الوزراء المصرية . على أن يباشر مهامه المنوط منه تقديمها من خلال " وحدات محلية لمراقبة وإدارة عمليات تدفق واتاحة المعلومات " يتم إنشائها وتكوينها بمقار الدواوين العامة بمباني محافظات جمهورية مصر العربية ، بحيث ترتبط هذه الوحدات المحلية للمعلومات ، بوحدات أخري تتبعها ، يتم تأسيسها في سائر أجهزة ومؤسسات الدولة على مستوي كافة المحافظات ، بمسمي " وحدات الخدمات المعلوماتية " على سبيل المثال : وحدة الخدمات المعلوماتية – جامعة الإسكندرية – محافظة القاهرة (مقترح) ، مع تحقيق الربط بين الوحدات المحلية في كل محافظة و المكتبات العامة المنتشرة في مدن وقري كل محافظة .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

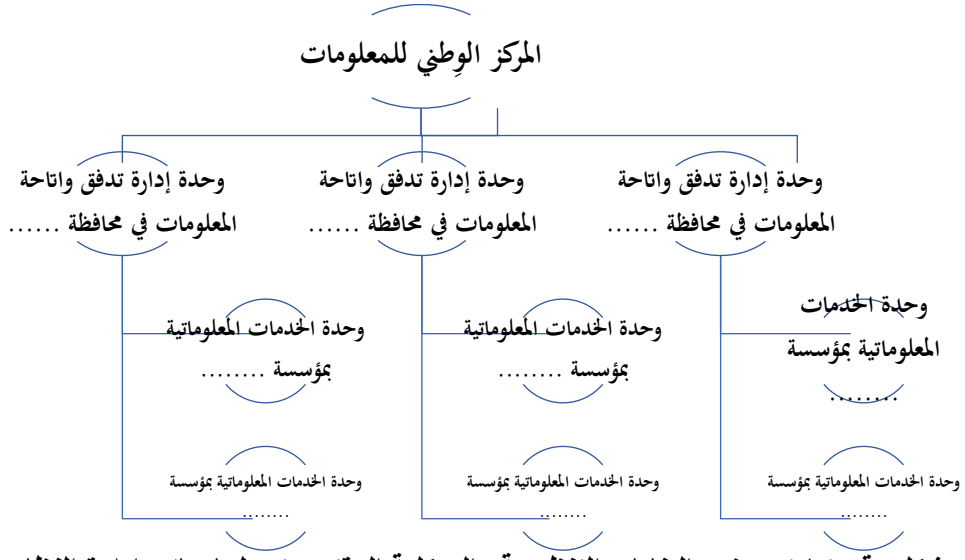

شكل رقم (١) يوضح البنايات التنظيمية والهيكلية المقترح تحملها عاتق إدارة النظام الوطني للمعلومات .

م	المهام :
١	التنفيذ لبنود السياسة الوطنية للمعلومات .
٢	الإشراف والمراقبة على آليات تنفيذ بنود السياسة .
٣	التقييم الدوري لبنود السياسة ، من خلال مراجعتها ، بغية تطويرها وتحديثها وفقاً للمستجدات والمتغيرات الطارئة على مجتمع المعلومات .
٤	جمع وتنظيم كافة ما يصدر عن مؤسسات وأجهزة الدولة من معلومات في صيغها وأشكالها المختلفة .
٥	توفير سبل تكفل للمواطنين على اختلاف تخصصاتهم ، الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات ، من خلال إتاحتها عبر وسائل وطرق سهلة وغير مكلفة (ورقية – غير ورقية من خلال إتاحتها على موقع إلكتروني رسمي يشرف عليه قطاع الخدمات الالكترونية التابعة للمركز الوطني للمعلومات)
٦	تحديد طبيعة المعلومات التي يُفرض قيود على تداولها واتاحتها لأسباب تتعلق بالنواحي الأمنية ، الوطنية ، والشخصية .
٧	تحديد طبيعة الهيئات أو الشخصيات المسموح لهم الإطلاع والإفادة من المعلومات المقيد تداولها ، وما يتخذ من تدابير لذلك .
٨	وضع تسهيلات محددة وواضحة ، يسلكها المواطن في سبيل الحصول على معلومات من مصادر حكومية وغير حكومية .

٩ تحديد سبل تمكن المواطنين التواصل مع البنايات التنظيمية والهيكلية المقترحة ، في حال امتناع مؤسسة ما عن إفادتهم بما يحتاجون إليه من معلومات (خاصةً إذا كانت هذه المعلومات ذات طبيعة غير سرية وغير مقيد تداولها)

١٠ تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات (الممتنع تقديمها من قبل مؤسسة ما) مباشرةً من منافذ المركز الوطني للمعلومات بالمحافظات (وحدات إدارة تدفق واتاحة المعلومات) ، طالما هذه المعلومات لا تخضع لقيود مسبقة تمنع تداولها وإتاحتها .

١١ الإعلان عن طبيعة المعلومات المقيد تداولها ، وكذا تدابير واجراءات التعامل مع مؤسسات وأجهزة الدولة في سبيل الحصول على معلومات ، وذلك من خلال منشورات ورقية تصدر من المركز الوطني للمعلومات ، تعمم عبر منافذة المحلية ، إلي كافة أجهزة ومؤسسات الدولة . فضلاً عن إتاحة هذه المنشورات عبر البوابة الإلكترونية الخاصة بالمركز على الشبكة الدولية للمعلومات .

١٢ إعداد تقارير شهرية من قبل المنافذ المحلية للمركز الوطني للمعلومات تقدم إلي المركز ، وتهدف هذه التقارير إلي رصد إحصائيات ومعلومات تفيد المركز في معرفة مدي تعاون أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال وحداتها لخدمات المعلومات مع المنافذ المحلية ، وكذا تشتمل على إحصائيات بأعداد المستفيدين من المنافذ المحلية وطبيعة ما قدم لهم من معلومات ، فضلاً عن ما يتطلبه العمل من قرارات ومتطلبات مادية أو بشرية إضافية .

١٣ قياس مدي رضا المنتفعين من المعلومات التي تمتلكها مؤسسات وأجهزة الدولة .

١٤ التعاون مع المؤسسات الأخري العاملة في حقل جمع وإدارة وتنظيم مصادر المعلومات (على المستوي الوطني)

١٥ الحفاظ على حق الباحث بمستوياته الدراسية المختلفة ، في الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات بشكل سهل وسريع وبآلية من شأنها إزالة ما قد يتعرض إليه من عقبات تقف حاجزاً بينه وبين ما يحتاج إليه .

١٦ التشجيع على الإبداع والإبتكار في مختلف المجالات .

م المتطلبات :

١ تأسيس مركز وطني للمعلومات ، مدعم بمرسوم صادر عن ديوان رئاسة جمهورية مصر العربية ، ويوصي أن يكون المركز مستقلاً بذاته ، أو لتسهيل الإجراءات ، يوصي بتبعيته لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابعة لمجلس الوزراء المصري . على أن يتكون المركز من مجلس إدارة يضم أعضاء من :

- وزارة الثقافة المصرية .
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- وزارة التعليم العالي .
- وزارة البحث العلمي .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

- وزارة التربية والتعليم .
- وزارة الاستثمار .
- وزارة التنمية المحلية .
- وزارة الداخلية .
- دار الكتب والوثائق القومية .
- مكتبة الإسكندرية .
- الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات .

٢ يباشر المركز عمله من خلال ، عدة قطاعات متضمنة هي على النحو التالي :

- قطاع معلومات الشئون السياسية .
- قطاع معلومات الشئون الاقتصادية .
- قطاع معلومات الشئون التعليمية .
- قطاع معلومات الشئون الأمنية .
- قطاع معلومات الشئون العلمية والبحثية .
- قطاع معلومات الشئون الاجتماعية .
- قطاع معلومات الشئون البيئية والجغرافية .
- قطاع معلومات الشئون التكنولوجية .
- قطاع معلومات شئون الاتصالات .
- قطاع خدمات المعلومات الإلكترونية .
- قطاع استثمار الأفكار .

٣ يتولي قطاع خدمات المعلومات الإلكترونية ، مسئولية تأسيس بوابة إلكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات ، بغية البث والإتاحة الإلكترونية (الفورية والمؤرشفة زمنياً) لكافة المعلومات الفنية المتعلقة بقطاعات الدولة الحكومية ، وكذا تلقي الاستفسارات وطلبات المواطنين المعلوماتية والرد عليها بشكل يتسم بالفورية المدعمة (الرد السريع والمدعم بالمعلومات اللازمة)

٤ تأسيس شبكة محلية تتكون من عدد من الوحدات الفنية بمسمي " وحدة إدارة تدفق واتاحة المعلومات " موزعة جغرافياً بشكل يشمل ويغطي كافة محافظات جمهورية مصر العربية . على أن تتخذ هذه الوحدات من أبنية دواوين المحافظات مقراً لها . وتتبع هذه الوحدات من الناحية التنظيمية المركز الوطني للمعلومات (صورة مصغرة منه)

٥ ربط الوحدات الفنية سالفة الذكر ، بوحدات الخدمات المعلوماتية التي يقترح تأسيسها بكافة أجهزة ومؤسسات الدولة داخل كل محافظة .

٦ الربط المعلوماتي بواسطة تقنيات ووسائل الاتصالات الحديثة ، يعد النموذج الأفضل في

ربط البنايات التنظيمية الهيكلية السالف اقتراحها (المركز الوطني للمعلومات + وحدات ادارة تدفق وإتاحة المعلومات المراد إنشائها بالمحافظات + وحدات الخدمات المعلوماتية التي تتبع مؤسسات وأجهزة الدولة) ، وذلك من شأنه تحقيق السرعة في تدفق وتبادل البيانات والمعلومات بين المركز ووحداته المتشابكة معلوماتياً معه عبر تقنيات الاتصال الحديثة .

٧ تجهيز المركز ووحدات الجغرافية والمؤسسية المتشعبة ، بحيز مكاني يسمح بتكوين قاعدة معلوماتية ورقية من الصيغ المعلوماتية الورقية التي تنتجها أجهزة ومؤسسات الدولة .

٨ الإعداد والتجهيز في سبيل إنشاء قاعدة بيانات ضخمة ، تضم المعلومات الصادرة عن مؤسسات الدولة والمتعلقة بأنشطتها وإنجازاتها المختلفة ، بغية توفير سبل الإتاحة الرقمية وفقاً لنظام استرجاع معلوماتي يكفل الحصول على هذه المعلومات في أي وقت وعن طريق الحواسب الآلية المدعمة بإمكانيات الاتصال بشبكة الإنترنت .

٩ توفير امكانيات النسخ الاحتياطي للبيانات والمعلومات ، والاحتفاظ بالنسخ في أماكن بديلة تحسباً للمخاطر التي قد تؤدي إلي هلاك الصيغ الورقية أو الرقمية للمعلومات .

١٠ إعداد استبيانات واستقصاءات تتاح الكترونياً عبر البوابة الالكترونية للمركز علي شبكة الانترنت ، مهمتها قياس مدي رضا المواطنين على الخدمات المعلوماتية المقدمة من البنيات التنظيمية والهيكلية بمستوياتها المختلفة .

١١ توفير جسر تعاون بين المركز الوطني للمعلومات وسائر المؤسسات المعلوماتية (خاصةً المكتبات العامة في سائر محافظات مصر ، وذلك عن طريق المنافذ المحلية للمركز بالمحافظات . خلاله تفتح المنافذ المحلية أبواباً إضافية تمكنها من توسيع دائرة النطاق الجغرافي الذي يمكن أن تخدمه معلوماتياً . ويمكن أن يتم ذلك بتوفير سبل للربط المعلوماتي المبني على تقنيات الاتصال الحديثة ، بين المنافذ المحلية للمركز الوطني للمعلومات و المكتبات العامة وكذا مكتبات قصور الثقافة المنتشرة بمدن وقري المحافظات ، وخلال هذا الربط يستطيع المواطن التوجه للمكتبة العامة القريبه منه في سبيل حصوله على خدمة معلوماتية من المنفذ المتواجد بمحافظته دون الحاجة إلي تحمل أعباء تنتج من ضرورة توجهه للمنفذ ذاته ، خاصةً إذا كان لا يمتلك وسيلة تكنولوجية تمكنه من التواصل الالكتروني مع المنفذ عبر بوابة الخدمات .

١٢ إزالة العقبات والتحديات التي قد وربما ومن المؤكد أيضاً أن تواجه المواطنين خاصةً من فئة الباحثين والدارسين بمستوياتهم الدراسية والعلمية المختلفة ، يتطلب خلق نوعاً من الآليات التي من شأنها القضاء على ما قد يواجه الباحث من عقبات ، وهنا نُوصي بقيام المركز الوطني للمعلومات باصدار بطاقات تعريفية للباحثين على غرار البطاقات أو الكرنيهات التي تحمل شعار الـــــ (VIP) مقابل عائد مالي يُقدم من الباحث (يستغل في دعم مهام وأنشطة وخدمات المركز) ، مصدق عليها من رئاسة الجمهورية ، ومن خلالها

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

يُسمح للباحث الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات دون تعقيدات من احضار خطابات رسمية من الجهة التي يعمل فيها أو يتبعها الباحث ، الحصول على موافقات من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .... وغيرها من التعقيدات والتي يتم بمقتضاها عرقلة الباحث ودفعة إلي التوقف عن بحثه وما إلي ذلك من الآثار التي تنعكس بالسلب علي الباحث والبحث العلمي برمته ومن ثم عجلة التنمية المرتبطة بنتائج أبحاث قد تدفع بها إلي الأمام .

١٣ خلق سبل من شأنها التشجيع على الإبتكار والإبداع في المجالات المختلفة ، فيما يلي السبل المقترحة :

- عقد بروتوكولات تعاون بين المركز الوطني للمعلومات بما في ذلك منافذة المحلية بالمحافظات + الجامعات المصرية حكومية وغير حكومية . تهدف هذه البروتوكولات إلي عقد ملتقيات دورية من قبل قطاعي شئون التعليم والبحث العلمي التابعين للمركز الوطني في حضور صانعي المعلومات على اختلاف مستوياتهم (على سبيل المثال : علماء بارزين في تخصصات مختلفة ، مراكز بحثية مجتمعية حكومية وغير حكومية ، مستثمرين في قطاع استثمار المعلومات وتقنياتها ، ... الخ) ، خلالها تُقدم الجامعات طلابها ذوي أصحاب الفكرة / الاختراع / الابتكار ، بغية تناول المشروعات البحثية والأفكار ، في ساحة خصبة مدعمة بشخصيات ومؤسسات من شأنها استثمار أفكار الطلاب وتدعيمها معنوياً ومادياً بالشكل الذي يساهم أولاً في تشجيع الأجيال الجديدة على الابتكار والابداع (كأولي خطوات صناعة وإنتاج معلومات ذات طبيعة مؤثرة) ، وكذا بالشكل الذي يقود إلي دفع عجلة التنمية بأشكالها المختلفة (فالنهضة العلمية المستوحاة والناجمة عن الأفكار ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، السياسية ، .... الخ) ، يضاف إلي ذلك التحول من مجتمع مستورد للمعلومات والتقنيات ، إلي مجتمع صانع ومنتج للمعلومات والتقنية .

- توفير برنامج تشجيعي دوري ، تحت إشراف المركز الوطني للمعلومات ومدعم من قطاعي مسشاري رئاسة الجمهورية لشئون التعليم والبحث العلمي ، مهمته : تخصيص مكافأت مالية تشجيعية ، لأوائل الجامعات المصرية والطلاب أصحاب التميز الابتكاري في مختلف المجالات .

- تأسيس تجمع الكتروني تحت رعاية وإشراف المركز الوطني للمعلومات ، يتاح على الشبكة الدولية للمعلومات ، تحت مسمي " شبكة شباب نحو الابداع والابتكار " ، مزود بقاعدة معلوماتية ضخمة من الأبحاث والدراسات العلمية الحديثة والمتنوعة والهادفة إلي توفير قاعدة معلوماتية ، من شأنها تزويد الشخص الذي يري في نفسه مبدعاً بالمادة المعلوماتية الخصبة اللازمة لتنمية أفقه في مجال تخصصه . وهذا التجمع يعمل كملتقي الكتروني يجمع المبدعين من الشباب على مستوي مصر ، بالشكل الذي يسمح لهم بتبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر والتجارب البشرية ، فضلاً عن كونه ساحة الكترونية لتعريف شرائح المجتمع المهتمة بالاستثمار في حقول المعلومات بأفكار وابتكارات هؤلاء

الشباب .

- قيام المركز عبر منافذه المحلية في المحافظات ، بالتنسيق مع المسئولين في المحافظات ، بغية الاستغلال الأمثل للبنايات غير المستخدمة ، على سبيل المثال مباني الحزب الوطني التي كانت معقلاً للخراب وللتأخر المجتمعي ، وتحويلها إلي مراكز للتنوير تحت مسمى " مركز تنمية الإبداع " ، والتي يشرف عليها منافذ المركز الوطني للمعلومات بسائر محافظات مصر ، وخلالها تُقدم أشكال ووسائل الدعم والتنمية لروح الابتكار والابداع للأفراد خاصةً من هم في مقتبل العمر (من الطفل للشاب) .

فبواسطة هذه المراكز ، يُخلق جيد جديد من العقول البشرية ، ذات القدرة على صناعة الأفكار المكونة للابتكارات والابداعات في مختلف المجالات (جيل قادر على توظيف فكرة أو رأي أو ابداع يقود بالمجتمع إلي جعلة منتجاً ومستهلكاً للمعلومات المتماشية مع طبيعته وخصائصه .

- عقد بروتوكلات بين المركز الوطني للمعلومات ووزارة الاستثمار ، بغية توفير سبيل شرعي داخلي ، لتوظيف أفكار وابتكارات الشباب واستثمارها ، بشكل يدفع من التطور في مختلف المجالات (نؤكدد مكرراً : أن الفكرة تقود إلي الابتكار والابتكار يساهم في تكوين حصيلة معلوماتية وطنية تتسم بالحداثة ، وهذه الحصيلة هي الدافع الأساسي للنهوض والتطور)

- أفضل سبل التشجيع على الابداع والابتكار هو الاستثمار للأفكار وتوظيفها (الخروج من الأفكار إلي معلومات ملموسة يتم استثمارها على أرض الواقع) ، والابداع والابتكار يتطلب تنمية روحه لدي أفراد المجتمع منذ المراحل العمرية الأولي . لذا يُقترح أن يتولي المركز الوطني للمعلومات بمنافذه المحلية بسائر محافظات جمهورية مصر العربية ، مهام القيام بذلك الدور الهام ، من خلال استثمار أساتذة الجامعات والمتخصصين بالمحافظات ممن تقع تخصصاتهم في جانب تنمية الموارد البشرية ، بمشاركة المركز ومنافذه في تنظيم سلسلة دورية من ورش العمل لمجتمع طلاب وطالبات المدراس بمراحلها المختلفة (ابتدائي حتي ثانوي) ، وكذا مترددي المكتبات العامة في المراحل العمرية المختلفة ، فضلاً على طلاب الجامعات ، خلالها تُقدم الوسائل الداعمة لتنمية روح الابداع والابتكار (عملاً بالمقولة الشعبية ونصها : " من شبّ على شيء شاب عليه ")

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الإطار الثاني : البنية التشريعية والقانونية:

الوصف :

إن عمليات التبادل ، الإتاحة ، والنشر للمعلومات في أوساط المجتمعات ، تتطلب وجود دواعم دستورية وقانونية ، من شأنها المساعدة على خلق بيئة قانونية تضمن تدفق المعلومات ، مع الحفاظ على طرفي المعادلة (توافر مواد دستورية وقانونية تكفل الحماية لحقوق كلاً من منتجي وصانعي المعلومات وتقنياتها ، و مستهلكي المعلومات والتقنيات) . من هنا نجد أن الدول عليها أن تشرع قوانين وتصدر قرارات (تحظي بالمراجعة والتحديث الدوري بما يتلائم مع متطلبات التطور المعلوماتي) ، من شأنها توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية وأصحابها (الحماية المادية والأدبية) . وفي جمهورية مصر العربية ، سُن من القوانين وصدر من القرارات ما يُفترض أن يوفر بيئة قانوية حامية للملكية الفكرية بمختلف نوعيتها وأشكالها ، وفيما يلي نشير إلى أهمها [٧] ، بغية الوقوف على نقاط القوة والضعف وإبداء المقترحات التعديلية وكذا مقترحات بشأن سن ووضع تشريعات قانونية جديدة :

- **قانون الاتصالات المصرى رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤ :**

في فبراير من عام ٢٠٠٣ تم إصدار قانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ والتصديق عليه، ويتألف القانون من سبع وثمانين مادة مجموعة في سبعة فصول تمثل إطاراً قانونياً ينظم كافة أشكال الاتصالات في مصر. وبموجب هذا القانون، تم ترسيخ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وتحديد أهدافه ومسئولياته وهيكله التنظيمي، حيث يتولى مهام إدارته مجلس مكون من سبعة عشر عضواً برئاسة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتمتع الجهاز بالاستقلالية التامة فيما يتعلق بتمويل أنشطته واستقدام الموظفين للعمل به، كما يتمتع في الوقت ذاته بسلطة تخول له مراقبة أداء مشغلي الشبكات ومعاقبة الخارجين عن الأطر المحددة في تراخيص مزاولة النشاط وتقديم الخدمة، إضافة إلى إدارة استغلال الترددات في الاستخدامات التجارية والحكومية. وينظم القانون أيضاً إجراءات إصدار التراخيص، وطلبات استيراد معدات الاتصالات أو تصنيعها أو تجميعها، إضافة إلى تنظيم قطاع إدارة الطيف الترددي، حيث يختص الفصل الخامس منه تحديد وضع المشغل المؤقت المتمثل في الشركة المصرية للاتصالات إلى أن تم تحرير قطاع الاتصالات تماماً بنهاية عام ٢٠٠٥. ويحدد القانون أيضاً أوجه التعاون بين الجهاز وغيره من الجهات المعنية فيما يتعلق بالأمن القومي، أما الفصل السابع، فيتناول العقوبات التي يتم توقيعها حال وقوع حوادث جنائية مرتبطة بقطاع الاتصالات مثل هدم البنية التحتية الخاصة بشبكات

[٧] - المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات . (٦ سبتمبر ٢٠٠١٦) . بوابة مصر للملكية الفكرية : القوانين والمعاهدات . متاح في http://ecipit.org.eg/arabic/lows_A.aspx

الاتصالات.

- **قانون التوقيع الالكتروني المصرى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ :**

يؤسس قانون التوقيع الالكتروني هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، الذي ينظم أنشطة خدمات التوقيع الالكتروني وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالتجارة الالكترونية وصناعة تكنولوجيا المعلومات. وتعد هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات هيئة عامة تابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتنص المادة ٤ على السلطات المخولة للهيئة لتحقيق أهدافها. وتورد المادة ٤(١) في جملة أمور، أن الهيئة تتوفر على سلطة إيداع وتسجيل وحفظ برمجيات الحاسوب الأصلية وقواعد البيانات التي تقدمها الكيانات أو الأشخاص الذين يقومون بصياغتها وطباعتها وإنتاجها، وذلك لغرض حماية حق المؤلف وغيره من الحقوق . وتنص المادة ٣٠ من القانون على أنه سينشر في الجريدة الرسمية و يدخل حيز النفاذ في اليوم التالي لتاريخ نشره. وقد نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٤، وبالتالي ، فقد دخل حيز النفاذ في ٢٣ أبريل ٢٠٠٤ (وقد أثني على القانون الكثير من الدراسات والأبحاث القانونية العربية منها على سبيل المثال : دراسة أسعد فاضل الجياشي [٨])

- **قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته الصادرة في قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ والخاصة بحماية الأصناف النباتية :**

يعد القانون رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ القانون الأساسي للملكية الفكرية في مصر، ويشمل أربعة كتب تتناول جميع المجالات وهي :

- الكتاب الأول: براءات الاختراع ونماذج المنفعة، وتصاميم الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المكشوف عنها؛ - الكتاب الثاني: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية؛ - الكتاب الثالث: حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ - الكتاب الرابع: الأصناف النباتية .

[٨] - http://profasaad.info/?page_id=106

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

شكل رقم (٢) يوضح دور ومهام البيئة التشريعية والقانونية لسياسة المعلومات .

م	**المهام :**
١	توفير بيئة قانونية لحماية المحتويات المعلوماتية على اختلاف أنواعها ووسائطها الداعمة .
٢	توفير بيئة قانونية لحماية الأفراد والمؤسسات (صانعي ومنتجي المعلومات وتقنياتها سواء التقليدية أو غير التقليدية)
٣	توفير بيئة قانونية (بيئة تشريعية وتنفيذية تحترم حق الإنسان في الحصول على المعلومات ، و لا تتعدي على محتوياته المعلوماتية الشخصية) لحماية الأفراد والمؤسسات (مستهلكي المعلومات والمنتفعين منها)

م	**المتطلبات :**
١	بالنسبة لقانون الاتصالات المصرى رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤ ، يُوصي بالتالي :

- أن الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات عليه الاسترشاد بقوانين الاتصالات المعمول بها فى الدول المشهود لها بالديمقراطية لتلافى العيوب الموجودة فى قانون الاتصالات الحالى وذلك بما يضمن حرية المواطنين فى الحصول على المعلومات بكل نزاهة وشفافية .
- وضع آليات محددة للمحافظة على الخصوصية الشخصية لكل مواطن، وحماية قواعد البيانات الخاصة بالمواطنين لدى شركات المحمول .
- ضرورة الحصول على إذن قضائى وعدم الاكتفاء بإذن النيابة للكشف عن

البيانات.

- وضع آليات لعدم توقف خدمات الانترنت والرسائل القصيرة وخدمات المحمول (حدث بالفعل خلال ثورة ٢٥ يناير ، ويحدث حتي الآن لأسباب غير معلنة من قبل الدولة أو مقدمي خدمات الاتصالات) .

- تعديل المادة رقم ٦٧ والتي تنص على أنه من حق السلطات المختصة بالدولة (أجهزة الأمن القومي ، رئاسة الجمهورية ، وزارة الداخلية ، المخابرات العامة ، هيئة الرقابة الإدارية) أن تخضع لإداراتها جميع خدمات وشبكات الاتصالات (مطلب مستمر من قبل ناشطي المجتمع المدني)

- الاتصالات وتقنياتها وسيط هام لا يمكن الاستغناء عنه في تداول البيانات والمعلومات الرقمية والتي أصبحت جزءاً هاماً لا يمكن تجاهله في حياتنا الشخصية والعملية ، وعليه : يجب تعديل مواد القانون الخاصة بالعقوبات لمن يشرع في تخريب منشأة أو بنية للاتصالات (وعلى الرغم من تعديلات مدة العقوبة ومبلغ الغرامة في تعديلات القانون عام ٢٠١٤) ، إلا أن ذلك يحتاج إلي إعادة نظر خاصة في ظل التكلفة الباهظة لإنشاء بنية وكيان لتقديم خدمات اتصالات .

- تحديث وتعديل القانون في ظل ما يطرأ على البيئة الرقمية من مستجدات ، فاليوم نجد تطبيقات هائلة للاتصالات باستخدام الهواتف الذكية (فايبر – واتساب – لاين - ..... الخ) ، الأمر الذي يتطلب وضع آليات من شأنها أولاً تحجيم انتشار هذه التطبيقات مماثلةً لما تتبعه بعض دول الخليج العربي حالياً (علي سبيل المثال : دولة الإمارات العربية والتي أوقف تداول الاتصال عبر تطبيق الفايبر) ، فلهذا ضروریاته لحماية حقوق مقدمي خدمات الاتصالات بمقابل حيث تأثر استثماراتهم بمثل هذه التطبيقات المجانية . وكذا يتطلب الأمر آليات لحماية البيانات والمعلومات الشخصية المتعلقة بالمواطنين المصريين والتي يتم تصديرها إلي سيرفر شركات الاتصالات الخارجية المسئولة عن هذه التطبيقات بمجرد تسجيل المستخدمين فيها (فهذه التطبيقات بمثابة وسائل ذكية للتجسس الذي من شأنه تهديد الأمن القومي المصري)

- تحديد آلية فعالة وحاسمة لغلق (حجب) المواقع الاباحية وكذا المسيئة للأديان السماوية والمتحة على الشبكة الدولية للمعلومات ، بغية حماية المواطن المصري من استهلاك ما بها من معلومات لها تأثيراتها السلبية علي قيم المجتمع وتقاليد الأديان السماوية .

٢ بالنسبة لقانون التوقيع الالكتروني المصرى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ، يُوصي بالتالي : من حيث مواد القانون ، فكما أكدت الدراسات والأبحاث القانونية ومنها ما سبق التنويه إليها ، تعد مواد شاملة ومنظمة . وكل ما يحتاجه القانون يتلخص في قيام " هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات " والمنوط منها تنفيذ القانون والعمل بمواده ، اتخاذ

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

التدابير التالية :

- تفعيل ما نص عليه القانون بشأن تنمية وتشجيع الاستثمار في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فما زلنا حتي اليوم مستوردين ومستهلكين للصناعات التكنولوجية المعلوماتية) . فحان الوقت لتأسيس صناعة وطنية لتكنولوجيا المعلومات .
- حماية العلامات التجارية الأصلية المسموح بتداولها داخل مصر فيما يخص صناعات تكنولوجيا المعلومات المصنعة بالخارج والمسموح بتداولها بالداخل ، وذلك من خلال القضاء على منافذ دخول وتهريب العلامات التجارية المقلدة ، فضلاً على التنسيق مع وزارة الداخلية (جهاز المصنفات الفنية) ، بغية تشديد المراقبة على مراكز بيع السلع التكنولوجية لمواجهة السلع المقلدة .
- التنسيق مع الجهات المعنية بالاتصالات ، بغرض أخذ تدابير حاسمة للتحقق من مصداقية وموثوقية المواقع الالكترونية المتداولة عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، والخاصة بالمعاملات التجارية والمالية الالكترونية . ولهذا أهميته المتمثلة في حماية المواطن المصري من الوقوع فريسة للنماذج غير الموثوق بها ، وأيضاً حماية الأمن والاقتصاد القومي من حركات غسيل الأموال المتداولة عبر الكثير من هذه المواقع .
- التنسيق مع الجهات المعنية بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ادارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي التابعة لوزارة الداخلية) ، بغية رصد المواقع الالكترونية المتاحة عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، والتي تقدم خدمات الكترونية عبر مواقعها في نواحي متعلقة بالتعليم والدراسات العليا ، حيث اصدار شهادات مصدق عليها الكترونيا من جامعات داخلية وخارجية . وذلك للتأكد من حصول مثل هذه المواقع وأصحابها على ترخيص بمزاولة النشاط من قبل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، كذا كما نص القانون في مواده رقم ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ (ما زالت هذه المواقع حتي تاريخ صياغة هذه السياسة تزاول أنشطتها دون مراقبة أو ردع حاسم)
- رفع الحد الأدني لغرامة مصدري شهادت مصدق عليها الكترونيا ، فالقانون نص في مادته رقم ٢٣ على أن الحد الأدني للغرامة المالية لمرتكبي هذه الجرائم ١٠ ألاف جنية وهذا مبلغ ضئيل لا يخشاه مرتكبي مثل هذه الجرائم الالكترونية)
- نص القانون في مادته رقم ١٦ أن " الصور المنسوخة على الورق من المحرر الالكتروني الرسمي حجة على الكافة بالقدر الذي تكون فيها مطابقة لأصل هذا المحرر ، وذلك ما دام المحرر الالكتروني الرسمي والتوقيع الالكتروني موجودين على الدعامة الالكترونية " .... إلا أن ذلك على أرض الواقع غير مطبق مما يلحق أضراراً بمصالح المواطنين ، خاصة من يرد لهم خطابات من الخارج ويطلب منهم تقديمها لأجهزة الدولة على ورق وترفض لأنها لا تحمل أختاماً أو أنها مطبوعة من بريد الكتروني وما

إلي ذلك من مبررات واهيه ... لذا وجب على هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المنوط منها تفعيل القانون ، التنسيق مع كافة أجهزة ومؤسسات الدولة ، واصدار منشورات رسمية تُجبر المؤسسة على قبول مثل هذه الدعامات الالكترونية المطبوعة على ورق طالما مطابقة للشروط المطروحة في نص مادة القانون .

٣ بالنسبة لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته الصادرة في قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ والخاصة بحماية الأصناف النباتية ، يُوصي بالتالي :

- تعديل المادة رقم ١١ والتي تنص على " أنه يستحق دفع رسم عند تقديم طلب براءة اختراع كما يستحق رسم سنوي يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتي إنتهاء مدة حماية البراءة .... ويتحمل مقدم طلب الحصول على البراءة أتعاب الخبراء اللذين يستعين بهم مكتب البراءات ومصروفات الفحص " .... بحيث يستثني من ذلك المتقدمين الشباب ، لما في ذلك تحقيق التشجيع من قبل الدولة للشباب على الإبداع والإبتكار .

- بناء على تعديل المادة السابقة ، يترتب على ذلك تعديل المادة رقم ٢٦ والتي تنص على أنه " تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما يسقطها في الملك العام في عدة أحوال منها الامتناع عن مدة سنة من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية أو الغرامة التأخيرية ومقدارها ٧ % من هذه الرسوم ، بعد إخطاره بالدفع وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " .... لنفس السبب المذكور في تعديل المادة رقم ١١ سالفة الذكر .

- تعديل المادة رقم ١٨١ والتي تنص على " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون أخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدي هاتين العقوبتين كل من ارتكب بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي ... ، تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي ... ، نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي ..... الخ " ..... فعلي سبيل المثال : تصل تكلفة إنتاج تسجيل صوتي ألبوم غنائي على سبيل المثال مبالغ مالية طائلة ، فهل الغرامة ١٠ آلاف جنية من شأنها منع التعدي على الحقوق المالية لأصحاب هذه المصنفات الفنية والمفترض أنها محمية بفعل القانون .

- التنسيق مع الجهات المحول لها تنفيذ القانون ، لإيجاد تدبير رادعة لحماية المصنفات بأنواعها المختلفة ، من سرقتها وطرح نسخ مقلدة بالأسواق .

- الإشراف من قبل الجهات المحول لها تنفيذ القانون على معارض ومراكز بيع المصنفات الأدبية والفكرية (خاصةً الكتب الأجنبية) ، حيث الانتشار داخل مصر ببيع نسخ مطبوعة منها كبديل للمصنف الأصلي ... الاعتداء الذي من شأنه القضاء على

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

حقوق أصحاب الفكر غير المصريين داخل مصر .

٤ يُوصي بإعادة النظر إلي البيئة التشريعية من كافة جوانبها والتعامل معها برؤية شاملة تقود إلي تبني برنامج وطني متكامل يؤدي بالنتيجة إلي إيجاد بيئة تشريعية متقدمة تستوفي شروط ملاءمتها وتتطور مرحلياً انسجاماً مع تقدم مراحل التطور المعلوماتي ، ولتحقيق ذلك ، يتطلب الأمر إعطاء أهمية خاصة لإتباع التدابير الأساسية التالية :

*- أن يوضع في اعتبار القائمين على سن ووضع القوانين المنظمة لحماية المعلومات والملكيات الفكرية ، الكم الهائل الذي ينتج كل ثانية من المعلومات الرقمية المتداولة على الشبكة الدولية للمعلومات . وذلك لتوفير بنود حماية لهذه المعلومات خاصة المتعلقة بهيئات أو مؤسسات محلية ودولية من الاختراق أو القرصنة أو التداول والاستخدام لها بأساليب غير شرعية ، وكذا توفير قوانين تضمن حماية مستهلك المعلومة الالكترونية من المعلومات المتداولة خاصة تلك التي تخدش الحياء العام أو التي تسيء إلي المعتقدات والأصول الدينية ، وذلك لمدي تأثير مثل هذه المعلومات على قيم المجتمع وتماسك أركانه .

*- التأطير القانوني للسياسة الوطنية للمعلومات : فسن تشريعات من شأنها توفير ضمانات قانونية كافية لتأمين المعلومات وحقوق منتجيها ومستهلكيها ، يتطلب قراءة مضامين وأهداف السياسة الوطنية للمعلومات من منظور حقوقي ، حتي يتمكن القائمين على وضع واصدار التشريعات من استخلاص ما تنطوي عليه السياسة من متطلبات تشريعية ، يتم في ضوئها وضع التشريعات والقوانين الملبية لهذه المتطلبات .... والمقصود : وضع إطار قانوني لسياسة المعلومات الوطنية في ضوء هدفها العام الذي تسعي لتحقيقه (توفير بيئة أمنة لصون المعلومات ومنتجيها ومستهلكيها من الضرر الناتج عن أشكال الضرر المختلفة ومنها السرقة أو الانتحال علي سبيل المثال + توفير دعم دستوري وتشريعي يضمن تنفيذها من قبل الأشخاص والهيئات المنوط منهم التشارك في تحقيق بنود السياسة على أرض الواقع)

*- تحديث وتطوير التشريعات والقوانين القائمة والمعمول بها ، كي تنسجم مع متطلبات التطور المعلوماتي : فالتشريعات والقوانين القائمة قد وضعت في ظروف سابقة ، ولذلك من الطبيعي أن يتواجد فيها من النصوص والأحكام ما لا يتوافر مع هذه السياسة الموضوعة والمراد تنفيذها وتطبيقها أو يضع عقبات قانونية عند تنفيذها ، ومن هنا تنشأ ضرورة تحديث وتطوير تلك التشريعات والقوانين لكي يتحقق فيها التوافق والانسجام المطلوب (الانسجام مع متطلبات التطور المعلوماتي)

*- اصدار تشريعات وقوانين تُولي اهتماماً بمستهلك المعلومات ، من خلالها يُحث على تأسيس جهاز تحت مسمي " جهاز حماية مستهلكي المعلومات " يتبع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، أو يعمل كجهاز مستقل ، يتولي مهام الاستجابة

لشكاوي المواطنين المتضررين من المحتويات المعلوماتية خاصةً المتداولة عبر الشبكة الدولية للمعلومات كمواقع معينة تحث على ازدراء الأديان وغيرها من المواقع التي تحوي محتويات معلوماتية ضارة علي البعد الشخصي والمجتمعي . وهذا الجهاز المقترح إنشائه ، يختلف عن الإدارة التابعة لوزارة الداخلية ، تحت مسمي " إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات " ، تلك الإدارة والتي تعمل على مراقبة شبكات المعلومات (التجمعات الالكترونية المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات) ، بغية ضبط مختلف صور الخروج علي الشرعية فيما يمس الأمن القومي وأمن الأفراد باستخدام الحواسب الآلية في مصر [٩] . وعلى الرغم من أن هذه الإدارة الكائنة بالفعل تهتم بما هو متاح عبر شبكات الحاسبات من معلومات ، إلا أنها وبناء على تجارب شخصية لا تولي اهتماماً إلا بأشكال التعدي على الأمن الشخصي / القومي من خلال نشر معلومات ضارة للمستويين على شبكات الحواسب الآلية ، دون الاهتمام على سبيل المثال بمراجعة وفحص ما هو متاح على الشبكة الدولية للمعلومات من منشورات من شأنها التعدي على العقل ، بتلويثة بمعلومات متداولة تؤثر على العقيدة والأعراف والتقاليد المجتمعية على سبيل المثال . لذا فإنشاء جهاز لحماية مستهلكي المعلومات ، من المعلومات الهدامة للفكر والعقل الإنساني ، يعمل بناء على شكاوي مقدمة من المواطنين وكذا يعمل دون تلقي شكاوي ، يعد من المتطلبات الهامة خاصةً في ظل ما نشاهدة اليوم من معلومات وملفات الكترونية يتم دسها وحقن التجمعات الالكترونية بها ، بغية هدم المجتمع العربي عامةً والمجتمع المصري على وجه الخصوص .

*- خلق بيئة تشريعية وقانونية ، من شأنها توفير الحماية المطلوبة لوقود ومحرك التنمية الوطنية (جيل الشباب) . فما نلاحظه اليوم ، خاصةً بعد ثورة ٢٥ يناير ، تعدد أشكال الاضطهاد (السجن والاعتقال) للعقول الشبابية المثقفة والمفكرة ، بدافع خطورة أفكارهم واتجاهاتهم خاصةً السياسية على الأمن القومي . لذا وجب على السياسة الوطنية للمعلومات أن تضمن الحماية والكفالة المناسبة لهذه الشرائح المجتمعية والتي تتحمل على عاتقها مسئولية الإدارة والتنمية المستقبلية للدولة ، وهنا نقترح وضع تشريعات وقوانين (تحظي بالمتابعة والتطبيق على أرض الواقع) ، مهمتها القضاء على أشكال الاضطهاد لشريحة الشباب المفكرة والمثقفة ، والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم ووجهات نظرهم سواء شفوياً أو نصياً عبر وسائط المعلومات التقليدية وغير التقليدية كالتجمعات الالكترونية المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (الفيسبوك نموذجاً) . وإن صادفت ، وكانت هذه الآراء – من وجهة نظر القائمين على السلطة – تشكل تهديداً للأمن الوطني ، فإنه يتحتم وقبل اتخاذ قرارات بشأن معاقبتهم

[٩] - الصفحة الرسمية لإدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك . متاح في : https://www.facebook.com/Moiegypt.gov/timeline

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

من الناحية القانونية ، توفير بيئة خصبة للمراجعات والتقويم ، يتولي أمرها متخصصين من المجتمع المدني ..... فالمقصود هنا : وضع قوانين لا تعطي حقاً للاضطهاد ، وفي نفس الوقت تحمي الآمن القومي من نماذج العقول الشبابية المخربة والمدمرة ، مع الأخذ في الاعتبار أن يكون التطبيق للقانون بعد إجراء مراجعات خلالها يتم السماع لوجهة النظر الأخري وتقويمها إذا كانت مدمرة ، مع اعطاء الفرصة للمراجعة دون التطبيق السريع لنصوص القانون ، الأمر الذي قد لا يؤدي إلي التقويم ، بل سيساعد على خلق جيل من المنتقمين ، يمارسون انتقامهم عقب تنفيذ نصوص القانون ، فضلاً على تدمير أُسر لها من الأمل والتمني في زرعتهم من أبنائهم .

*- ضرورة اصدار قوانين / قرارات رئاسية / قرارات وزارية ، من شأنها حماية الاستثمارات المحلية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وكذا حماية الأمن القومي من الأضرار التي تسببها تطبيقات الاتصال والتواصل الحديثة المتاحة عبر الشبكة الدولية للمعلومات ومنها علي سبيل المثال : تطبيق الفايبر والواتساب . فمثل هذه التجمعات الالكترونية ، على الرغم من أهميتها التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها بالنسبة للمنضمين إليها ، والتي مكنتهم من تبادل المعلومات المسموعة والمرئية والنصية ، إلا أنها قد ألحقت بالفعل أضراراً بالاقتصاد المصري في مجال الاتصالات ونكتولوجيا المعلومات ، حيث تأثرت كلا الشركة المصرية للاتصالات وكذا شركات المحمول الثلاث بما تتيحه هذه التجمعات من امكانيات وخدمات مجانية . لذا فعلى السلطات القائمة على أمور الاقتصاد الوطني اصدار قرارات حاسمة من شأنها :

- مراقبة هذه التجمعات الالكترونية والتي قد يتم من خلالها تداول معلومات ، تلحق الضرر بالأمن القومي (تجسس وغيره) .
- التنسيق مع الشركات المسئولة عن هذه التطبيقات ، في سبيل وضع تقنينات مالية لاستخدامها ، بالشكل الذي يعود على الدولة بالنفع المالي .
- والأفضل : وكما حدث بالدول العربية الجوار (السعودية والامارات) [١٠] ، اصدار قرارات حاسمة بغلق هذه التطبيقات ، وعدم اتاحتها للاستخدام من قبل المواطنين ، مع تدخل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، بوضع قيود تكنولوجية صارمة (لا يمكن اختراقها من قبل من هم يتقنون استخدام التكنولوجيا ، تحول دون وصولهم إلي هذه التطبيقات واستخدامها رغم حجبها ومنعها . فقرار الغلق المدعم بآليات تكنولوجية صارمة (تمثل عائقاً يمنع متقني التكنولوجيه من كسره) ، يعد الخيار الأفضل لحماية الاستثمارات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات (الحد من الخسائر المالية التي

[١٠] - هاني الروبي . (١٢ أكتوبر ٢٠١٥) . الفايبر والواتس آب يهددان بخسائر فادحة . الموقع الالكتروني لصحيفة روزاليوسف . متاح في : https://www.rosaeveryday.com/news/123346

تسببت فيها هذه التطبيقات لمؤسسات وشركات تقديم خدمات المعلومات الالكترونية) ، فضلاً عن حماية الأمن القومي من خطر تسرب وتداول معلومات عبر هذه التطبيقات تشكل تهديداً حقيقياً لأمن الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ملحوظة : يُوصي أن يكون القرار الحاسم بشأن الإغلاق أو أياً من الخيارات السابقة (قرارات من قبل رئيس الجمهورية) ، يتولي الإشراف على تنفيذها ومتابعتها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات .

*- الإسراع في وضع أو تطبيق أو تعديل أو تفعيل قوانين حرية تداول المعلومات (قانون يحقق الهدف منه حقاً) : قانون طال إنتظاره ، ولا ندرك حتي الآن ما الدافع وراء عدم وضع مثل هذا القانون على الرغم من أهميتة القصوي بالنسبة (للاعلاميين – المواطن – الباحثين والدارسين) . هناك من ادعي بقيام وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات بالتشارك مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصري ، بوضع قانون لحرية تداول المعلومات منذ خمس سنوات ماضية [١١] ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : لماذا لم يخرج هذا القانون إلي النور والتطبيق حتي الآن ؟ وما معوقات حدوث ذلك ؟ وأين الشفافية في الاعلان عن هذه المعوقات ؟ وهل غياب هذه الشفافية يعد مظهر ايجابي يوحي بنجاح هذا القانون عند خروجه إلي الواقع وتطبيقه ؟ خاصةً وأن الشفافية في طرح الجوانب الايجابية وكذا السلبية لأي شئ هي بمثابة الأمر المهم الذي ينبغي أن تقوم عليه القوانين الداعمة لحرية تداول المعلومات ، وغيرها من القوانين التي تعطي الحق للمواطن في الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات تفيده في حياته الشخصية أو البحثية أو المهنية . وكذلك في الدستور الذي أقرّ عام ٢٠١٤، بعد مرحلة تقلبات سياسية حادة، أكدت المادة ٦٨ منه على حرية تداول المعلومات، ونصت على أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية. كما وضعت عقوبات على حجب المعلومات، إلا أنها شددت على مراعاة "الأمن القومي". ولكن إلى الآن، بعد عامين على إقرار الدستور، لم يرَ قانون "حرية تداول المعلومات" النور أيضاً [١٢] على أية حال : لا بد وكما نادت الكثير من الأصوات خاصةً الاعلامية بضرورة صياغة وتطبيق قانون لحرية تداول المعلومات ، فوجود قانون لحرية تداول المعلومات

---

١١ - مدير مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري . مقابلة شخصية . ١٣ ابريل ٢٠١٦ (خلال فاعليات مؤتمر التحول إلي مجتمع المعرفة – جامعة بني سويف)

١٢ - محمد الأشول . (٢٢ ديسمبر ٢٠١٥) . حرية تداول المعلومات في مصر ما زالت تمس بالأمن القومي . مجلة رصيف ٢٢ الالكترونية . متاح في : http://raseef22.com/politics/2015/12/22

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

متمم وحتمى للإعلام ،وقد اتفق العديد من خبراء الإعلام على أن يكون من الأولويات من أجل إصلاح الإعلام ووضعه فى الإطار الصحيح لخدمة المجتمع ، على أن يراعى القانون المرونة والسرعة، ولا حرية للإعلام دون وجود قانون لحرية تداول المعلومات ، وهو من القوانين المهمة والمتممة للتشريعات الإعلامية الذى يجب أن يراعيه مجلس النواب للقضاء على الشائعات والتكهن والتخمين، ووجود قانون يعمل وفق آلية جيدة وحقيقية للوصول للمعلومة سيقطع الطريق أمام مروجى الشائعات الذين يعبثون بعقول المشاهدين وقد يتسببون فى تدمير المجتمع. ومع غياب قانون لتداول المعلومات أصبح التضليل والبيانات المغلوطة من شيم بعض وسائل الإعلام ، فغياب قانون لتداول المعلومات يفتح الباب على مصراعيه لتداول الشائعات والبيانات المغلوطة والأرقام المحرفة بدون قصد ، أو بقصد أحياناً لأجل مآرب خاصة ، والتعليل من جانبهم جاهز وهو عدم وجود قانون لحرية تداول المعلومات والحصول عليها من مصادرها وفق آليات ملزمة للجهات المختلفة ليستعين بها الإعلامى عند تناول موضوع ما [١٣] .

فيما يلي : نود طرح مجموعة المبادئ العامة التي يجب توافرها فيما تنوي الدولة إصداره من قوانين فعلية تسمح بحرية تداول المعلومات خاصةً المعلومات ذات الصبغة الحكومية ، وهذه المباديء أجمعت عليها المواثيق والاتفاقات الدولية والأعراف المنظمة لعملية تداول المعلومات ، وهي على النحو التالي [١٤] :

- الكشف المطلق عن المعلومات : المبدأ الأساسي الذى يجب أن يشيع هو حق المواطن فى الحصول على المعلومات التى يطلبها، إلا فى حالات محددة فى القانون. ونظرا للأهمية القصوى لهذا المبدأ فقد اجمعت الاتفاقات الدولية على ضرورة ان يضاف هذا المفهوم إلي دستور البلاد ، لكى يصبح حقاً من الحقوق الأساسية للمواطنين، وبالمثل يجب أن يعد حجب المعلومات عن المواطنين من الجرائم التى يعاقب عليها القانون. وينطبق هذا الحق على جميع المعلومات المتوافرة لدى المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الهيئات والشركات، بما فى ذلك نشر اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية وتوزيع ملخص وافى باهم نتائج هذه الاجتماعات .

- النشر التلقائى للمعلومات : انطلاقا من المبدأ السابق يجب أن تضمن الدولة النشر الواسع للمعلومات واتاحتها للجميع، دون تفرقة، بكافة الوسائل الممكنة (مثل التوسع

---

[١٣] - محمد مصطفي حسن . (٢٤ يناير ٢٠١٦) . خبراء الاعلام يطالبون بقانون لحرية تداول المعلومات . جريدة الأهرام الالكترونية ، س ١٤ ، ع ٤٧١٦٥ . متاح في : http://www.ahram.org.eg/NewsQ/471438.aspx

[١٤] - عبد الفتاح الجبالي . حرية المعلومات والشفافية في مصر . مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE» ، و المجلس االستشاري لبرنامج "مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في مصر" . متاح في : http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/AR-ACCESS-TO-INFO.pdf

فى النشر الالكترونى او النشر الاعلامي أو اتاحتها فى المكتبات العامة أو غيرها من الوسائل) بحيث يصبح الأصل هو الإتاحة. على ان يكون النشر فى صيغ مبسطة يسهل فهمها للجميع. وهو مايتطلب ان تنشر المؤسسات وكافة الجهات المعنية كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالعمل والقوانين واللوائح المنظمة لها وكذلك الأوضاع المالية والخدمات التى تقدم للجمهور وسبل الحصول عليها وتكلفتها المالية، إذا وجدت. على أن تحدث هذه المعلومات سنويا على الأقل .

- إتاحة المعلومات وسهولة اجراءات الحصول عليها : يرتبط بما سبق، أن ينظم القانون سبل حصول الأفراد على المعلومة إما بانشاء جهاز مستقل يتولى هذه المسألة أو يضع الإجراءات القانونية التى تمكن الأفراد من الحصول على المعلومة واللجوء الى القضاء فى حال عدم التمكن من ذلك شريطة أن يتم كل هذا فى غضون فترات زمنية قصيرة منصوص عليها فى القانون. وبعبارة أخري يجب أن تتمتع هذه الإجراءات بالبساطة والسرعة والتكلفة المجانية أو المحدودة .

- محدودية التكاليف : وفقاً لهذا المبدأ يجب أن لا تقف التكلفة حائلاً دون حصول الأفراد على المعلومات وبالتالى يجب أن يكون الأصل هنا هو الحق فى الحصول على المعلومة بالمجان، أو بتكلفة محدودة للغاية مثل تكاليف تصوير المستندات، شريطة أن لا تتجاوز مبلغ محدد من المال .

- محدودية الاستثناءات : يعد هذا المبدأ من اكثر المبادىء التى تتعرض للجدل والنقاش إذ يخشى البعض أن يمثل ذريعة للدول لافراغ القانون من مضمونه، عن طريق وضع الكثير من المسائل الهامة فى إطار الاستثناء . ولهذا السبب تم وضع العديد من القيود على هذا المبدأ بحيث تضمن استخدامه فى الأغراض التى خصص لها، والتى تستهدف حماية المصالح

السرية المشروعة فى مجالات الأمن القومى والنظام العام والأخلاق العامة إلي جانب الحق فى الخصوصية وحقوق وسمعة الآخرين . وبالتالي فإن الإستثناءات تكون فى الحالات التى سيكون فيها للافصاح ضرراً كبيراً على المصلحة الوطنية أو سيؤدى إلي إلحاق الضرر بمنع وقوع جرائم، وكذلك الأسرار التجارية أو المعلومات التى يؤدى الكشف عنها إلي تعريض حياة أو صحة شخص للخطر أو تلك التى من شأنها الإضرار بالمصالح التجارية للعملاء. مع مراعاة ضرورة النص على هذه الأمور صراحة وعلى وجه التحديد والقطع وليس على سبيل المثال. ومن هنا فان الاستثناءات الواردة فى القانون يجب أن تتسم بالسمات التالية : (أن تكون منصوص عليها فى القانون على سبيل الحصر وليس المثال - أن تكون متعلقة بضمان أهداف الأمن القومى أو منع إنتشار الجريمة وكشفها وإلقاء القبض على المجرمين ومحاكماتهم، أو المسائل الشخصية التى تعرض أصحابها لأخطار محددة - أن يكون الضرر العام أكبر من

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

المصلحة الخاصة ، مثل تلك التى يؤدى كشفها إلي خطر حقيقى على المصالح الاقتصادية للدولة أو على المصالح التجارية والمالية للأفراد .

- حماية الشهود والمبلغين : تتطلب حرية المعلومات العمل على وضع أطر قانونية جديدة تضمن الحماية الكاملة للشهود والمبلغين الذين يكشفون، بحسن نية، معلومات أو بيانات تتعلق بالفساد أو ممارسات سيئة من شأنها الإضرار بالمؤسسة، والنص صراحة على عدم تعرضهم لأية عقوبات قانونية أو إدارية أو وظيفية، أو أي ضرر شخصى لهم وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم. ويمكن حمايتهم بشتى الطرق مثل تغيير محل اقامتهم أو إخفاء بيانتهم عن الآخرين أو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال .

- المراجعة الدورية : ينبغى أن تخضع المعلومات إلي مراجعة دورية كى تاخذ بعين الإعتبار التغييرات فى طبيعة المعلومة المحتفظ بها، أو التطورات الدولية والاقليمية . ومن هنا يمكن تصنيف المعلومات إلي درجات سرية معينة بحيث يتم الافراج عنها وفقاً لمدد زمنية محددة طبقاً لدرجة السرية هذه .

٥ تشكيل رؤية معلوماتية بأهمية السياسة الوطنية للمعلومات لدي أعضاء البرلمان المصري : وذلك من خلال قيام المركز الوطني للمعلومات بتنظيم سلسلة منتظمة ومحددة من محاضرات التوعية بأهمية ومردود هذه السياسة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري ، الأمر الذي من شأنه تحفيز أعضاء البرلمان على إعادة الإنتباه لأهمية توافر آلية تتحكم وتولي اهتمام بالمعلومات وانتاجاها واستهلاكها وتوظيفها في الاتجاهات الصحيحة العائدة على المجتمع بالمردودات الإيجابية .... فالمجلس النيابي من شأنه أن يكفل توفير بيئة تشريعية داعمة للسياسة وبنودها تتسم بالحداثة والتطوير المستمر ، فضلاً على دوره الذي لا يمكن إنكاره أو تجاهله فيما يخص تفعيل النواحي التطبيقية لبنود السياسة ومتابعة وتقييم ذلك .

٦ استكمالاً لدور مجلس النواب المصري في توفير بيئة تشريعية للسياسة الوطنية متطورة ومنسجمة مع التطور المعلوماتي ، وتوفير ضمانات الإشراف والمراقبة على تنفيذ وتطبيق بنود السياسة ... يتطلب الأمر ادراج وتأسيس لجنة مختصة ومستقلة بالمعلومات وحدها ضمن لجان المجلس ، بمسمي " اللجنة الوطنية للمعلومات " ، تتولي المهام المقترحة التالية :

- التحديث للتشريعات المرتبطة بالمعلومات وتداولها وحمايتها .
- مساعدة المركز الوطني للمعلومات على أداء مهامه من خلال تشكيل قوة مستمدة من قوة المجلس ، تساهم في تنفيذ أُطر السياسة الوطنية للمعلومات .

فمجلس النواب بتشكيلات لجانه الحالية ، لا يتضمن هذه اللجنة المقترحة ، ضمن لجانه القائمة بالفعل ، والتي منها ما هو على النحو التالي [١٥] :

- لجنة الشئون الدستورية والتشريعية
- لجنة الاقتراحات والشكاوى .
- لجنة الخطة والموازنة .
- لجنة القوى العاملة .
- لجنة الشئون الاقتصادية .
- لجنة الصناعة والطاقة .
- لجنة العلاقات الخارجية .
- لجنة الزراعة والرى .
- لجنة الشئون العربية .
- لجنة التعليم والبحث العلمى .
- لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية .
- لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف .
- لجنة الثقافة والاعلام والسياحة .
- لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية .
- لجنة الشئون الصحية والبيئة .
- لجنة الشباب .
- لجنة النقل والمواصلات .
- لجنة حقوق الإنسان .
- لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير .

٧ على الأجهزة الأمنية والشرطية ، الالتزام باحترام مواد الدستور المتعلقة بعدم التعدي على محتويات الشخص المعلوماتية إلا بشروط حددها الدستور المصري [١٦] :

- مادة ٥٤ والتي تنص على أنه " الحرية الشخصية حق طبيعى، وهى مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يُبلغ فوراً كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمكَّن من الاتصال بذويه و بمحاميه فورا، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته. ولا يبدأ التحقيق معه إلا فى حضور محاميه، فإن لم يكن له محام، نُدب له محام، مع توفير المساعدة اللازمة لذوى الإعاقة، وفقاً للإجراءات المقررة فى القانون. ولكل من تقيد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع من ذلك الإجراء، وإلا وجب الإفراج عنه فورًا. وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطى،

[١٥] - الموقع الرسمي لمجلس النواب المصري على شبكة الانترنت . متاح في :
http://www.parliament.gov.eg/home/Comeitties_SHOW.aspx

[١٦] - الموقع الرسمي لدستور مصر على شبكة الانترنت . متاح في :
/http://dostour.eg/2013/topics/rights-freedoms/rights-duties-25-4

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

ومدته، وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطى، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه. وفى جميع الأحوال لايجوز محاكمة المتهم فى الجرائم التى يجوز الحبس فيها إلا بحضور محام موكل أو مُنتدب. " .

- مادة ٥٧ والتي تنص على أن " للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها ، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفى، وينظم القانون ذلك " .

الإطار الثالث : البنية الإعلامية:

أصبحنا نعيش اليوم عصر ثورة الإعلام بمستوياته المتعددة (المطبوعة – المسموعة – المرئية) ، ولهذا أهميتة وميزاته الإيجابية ، والتي تتمثل في توفير سبل من شأنها إحاطة المواطنين بالمعلومات الجارية المتعلقة بكافة المستجدات على الساحة المصرية والعربية والأجنبية . إلا أن هذا الزخم الهائل في وسائل الإعلام له من التأثيرات السلبية ما قد ينعكس على الفرد والمجتمع ، فنحن اليوم نشاهد اعلام مضلل يتيح للمواطنين معلومات وحقائق مضللة ومغلوطة ، ويتسرع في بث ونشر أخبار دون التأكد من صحتها ومدي موثوقيتها ومصداقيتها ، وهذا من شأنه أن يتسبب في حدوث أخطار على المصالح الوطنية . لهذا فمن الأمور الواجبة لوضع وتطبيق سياسة وطنية للمعلومات ، مراعاة البعد الإعلامي ، وإعادة النظر فيه ، بغية وضع أسس لبنية إعلامية وطنية تحقق الهدف منها دون التسبب في أضرار تعود على كلا الفرد والمجتمع. فالإعلام بمستوياته المختلفة ، يعد بمثابة جسر التواصل بين المواطن وأجهزة ومؤسسات الدولة وغيرها من القضايا المتعلقة بالمجتمع

م	المهام :
١	توفير قاعدة من الكوادر الإعلامية المؤهلة علمياً ومهنياً ، فالإعلامي المؤهل على أسس علمية ومهنية وأخلاقية ، يمتاز ما يبث من معلومات وأخبار وحقائق بواسطتة بالموثوقية (حيث مراعاة الأمانة المهنية في النقل والتداول للمعلومات بعد إثبات مصداقيتها وتحديد

درجة موثوقيتها) .

٢ إصلاح الإعلام ووضعه فى الإطار الصحيح لخدمة المجتمع ، فالبنية الإعلامية القائمة على وجود قانون لحرية تداول المعلومات ، تعد متممة وحتمية بالنسبة للإعلام . فمع غياب قانون لتداول المعلومات أصبح التضليل والبيانات المغلوطة من شيم بعض وسائل الإعلام ، فغياب قانون لتداول المعلومات يفتح الباب على مصراعيه لتداول الشائعات والبيانات المغلوطة والأرقام المحرفة بدون قصد ، أو بقصد أحياناً لأجل مآرب خاصة [١٧] .

٣ الحفاظ على تماسك المجتمع ، والذي قد يتأثر بالسلب من خلال إذاعة بيانات وأخبار مضللة ، فمعلومة واحدة خاطئة قد تؤثر فى تماسك المجتمع وقد تؤثر فيه سلباً ولو على مدى بعيد [١٨] .

٤ ضبط العلاقة بين وسائل الإعلام والمواطنين ، فتوافر بنية إعلامية قائمة على قوانين لحرية تداول المعلومات ، وشفافية من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة ، من شأنها أن توفر جسر تواصل (وسائل إعلام) يتسم بالمصداقية والموثوقية من جانب المواطنين .

م **المتطلبات :**

١ على الجامعات المصرية الاهتمام بتدريس مقرر " أخلاقيات الإعلام " ، وعقد دورات تدريبية فى هذا الشأن [١٩] ، وذلك للمنتسبين إلي الكليات والأقسام العلمية المتخصصة في مجالات الصحافة ، الإعلام ، والإذاعة والتلفزيون . فترسيخ الأخلاقيات المهنية المرتبطة بقطاع الإعلام ، من شأنة إتاحة خريجين إلي سوق العمل ، مسلحون بمجموعة من المبادئ والأخلاق التي تحكم عملهم وتحتم عليهم تحري الدقة فيما يبثونه ويتداولونه من معلومات وأخبار ، قد يكون للغير صحيح منها تأثيره السلبي على تماسك المجتمع .

٢ الإسراع في إصدار قانون نقابة الإعلاميين ، فى ضوء كون النقابة الجهة المنوطة بتطبيق " ميثاق الشرف الإعلامى " الذى يراعى التطورات المتتابعة ومرحلة التحول الديمقراطى فى مصر ، ويعمل على حث المؤسسات الإعلامية المختلفة على وضع مدونّة للسلوك المهنى وكتاب تعليمات يتم تدريب الإعلاميين على تلك التعليمات مع تدعيم مشاركة الجمهور فى صنع السياسات التحريرية ومتابعتها لتكون الوسيلة الإعلامية معبرة عن الرأى العام المصرى . فمن خلال وجود نقابة للاعلاميين (تدعم وتحاسب) ، يمكن لميثاق الشرف الإعلامي أن يُطبق على أرض الواقع ، وبالتالي يتحقق التوازن المطلوب

---

[١٧] - محمد مصطفي حسن . نفس المصدر السابق .
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/471438.aspx

[١٨] - نفس المصدر السابق .

[١٩] - وائل ربيعي . (١ فبراير ٢٠١٣) . خبراء الإعلام يطالبون بـ"مجلس وطنى" وتفعيل "تداول المعلومات" . جريدة اليوم السابع الالكترونية . متاح فى : http://cairodar.youm7.com/

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

توافره بين طرفي المعادلة (حق الإعلامي في الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة + اتاحة معلومات وحقائق أمام المواطنين تتسم بالشفافية وعدم التضليل) ، وهذا يقود بدوره إلي جعل المؤسسات والمنافذ الإعلامية وسيلة فعالة ذات موثوقية ، يحصل منها المواطن على تشكيلة متنوعة من المعلومات والحقائق يمكن الاعتماد عليها في كثير من الأغراض (فالاعلام المضلل قد يكون أداة لهدم المجتمع واشعال الفتن ، وقد يكون أداة للم الشمل والمساعدة على تماسك وترابط المجتمع الأمر الذي ينعكس إيجابياً على معدلات التنمية والتطور في كافة المجالات المجتمعية .
للإطلاع على نص ميثاق " الشرف الإعلامي " يرجي زيارة الصفحة الالكترونية التالية [٢٠] .

٣ توفير الشفافية المعلوماتية فيما تمتلكه أجهزة ومؤسسات الدولة من معلومات أمام كافة الإعلاميين المصريين (على الأقل المنتمين إلي مؤسسات إعلامية مرخصة من قبل الدولة) ، فاللشفافية أهميتها في ضبط أداء وسائل الإعلام المختلفة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الشائكة. وبالتالي يُوصي بتسرع الوزارات والهيئات الحكومية فى إصدار بيانات واضحة تمنع أى إعلامى من الاجتهاد أو البحث على مواقع التواصل الاجتماعى ، فالتواصل باستمرار بين الإعلام وأجهزة الدولة يمنع أى تخبط فى الأداء الإعلامى [٢١] ، ويمكن لذلك أن يتم من خلال قيام الوزارات والهيئات بإنشاء إدارات خاصة لتوفير المعلومة لمن يهمه الأمر على الأقل لتفويت الفرصة على الشائعات المضللة التى تهدف للنيل من استقرار الدولة فى هذه الفترة الحرجة [٢٢] .

ومما هو جدير بالذكر، أن مركز معلومات مجلس الوزراء، أصبح له دور فعال في هذا الأمر، بنشر المعلومات الصائبة سواء على موقعه الالكتروني الرسمي، أو ببثها عبر قنوات التلفاز.

وبشكل عام : هناك علاقة بين توافر المعلومات أو الشفافية المعلوماتية والتنمية ، فعندما تتوافر بالفعل المعلومات الكاملة والصحيحة والدقيقة فإنها تكون وعاءاً جيداً لتحقيق عمليات التنمية المختلفة ، وبالشفافية تقل فرص وقوع الأزمات الاقتصادية، فهي تساعد

---

[٢٠] - آية الله محمد. (٢٨ يونيو ٢٠١٤) . نص ميثاق الشرف الإعلامي لـ"المصرية لحقوق الإنسان" . جريدة الوفد الالكترونية . متاح في : http://alwafd.org

[٢١] - محمد عبد العظيم . (١٤ ابريل ٢٠١٦) . حرية تداول المعلومات تضبط العلاقة بين وسائل الإعلام وأجهزة الدولة . جريدة برلماني الالكترونية . متاح في : http://www.parlmany.com/News/

[٢٢] - محمد مصطفي حسن . نفس المصدر السابق .
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/471438.aspx

وبدرجة كبيرة في معالجة القضايا عند وقوعها وقبل استفحالها واتساع مداها [٢٣] .

٤ تفعيل قانون لحرية تداول المعلومات والحصول عليها من مصادرها وفق آليات ملزمة للجهات المختلفة ليستعين بها الإعلامى عند تناول موضوع ما ، وذلك لتجنب تداول الشائعات والبيانات المغلوطة والأرقام المحرفة بدون قصد ، أو بقصد أحياناً لأجل مآرب خاصة . الأمر الذي يقود إلي جعل وسائل الإعلام تتسم بالمصداقية والموثوقية من جانب المواطنين .

٥ اتخاذ إجراءات صارمة – بشرط تأسيس بنية إعلامية مستندة على قوانين تسمح بحرية تداول المعلومات ، والحصول على معلومات تتسم بالشفافية من أجهزة ومؤسسات الدولة – تجاه مؤسسات ووسائل الإعلام التي تبث أو تتداول معلومات مغلوطة لها تأثيرها على الأمن القومي للبلاد . علي سبيل المثال : إيقاف برنامج تلفزيوني يهدف إلي ترويج شائعات وحقائق مغلوطة لها تأثيرها على الشارع المصري أو العلاقات الخارجية بين دول العالم .

٦ إعادة النظر إلي مؤسسة الإعلام الرئاسي [٢٤] وتصحيح مسارها ، فهذه المؤسسة تتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة ، بغية إعادة هيكلتها وتطويرها ، نظراً لأهمية دورها المنتظر في مجتمعنا خاصةً في ظل ما نواجهه من أزمات سياسية واقتصادية . فالمطلوب من الإعلام الرئاسي التحلى بالشفافية والانتظامية في بث وتداول الحقائق والمعلومات ، خاصةً تلك المرتبطة بما يواجه مجتمعنا من أزمات ، الأمر الذي يتطلب عرض الحقائق والمعلومات بشكل واضح دون تضليل مهما كانت النتائج (فالمصارحة وإن خلقت أزمة ، هي الطريق الأفضل لحل الكثير من الأزمات والتي قد تنشأ وتنتج من التضليل في عرض معلومات مشوشة ومضللة أو من الإخفاء والتكتيم). نقترح في ذلك الشأن : تأسيس نافذة أو قناة إعلامية مستقلة – تتبع رئاسة الجمهورية – شعارها الحيادية .... وهدفها فقط عرض الحقائق والمعلومات المتعلقة بالأمور والملابسات التي تخلق أزمات بالفعل.

وهذا ونحمد الله عليه قد أصبح واقعًا خاصةً في الفترة من ٢٠١٣ وحتى الآن، فلقد أصبح لدينا اعلام رئاسي حريص على الشفافية والحقيقة، عبر الكثير من القنوات والسبل الإعلامية الجماهيرية، أخرها ظهورًا يتمثل في العمل الضخم والمشرف والمتمثل في

---

[٢٣] - أبو العلا عطيفي حسنين . (١٢-١٣ ابريل ٢٠١٦) . الثورة المعلوماتية والشفافية ... جسر بين الشعوب والحكومات . المؤتمر الثاني للمعلومات بعنوان التحول إلي مجتمع المعرفة . بني سويف : قسم علوم المعلومات ، جامعة بني سويف .

[٢٤] - عمرو عبد الحكيم عامر (٢٤ ابريل ٢٠١٦) . مداخلة هاتفية . برنامج العاشرة مساء . قناة دريم الفضائية .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

(الموقع الرئاسي على شبكة الانترنت) https://www.presidency.eg/ar/ والذي يُعد مصدرًا صادقًا وخصبًا للمعلومات، يمكن ان يعتمد عليه باثي المعلومات بصيغها المختلفة في استقاء مادتهم المعلوماتية.

الإطار الرابع : البنية التعليمية:

الوصف :

إن معظم أدبيات التنمية تجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات . ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس. ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي. من هنا ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة والتي تمثل (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية)، لا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم بالأحرى هي أساس عملية التنمية المستدامة [٢٥] .

وعلى ضوء ما تقدم فعملية التعليم والتعلم لها ارتباط وثيق الصلة بالتمنية المستدامة وهي استثمار بالبشر وللبشر، وقد ساعدت بحوث اقتصاديات التعليم على تحول جذري في الفكر التنموي التعليمي الذي يركز جل اهتمامه على تنمية قدرات البشر واعتبار التعليم هو محور التنمية الحقيقة وأداة تنمية قدرات البشر . ويتضح لنا كيف أن التعليم هو الذي دفع بالإنسان إلى صلب العملية التنموية وجعله المكون الأهم في معادلة التنمية ورفع شعار" لا تنمية بلا بشر "، أي انه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في الإنتاج وفي النمو الاقتصادي، وإن الاستثمار في رأس المال البشرى هو أحد أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة..... و تقول حكمة صينية : " إذا أردت الاستثمار لعام واحد فازرع الحنطة وإن أردت الاستثمار لعشر سنوات فازرع شجرة

[٢٥] - محمد أبو سليم . (٢١ مايو ٢٠١٣) . العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية . مدونة تكنولوجيا التعليم . متاح في : http://alwsa2l.blogspot.com.eg/2013/05/blog-post_21.html

ولكن إن أردت الاستثمار مدى الحياة فازرع في الناس " [٢٦] .

لذا ونظراً لأن عملية التعليم والتعلم ، تعد بمثابة الطريق الأفضل لإنتاج واستهلاك المعلومات : فمن الضروري أن ينطوي النظام الوطني للمعلومات ، على إعادة النظر إلي هيكلة العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة ، بغية تأسيس وإقامة بنية تعليمية ، تسعي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف ، أهمها تنمية العقول البشرية ، بشكل يساهم في تحقيق تنمية مجتمعية في مختلف المجالات ، تنمية بنيانها الأساسي قائم ومعتمد على مدي قدرة الموارد البشرية على إنتاج / استهلاك / توظيف المعلومات وتقنياتها في سبيل تحقيق الرقي والتقدم المجتمعي . وفي هذا الشأن نشير إلي التجارب العالمية للدول التي تقدمت من خلال الاهتمام بالعملية (التعليم) التي قادت بهذه الدول إلي توفير عقول بشرية منتجة وموظفة للمعلومات لخدمة مجتمعاتها ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تجربة كوريا الجنوبية ، وتجارب دول جنوب وشرق آسيا (النمور الآسيوية) [٢٧] .

م	المهام :
١	تحسين العملية التعليمية في كافة مستوياتها المختلفة . فالتعليم والتعلم هو الركيزة الأساسية لصناعة المحرك الأساسي للتنمية ، ذلك المحرك الذي يتطلب تشغيله وقوداً ، يساعد على تشغيله وتحريكه بشكل مناسب لطبيعة عصرنا الذي نعيشه ، والوقود هنا يتمثل في المعلومه الواجب توافرها ، تلك المعلومة التي لا يمكن خلقها أو استثمارها وتوظيفها ، إلا من خلال عقل بشري حظي بتأهيل علمي وتعليمي مناسب ومشجع له على الانتاج والاستهلاك والتوظيف للمعلومات (كوقود ومقوم أساسي وجوهري للتنمية المستدامة)
٢	تنمية/تهيئة/تأهيل الموارد والطاقات البشرية ، أي تنمية العقول منذ الصغر ، بغية خلق أجيال قادرة على الابتكار والابداع ، والذي يقود حتماً إلي خلق قاعدة معلوماتية ومعرفية متنوعة ، متماشية مع متطلبات المجتمع المحلي ، وقابلة للتوظيف والاستثمار من قبل عقول بشرية ، تربت على أن التقدم والرقي في كافة المجالات ، لا يمكن له أن يتحقق دون توافر معلومات منتجة محلياً ، يحسن استغلالها وتوظيفها في سبيل تحقيق تنمية مستدامة ملموسة على أرض الواقع .
٣	مواجهة المشكلات المجتمعية ، من خلال تأسيس وتهيئة بنية تعليمية واقعية ، قادرة على حل ومواجهة المشكلات والأزمات المجتمعية ... وهنا نقصد : أن تكون برامج التعليم والتعلم ، مستحدثة ومتطورة ومتماشية مع طبيعة عصرنا الحالي ، فما الفائدة

[٢٦] - المصدر السابق نفسه . http://alwsa2l.blogspot.com.eg/2013/05/blog-post_21.html

[٢٧] - عادل مجيد العادلي . (٢٠١٣) . مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ع ٣٥ . متاح في :
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=79089

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

من تقديم حشو لمقررات دراسية لا تنعكس على الواقع الذي نعيشه بالنفع ؟ وهل الأهم أن نحيط التلاميذ في المدارس بأسباب الثورة العرابية ؟ أم يكفي فقط أن نشير إلي دور هذه الثورة وتأثيرها على المجتمع المصري وكيفية استنباط دروس مستفادة منها تصلح للتطبيق في الوقت الحاضر ؟ .... فليس من الضرورى الإصرار من قبل القائمين على أمور التعليم الاستطالة وحشو المقررات الدراسية بمعلومات متقادمة ، استيعابها فقط يتم من خلال الحفظ ..... فالمهم هو عدم اهمال التاريخ على سبيل المثال ..... وأهم المهم هو تقديم مقررات دراسية تتيح للمتعلم التفاعل معها بشكل يسمح له بالإضافة والاستيعاب القائم على فهم ما بها من معلومات وإنتاج معلومات جديدة ، يتم خلقها وتوليدها مما قدم له من معلومات خلال مقررات دراسية تتسم بالتفاعلية .

٤ إتاحة بنية للتعليم والتعلم تقود إلي القضاء على الأمية بأشكالها المتنوعة ، أي : محو الأمية المتعلقة بالقراءة والكتابة التقليدية ، محو الأمية التكنولوجية ، ومحو الأمية المعلوماتية والتي أصبحت بمثابة سمة يتميز بها غالبية خريجي الجامعات المصرية ، فالأمية المعلوماتية هي سمة العصر الذي يعاني منها مجتمعنا المصري وغالبية مجتمعاتنا العربية ، ولعل أهم أسبابها ودوافعها يتمثل في ما هو متاح لنا من أنظمة تعليم وتعلم فقيرة ومفتقرة إلي العناصر والدوافع اللازمة للقضاء على أشكال الأمية المعلوماتية . فمحو الامية المعلوماتية أصبح ضرورة ملحة ، لخلق جيل قادر على إنتاج المعلومات واستهلاكها وتوظيفها فيما يقود إلي تحقيق التنمية الوطنية لبلدنا .

م	المتطلبات :

١ **بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي :**

*- من المهم جداً إعادة النظر من قبل الأزهر الشريف ، ووزارة الأوقاف ، والكنيسة ، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ، إلي دور ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وتعاليم الأديان الإسلامية والمسيحية . فهذه الدور تحتاج إلي إعادة تعميمها من جديد بحيث تشمل جميع قري ومراكز ومدن محافظات جمهورية مصر العربية ، ويمكن أن يتخذ من المسجد والكنيسة مكاناً لها . فقديماً حيث كانت " الكتاتيب " [٢٨] ، [٢٩] خرجت أجيال حيت بالعلم وللعلم ، فهي كنظام للتعليم والتعلم ، شهد بنجاحه الجميع . فمن يحيا بحفظ وفهم القرآن الكريم وكذا تعاليم الدين المسيحي منذ الصغر ، يعد بمثابة وسيط مهيأ أن يكون مستوعباً لكافة العلوم والمعارف . ومن هنا فلهذه المراكز

[٢٨] - يعَدُّ الكُتَّاب من أقدم المراكز التعليمية عند المسلمين، وقيل بأن العرب عَرَفُوه قبل الإسلام ، ولكن على نطاق محدود، وكانت مكانة الكُتَّاب في القرون الهجرية الأولى عالية الشأن؛ إذ يُعِدُّ لبداية تعليم أعلى، "فكان الكُتَّاب يشبه المدرسة الابتدائية في عصرنا الحاضر" . وكان الهدف من إنشاء الكتاتيب قد تمثّل في تعليم أطفال المسلمين القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم.

[٢٩] - http://elbadil.com/

التعليمية أهميتها في خلق جيل محب للعلم ومقدر لأهمية المعلومات وضروریاتها بالنسبة للفرد والمجتمع .... لذا فمن الضروري إلي إعادة مثل هذه المراكز لمجتمعنا المصري من جديد ، فغالبية المبدعين والذي ما ذلنا نحيا بما أنتجوه من معلومات ، كان لمراكز التعلم التقليدية هذه أهميتها في تشكيل عقولهم واتجاهاتهم ، والأمثلة كثيرة على ذلك من أجيال العظماء المصريين أمثال طه حسين وغيره.

*- أما بالنسبة لمراكز التعليم الأخري المستحدثة (الحضانات ورياض الأطفال وغيرها) ، هذه هي الأخري تتطلب إعادة النظر إليها ، فكما تهتم بتعليم مرتديها اللغات الأجنبية من انجليزية وفرنسية ، عليها أيضاً التركيز على **تعليم اللغة العربية** ووضع البذور الأولية في تعلمها . فكيف نسعي إلي بناء وانتاج معلومات محلية ، وأجيالنا حتي بعد مرحلة التخرج الجامعي تعاني الافتقار في اللغة العربية . فالاهتمام بتعليم اللغة العربية عليه ـأن يبدأ منذ هذه المرحلة العمرية المتقدمة ، إلي جانب تعليم اللغات الأخري والتي لا يمكن انكار أهمية تعلمها منذ السن المبكر ، فهي الأداة لمعرفة ما توصل إليه الغرب من معارف وعلوم ، ربما تستخدم للتوظيف لصالح التنمية المحلية .

٢ **بالنسبة لمراحل التعليم المدرسي (المرحلة الإبتدائية – الإعدادية – الثانوية) :**

*- يقترح لإعادة هيكلته ، تفعيل دور المكتبة المدرسية ، وهذا لن ولم يتحقق إلا من خلال حدوث تغيير جذري في المقررات الدراسية ، بحيث تصمم مقررات دراسية ، يكون التفاعل معها من خلال الطلاب قائم ومعتمد على الاستيعاب والفهم ، فضلاً على اعتماد تحصيلها على ضرورة الاستخدام لما تتيحه مكتبة المدرسة من مقتنيات ، يُعتمد عليها في البحث والمطالعة .

*- إعادة تحديث البرامج الدراسية ، بغية الحذف لما يعتمد منها على التلقين ، والإضافة لما يشجع على الإبتكار والإبداع . فضلاً على تعميم تدريس مقرر محفز ومرتبط اجتيازه التواجد بمكتبة المدرسة (على أن يحتسب درجات إجتيازه ضمن المجموع التراكمي للطلاب وليس مجرد مقرر لا يمثل تأثير على نجاح الطالب واجتيازه مرحلته الدراسية)

*- من خلال تخصصنا في مجال المكتبات والمعلومات ، ومن خلال الزيارات الميدانية المتكررة لمكتبات المدارس (الابتدائية – الاعدادية – الثانوية) ، لوحظ أنها تعاني الفقر في مواردها المعلوماتية وكذا مواردها البشرية . لذا نُوصي بضرورة الاهتمام من قبل القائمين على أمور مكتبات مدارس وزارة التربية والتعليم ، تنمية مقتنياتها بمواد معلوماتية مرتبطة بمقررارات الدراسة بشكل مباشر وكذا بشكل غير مباشر (نقصد بالشكل غير المباشر : توفير مقتنيات متصلة بما يقدم للطالب من مقررات دراسية ، تساعده على التفكير والابتكار وخلق معلومات جديدة قائمة على ما

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

يقدم له خلال الدراسة) . هذا وللعنصر البشري الذي يدير مكتبات المدارس أهميتة أيضاً الذي لا يمكن انكارها أو تجاهلها ، فقد لوحظ أن أخطر مرحلة دراسية ، بناء عليها يتشكل عقلية التلميذ ، هي مرحلة الدراسة الإبتدائية ، وفي هذه المرحلة يجب أن يكون لمكتبة المدرسة دورها المتميز ، وعلى الرغم من ذلك فإن غالبية مكتبات المدارس الإبتدائية تعاني افتقار نوعي في العنصر البشري الذي يديرها ، حيث انتشار ظاهرة العنصر البشري غير المتخصص وغير المؤهل علمياً ومهنياً على إدارة العملية المكتبية وكذا الخدمية في مؤسسات المعلومات المدرسية . وهنا نقترح :

- ضرورة توفير برامج تأهيل علمي ومهني للعاملين في هذه المكتبات (على الأخص لهؤلاء غير المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات من خريجي التخصصات الأخري) ، تقدم لهم بواسطة متخصصين في المكتبات والمعلومات ، من أقسام المكتبات والمعلومات المتواجدة في كليات الجامعات المصرية ، والتي بحمد الله تعالي تشهد نمواً في كافة محافظات جمهورية مصر العربية .
- الالتزام المستقبلي في حالة التكليفات الوظيفية والتعيينات ، بضرورة أن يُعين في المكتبة المدرسية من هم حاصلون على مؤهل علمي متخصص في مجال المكتبات والمعلومات .
- بالنسبة للمكتبات في مدارس المرحلة الدراسية (الابتدائية) ، يُوصي بضرورة ضم خريجي كليات رياض الأطفال إلي هيكل هذه المكتبات الوظيفي ، لمساندة المكتبيين في تقديم الخدمات المعلوماتية ، خاصة لمن هم في السنوات الأولي من المرحلة الإبتدائية ، حيث حاجتمهم إلي برامج خدمية خاصة تمكنهم من الإنتفاع والإستفادة من المقتنيات ، وكذا نظراً لخصائصهم العمرية والتي تتطلب التوجية والمساعدة المنتظمة أثناء التواجد في المكتبة من قبل متخصص لديه من الإمكانيات العلمية والمهنية التي تسمح له بالتعامل الجيد والفعال مع هذه الفئات العمرية (فمرحلة التكوين المعلوماتي ينبغي لها أن تنما وتبدأ عند هذه المرحلة العمرية ، فبناء جسد سليم يبدأ من الصغر ، وكذا بناء عقول مستنيرة ومبدعة تبدأ أيضاً من الصغر)

٣ **بالنسبة لمرحل التعليم الجامعي وما بعد الجامعي (الدراسات العليا) :**

*- تغيير نظام الالتحاق بالجامعات المصرية ، من نظام التنسيق وفقاً للمجموع التراكمي في مرحلة الثانوية العامة ، إلي نظام للالتحاق ، قائم على الميول والاتجاهات الشخصية للطلاب ، على أن يُدعم ذلك بالتدخل الفعال من قبل لجان علمية متخصصة بداخل الجامعات ، الكليات ، والأقسام العلمية المختلفة ، من خلالها يتم اجراء اختبارات فعلية (قبلية) تقيس مدي ملائمة الطالب للتخصص المراد الإنتساب له ، على أن يتضمن الاختبار أدوات قياس لمدي صلاحية الطالب للإبتكار والإبداع في التخصص المراد الالتحاق به . فذلك من شأنه أن يوفر قواعد بشرية من

عناصر محبه لتخصصها ، الأمر الذي يقود حتماً إلي الإبداع والإبتكار (كداعم أساسي لإنتاج معلومات تتسم بالحداثة والقيمة) ، ذلك الإبداع الناتج عن حب الشخص لما يتلقاه من معارف تقع في دائرة اهتماماته وميوله الشخصية والعلمية .

ملحوظة :

يفضل أن يكون الاختبار وعملية التقييم (الفحص والتصحيح) الكترونية ، تجنباً للوساطة والتحييد .

*- إصدار قرارات من المجلس الأعلي للجامعات ، ملزمة لكافة مؤسسات التعليم العالي داخل الدولة ، بتوفير سبل تنمية ودعم الأفكار والابتكارات العلمية من جانب الطلاب ، على سبيل المثال : تعميم التنظيم الدوري لمسابقات ولقاءات علمية [٣٠] ، تهدف إلى إنتاج مشروعات بحثية أو إنتاج ابتكارات وابداعات مختلفة ، وكذا منح الطلاب أصحاب الإبداع والفكر مكافأة تفوق سنوية (على الأقل الإعفاء من المصروفات الدراسية)

ملحوظة :

ينبغي تشكيل لجنة مركزية بكل جامعة ، مهمتها : جمع وحصر ما نتج عن عقول الطلاب من إبداعات وأفكار ، بغية توظيفها لخدمة المجتمع ، مع عمل قاعدة بيانات تحصر الأعمال والابتكارات المختلفة (كنواه يُعتمد عليها ، وتقدم إلي المؤسسات المجتمعية المختلفة والتي من شأنها تبني هذه الأعمال والابتكارات ، بناء على بروتوكولات يتم توقيعها بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف مؤسسات المجتمع الخدمية والاقتصادية .

*- ضرورة الاستغلال الأمثل لطلاب الجامعات خاصةً المتفوقين وأصحاب الفكر والإبداع ، في تنمية مقتنيات المكتبات الجامعية (كمصادر يعتمد عليها في إنتاج المعلومات ، فضلاً عن كونها أدوات للحصول على المعلومات واستخدامها من قبل مستهلكي ومستفيدي المعلومات) ، وذلك من خلال اصدار قرارات من المجلس الأعلي للجامعات ، تلزم الجامعات المصرية بضرورة تخصيص عدد لا يقل عن ١ طالب ضمن أعضاء لجان تطوير المكتبات الخاصة بكل كلية ومعهد علمي ، بغية الاستماع إلي مقترحاتهم في تطوير المؤسسات المعلوماتية الجامعية ، بالإضافة إلي مشاركتهم الإيجابية (على أرض الواقع) في عمليات الاختيار والتزويد لمقتنيات هذه المؤسسات .

*- ضرورة تغيير اللوائح المنظمة للمقررات الدراسية ، بغية وضع مقرر دراسي

---

[٣٠] - مثل هذه اللقاءات ، يتم تطبيقها في حالات فردية ، فبعض الجامعات تسعي إلي تنظيم مثل هذه اللقاءات دون غيرها من الجامعات . على سبيل المثال : مؤتمر نحو بناء استراتيجية لتحويل الطالب إلي باحث ، والذي عقد في رحاب جامعة بني سويف . ٥-٦ ابريل ٢٠١٦ .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

بعنوان " الثقافة المعلوماتية " ، يُدرس لكافة طلاب الجامعات المصرية على الأقل في السنة الجامعية الأولي ، ويهدف هذا المقرر إلي تعريف وإحاطة الطلاب بخطورة وأهمية المعلومات كسلاح ذو حدين (سلاح للتنمية – سلاح لهدم المجتمعات وقيمها وتقدمها) ، فضلاً على إلقاء المقرر الضوء على الجوانب المتعلقة بكيفية وسبل الوصول للمعلومات وتوظيفها فيما يخدم ولا يضر بالمجتمع ، يضاف إلي ذلك جعل المقرر المقدم هادفاً إلي توضيح الفرق بين تحصيل العلم واستعماله (فليس المهم أن يعرف الشخص .... فالمهم أن يعرف ماذا يعرف وكيف يعرف ...فهذا هما السبيلان الحقيقيان في استعمال و توظيف ما أنتجته العقول الإنسانية من معارف)

ملحوظة :

يوصي بتدريس هذا المقرر ، فريق من أساتذة الجامعات في تخصص المكتبات والمعلومات والتكنولوجيا .

*- الحد من ما يسمي بالكتب الدراسية ، فنظام التعليم الجامعي ينبغي على الأقل في التخصصات العملية أن يعتمد على نظام البحث والاطلاع لا التلقين المعتمد على قالب يُقدم للطالب . مع ضرورة اصدار قرارات من المجلس الأعلي للجامعات ، تلزم أساتذة الجامعات على تحديث مقرراتهم بشكل سنوي فيما يتوافق مع المستجدات في تخصص كل مقرر ، وأن يشرف على متابعة ذلك لجنة اعتماد مشكلة من مجلس كل قسم أو كلية أو معهد علمي ، مهمتها مراجعة الكتب الدراسية والتأكد من وجود موازنة بين ما يتناول من معلومات قديمة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو حذفها ، وبين ما يعرضه الكتاب من مستجدات تقع في دائرة موضوعه العام .

*- بالنسبة لبرامج الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، نُوصي بوضع الشروط والمتطلبات التالية :

- الإلتحاق ببرامج الدراسات العليا في كافة التخصصات ، يُشترط فيه أن يكون الملتحق حاصلاً على تقدير تراكمي جيد جداً كحد أدني للقبول (تحقيقاً للإنتقاء الذي يقود إلي الحد من الكثرة في الأبحاث والرسائل الجامعية غير المستغلة)

- يشترط للتقديم لبرامج الدراسات العليا حصول الملتحق بعد قبوله من حيث مجموعه التراكمي ، على دورات تأهيلية تنظمها الجامعات بالمجان في (كيفية اعداد بحث علمي يخدم التخصص والمجتمع ، يحاط فيه المتدرب بكيفية اختيار موضوع البحث ، نوع العلاقة بينه وبين المشرفين الأكاديميين ، أشكال الإنتحال العلمي وكيفية تجنب الوقوع في فخه) [٣١]

- بعد الإنتهاء من البرامج التمهيدية سواء للماجستير أو الدكتوراة ، لا يُقبل

[٣١] - احدي توصيات مؤتمر " السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية : الظاهرة ومعالجتها " . المقام برحاب جامعة بني سويف في الفترة من ١٧ – ١٨ نوفمبر ٢٠١٥ .

التسجيل لموضوع الدراسة إلا بعد مرور عام على الأقل ، خلاله يقوم الطالب باختيار موضوعه واعداد خطته البحثية . ولذلك أهميتة في تجنب ما ينتج عن التسجيل والخطط المستعجلة من سلبيات أهمها عدم الدراية الكاملة لطالب الدراسات العليا بموضوع بحثه ، الأمر الذي يقود إلي إنتاج معلومات في صيغة بحث لا يتسم بالقيمة العلمية .

- يشترط في تسجيل موضوعات الرسائل العلمية ، أن يكون الموضوع متعلقاً بالمجتمع المحلي للطالب ، ونوصي هنا بتشكيل لجنة في كل كلية أو معهد علمي ، تتبع قطاع الدراسات العليا ، مهمتها التخاطب مع المؤسسات المجتمعية بمختلف فئاتها وأنواعها ، بغية معرفة متطلباتها المتنوعة ، ومن ثم رسم وصياغة قاعدة معلوماتية بالموضوعات ونقط البحث التي تتلائم مع طبيعة كل مجتمع محلي داخل الدولة (لهذا أهميته في انتاج أبحاث علمية لها من الدور ما يفيد واقعياً لكل مجتمع محلي ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلي الاستثمار الفعلي للمعلومات وتوظيفها فيما يخدم على أرض الواقع) ... فالتسجيل في موضوعات لا تقدم حلولاً واقعية لمشكلات وأزمات وظواهر مجتمعية محلية ، تزيد من نسبة وكم ما يوضع من رسائل على الأرفف .... لذا ينبغي مراعاة استمداد موضوعات الدراسة من قبل مقترحات تبديها مؤسسات الدولة حكومية أو خاصة لضمان توظيفها والإستفادة منها (على أن يكون ذلك مدعماً بقرارات ملزمة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

- التدخل العادل من قبل مجالس الأقسام العلمية والكليات في تحديد المشرف الأكاديمي لكل طالب ، على أساس (تخصص المشرف وليس على أساس التنسيق غير المعلن بين بعض المشرفين والطلاب) ، فالمشرف المتخصص في ذات موضوع بحث الطالب ، ينعكس إيجابياً على قيمة ما ينتجه الطالب من معلومات خلال بحثه ودراسته .

- مماثلةً لكارنية الـــــ VIP ، يُوصي باصدار قرار من المجلس الأعلي للجامعات ، مصدق عليه من مجلس رئاسة الوزراء ، باصدار كارنية (بطاقة تعريفية) لطالب الدراسات العليا ، تمكنه التعامل مع كافة المؤسسات الحكومية داخل الدولة ، بالشكل الذي ييسر عليه الحصول على ما يحتاج إليه من معلومات طالما لا تدخل هذه المعلومات في إطار المعلومات المحظور تداولها لأغراض متعلقة بالمصالح الوطنية . فالتعقيد الذي يشهده الباحث عند تعامله مع مؤسسة حكومية في سبيل الحصول على معلومات تخدم دراسته العلمية ، كفيل وحده أن يحطم نفسية الباحث ، الأمر الذي يعطل الدراسة ، بل يقضي عليها بالكامل .

- التحديد لمدي قبول الدراسة العلمية للمناقشة ، ينبغي أن يكون من قبل لجنة علمية تُشكل في كل كلية أو معهد علمي ، تحت مسمي " وحدة مكافحة الانتحال

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

العلمي " ، وتتلخص مهام اللجنة في فحص الدراسة والتأكد من تجنب الطالب لأشكال الانتحال العلمي ، حفاظاً على حقوق الملكيات الفكرية للأخرين . ويُوصي الاستعانة بالبرامج المتخصصة في مكافحة الانتحال العلمي جنباً إلي جنب مع الفحص البشري من قبل اللجنة العلمية التي تضم متخصصين لهم باع في التخصص (شيوخ التخصص وأقدمهم) [٣٢]

- تُرفض الرسالة العلمية التي يثبت قيام صاحبها بالانتحال العلمي بأشكاله المختلفة ، فالمكافحة للانتحال العلمي بأساليب العقاب هذه ، تعد من الأمور الضرورية في سبيل الحفاظ على حقوق الملكيات الفكرية التي تُنتهك من مرضي السرقات العلمية .

- كشرط ضمن شروط منح الطالب الدرجة العلمية عقب المناقشة ، يُوصي قيام الطالب بايداع نسخ من رسالته العلمية ليس فقط في المكتبات التي تُحدد من قبل الكلية التي ينتمي إليها الباحث ، بل تقديم نسخ أيضاً على سبيل الإهداء إلي مكتبات أخري أو مؤسسات أخري مهتمه بموضوع دراسة الباحث (ربما تلقي اهتماماً وتستغل في تنمية ما من قبل القائمين على أمور هذه المؤسسات)

*- وضع و بناء استراتيجية لتحويل الطالب إلي باحث [٣٣] ، [٣٤] : لهذه أهميتها البالغة ، فتبني مثل هذه الاستراتيجيات ، من شأنة بناء طالب بعقلية الباحث ، والباحث خاصةً المبتكر ، هو الأدة الرئيسية والتي من خلالها تُصنع وتُنتج المعلومات وتقنياتها ، فضلاً على كون البحث ضمن أكثر الفئات المجتمعية احتياجاً واستهلاكاً للمعلومات . لذا فهذه الخطوة تعد بمثابة إجراء ينير الطريق في سبيل صناعة عقول بشرية (مبتكرة ، صانعة ، منتجة ، مستهلكة ، موظفة) للمعلومات ، والتي لا غني

[٣٢] - احدي توصيات مؤتمر " السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية : الظاهرة ومعالجتها " . المقام برحاب جامعة بني سويف في الفترة من ١٧ – ١٨ نوفمبر ٢٠١٥ .

[٣٣] - طريف شوقي . (١٨ – ١٩ ابريل ٢٠١٦) . محاضرة بعنوان " نحو بناء استراتيجية لتحويل الطالب إلي باحث " . المؤتمر العلمي الأول لقطاع شئون التعليم والطلاب بجامعة بني سويف تحت عنوان تطوير الخدمات التعليمية والطلابية للجامعات في ضوء تحديات سوق العمل : تجارب ورؤي مستقبلية . بني سويف ، جامعة بني سويف .

[٣٤] - محمد حسين سعيد . (١٨ – ١٩ ابريل) . محاضرة بعنوان " التعلم القائم على المشروع كاستراتيجية لتحويل الطالب إلي باحث في المرحلة الجامعية " . المؤتمر العلمي الأول لقطاع شئون التعليم والطلاب بجامعة بني سويف تحت عنوان تطوير الخدمات التعليمية والطلابية للجامعات في ضوء تحديات سوق العمل : تجارب ورؤي مستقبلية . بني سويف ، جامعة بني سويف .

عنها كشرط أساسي لتحقيق وتوفير مؤهلات ومتطلبات التنمية المستدامة للوطن .
أهداف الاستراتيجية :
- تشجيع الطالب على انتاج معارف جديدة ، وعدم الاكتفاء بالتعرف على وفهم المعارف التي أنتجها الآخرون .
- تبني الطالب أنماطاً متعددة ومتكاملة من التفكير التي تساعده على فهم المعرفة الإنسانية والإضافة إليها .
- تحسين نوعية حياة البشر من خلال تركيز أبحاث الطلاب على حل المشكلات التي تواجه المؤسسات الرسمية والخاصة.
- زيادة معدلات النشر الدولي وبراءات الاختراع بما يساهم في تحسين مكانة مصر بين دول العالم الآخري .
- بناء الشخصية الإيجابية لدي الطالب بحيث تصبح طابعاً لسمات الشخصية القومية .
- وضع التوجه الراهن لجامعتنا لأن تكون " جامعات بحثية " موضع التطبيق ، مثلما الحال في الجامعات الدولية المتقدمة.
مسلمات الاستراتيجية :
- إن الطالب المصري قادر ، مثلما الطالب في الدول المتقدمة ، على أن يصبح باحثاً ومنتجاً للمعلومات ، إذا توفرت له الظروف المواتية .
- إن تحويل الطالب إلي باحث يتطلب في المقام الأول تدريبه على أنماط التفكير المنطقي والإبداعي ، وليس فقط الإمكانيات المادية .
- إن بناء استراتيجية تحويل الطالب إلي باحث ، يعني إدارة منظومة المتغيرات المحيطة في نسق متفاعل ييسر تحقيق أهدافها.
- يجب أن تطبق استراتيجية تحويل الطالب إلي باحث في كل أنحاء الوطن ، مثلما ينتشر الأكسجين في الغلاف الجوي.
- أن عائد استراتيجية تحويل الطالب إلي باحث سيجعل حياة المواطن العادي أفضل على كل من المدي القصير والمتوسط والبعيد .
- يجب أن تكون المؤسسات المجتمعية المتعددة مهيئة لاستيعاب مخرجات استراتيجية تحويل الطالب إلي باحث .
- إن استراتيجية تحويل الطالب إلي باحث تسير وفق هرم الارتقاء المعرفي ، والذي يتدرج تصاعدياً من الدارس ، ثم الباحث ، ثم العالم ، ثم المفكر .
أبعاد الاستراتيجية :
- بناء العقلية البحثية مع التركيز على المهارات التالية : (التفكير متعدد الرؤي – التفكير الناقد في التعامل مع مصادر المعلومات – تنمية مهارات الابداع الشخصي والبحثي – الإدارة الفعالة للعلاقات الإنسانية وتنمية روح الفريق – القراءة السريعة

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الفعالة والكتابة العلمية – الإدارة الفعالة للعقل – الالتزام الأخلاقي والأمانة العلمية)
- تعديل اللوائح وطرق التدريس ، ويتضمن ذلك : (تعديل اللوائح بما يسمح بإعطاء وزن نسبي أكبر للأنشطة البحثية – بدء مشروعات التخرج من سنوات مبكرة وليس في السنة النهائية – تدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب التدريس الإبداعي لتواكب التوجه البحثي للطلاب – السماح للطلاب الباحثين بالسفر لمؤتمرات وحضور دورات تدريبية بالخارج أو الداخل كمتطلب دراسي – إلحاق الطلاب الباحثين بالفرق البحثية بوصفه نشاطاً دراسياً)
- التفاعل العلمي المجتمعي ، ويتضمن ذلك : (دعوة أعضاء من المؤسسات المجتمعية للمشاركة في الأنشطة العلمية للاستفادة من خبراتهم – توجيه أنشطة الطلاب البحثية لحل ما يواجه مؤسسات المجتمع من مشكلات بصورة نظامية لتوطيد أواصر التفاعل البحثي المجتمعي – إعداد برامج تدريبية تخصصية لتلبية احتياجات المؤسسات الانتاجية والخدمية بما يزيد من احتمال توظيف الطلاب فيها – توفير مقرات لمؤسسات إنتاجية بالمراكز البحثية بالجامعات لتحويل نتائج أبحاث الطلاب إلي منتجات ذات عائد استثماري)
- دعم بحوث الطلاب ، ويتضمن ذلك : (عمل مسابقات للطالب الباحث وتمويل البحوث الفائزة وتوفير الدعم المناسب لها فنياً ومادياً – دعوة المؤسسات المحيطة بالجامعة لاقتراح أفكار لمشروعات التخرج يمكنهم الاستفادة منها لاحقاً – منح جوائز في عيد العلم لأفضل مشروعات تخرج تم الاستفادة منها بشكل عملي – دعوة الطلاب لإنشاء بنك للأفكار المبدعة الككفيلة بتطوير المجتمع وتصعيدها على المستوي القومي)
- الارتقاء بمعدل النشر الدولي وبراءات الاختراع للطلاب ، ويتصضمن ذلك : (تحفيز الطلاب على نشر أبحاثهم في المجلات العالمية ومنحهم مكافآات نشر تبعاً للمعامل التأثيري للمجلة – عقد دورات تدريبية لتوعية الطلاب بأخلاقيات كتابة الأبحاث العلمية ، وكيفية تجنب الانتحال والسرقات العلمية – نشر ثقافة الابتكار في مجتمع الجامعة ، وتشجيع أفراده ، وبوجه خاص الطلاب ، على تحويل أفكارهم إلي ابتكارات ذات قيمة عملية – إعداد قاعدة بيانات للطلاب المخترعين بالجامعات المصرية ، وتأسيس منتدي الكتروني للهم يمكنهن من التواصل ، محلياً ودولياً مع الجهات المستفيدة – إنشاء مركز قومي لتنمية مهارات الطلاب على التفكير الابداعي في مجال البحث العلمي – طرح مسابقات تنافسية لدعم أفكار الطلاب البحثية المبدعة المتوقع أن ينتج عنها براءات اختراع ذات مردود تطبيقي – توعية الطلاب المخترعين بكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية طبقاً للقانون ، وتعريفهم بأن تسجيل البراءة لا يمنع من النشر الدولي – قيام وحدات دعم براءات الاختراع في الجامعات

بمتابعة إجراءات تسجيلها بأكاديمية البحث العلمي ، وتسويقها لدي الجهات المستفيدة – تكريم المخترعين على مستوي الجامعات وعلى المستوي القومي)
- رعاية التطبيقات البحثية ، ويتضمن ذلك : (التواصل مع المؤسسات المعنية للاستفادة من الأفكار والجهود البحثية للطلاب لتطوير وحل المشكلات التي تعانيها مؤسساتهم – حماية الجامعة لحقوق الملكية الفكرية والتطبيقات العملية الناتجة عن بحوث الطلاب – السماح للطلاب الباحثين بالاستفادة من الامكانيات المعملية المتاحة بالجامعة – تنظيم منتديات تجمع بين الطلاب الباحثين ومسئولي المؤسسات الانتاجية والخدمية للاطلاع على الأفكار المبدعة لهؤلاء)
- التواصل الدولي مع الجامعات ، ويتضمن ذلك : (عقد اتفاقيات شراكة مع الجامعات والمؤسسات الدولية المانحة لتنظيم أوجه التعاون والمنح البحثية للطلاب الباحثين – استقطاب الأساتذة الزائرين لعمل حلقات تدريبية وإلقاء محاضرات – ابتعاث الطلاب الباحثين إلي الجامعات المتميزة لدورات تدريبية قصيرة المدي – اشتراك الطلاب الباحثين في المؤتمرات والندوات المشتركة داخلياً وخارجياً مع الجامعات المصنفة دولياً – استضافة طلاب باحثين من جامعات دولية وتبادل الخبرات معهم)

٤ **بالنسبة لمراحل التعليم على اختلاف مستوياتها : يُقترح ما يلي :**

*- الخروج بالمناهج والمقررات الدراسية من الصنمية إلي المنهجية والتفكير ([٣٥]) (خاصةً المقررات الدراسية في التعليم الأزهري بمرحله المختلفة) ، والمقصود هنا تنقيح المقررات بغية حذف المسلمات التي لا يقبلها المنطق والعقل الإنساني ، والسماح للاجتهاد ووضع مسلمات ناتجة عن بحث وتفكير للخروج بما يقبله الدين والعقل الإنساني . فالتعامل مع ما هو متاح من صنمية ، لا ينتج عته سوي عقل بشري متحجر غير نشيط ، وغير قادر على التفكير الذي يقود إلي الإبداع (كعملية أساسية في إنتاج المعلومات)

*- وضع وتفعيل برامج لمحو الأمية المعلوماتية (الوعي المعلوماتي = التثقيف المعلوماتي) .

أهمية برامج محو الأمية المعلوماتية [٣٦] :

- لقد خضعت مفاهيم التعلم لتغييرات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث تحول تركيز عمليات التعلم إلى المتعلم عبر تمكينه من "فهم وتطبيق المعارف" ليصبح مفكراً ناقداً ومتعلماً مدى الحياة. هذه التغييرات دفعت بمحو الأمية المعلوماتية لأن تصبح مهمة

[٣٥] - أحمد ماهر عبده . (١ مايو ٢٠١٦) . برنامج السادة المحترمون . المذاع على قناة ontv .
[٣٦] - هيام حايك . (٢٨ يوليو ٢٠١٣) . معايير كفاءة محو الأمية المعلوماتية للتعليم العالي . مدزنة نسيج . متاح في : http://blog.naseej.com/

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

تعليمية هامة، تهدف إلى تهيئة الطلاب لتحقيق التحصيل الأكاديمي الفعال والتطوير الوظيفي في المستقبل .

- محو الأمية المعلوماتية أصبحت واحدة من المهارات الأساسية اللازمة للطلاب في القرن ٢١، وهي عبارة عن " مجموعة من القدرات التي تتطلب من الأفراد القدرة على إدراك متى تكون المعلومات مطلوبة، وامتلاك القدرة على تحديد مكانها، وتقييمها، والاستعمال الفعال لها" .

- توصيف محو الأمية المعلوماتية كشرط أساسي للتعلم مدى الحياة، وارتباطها بسلوكيات البحث عن المعلومات والحاجات المعلوماتية، أدي إلي تزايد الاهتمام بها من قبل مؤسسات التعليم كمهارات وقدرات تعزز الاستخدام الكفء والفعال لموارد المعلومات .

- كما أنه في السنوات الأخيرة، ارتفعت مطالبات المعلمين إلى تدريس محو الأمية المعلوماتية ودمجها في المناهج؛ مستندين في مطالبتهم هذه إلي أن الطلاب الذين يتقنون مهارات محو الأمية المعلوماتية يحققون أداءً أفضلَ في نتائجهم الأكاديمية. ومع ذلك، أظهرت العديد من المشاريع البحثية أن الطلاب من المرحلة الابتدائية إلى مستويات عليا كانوا يفتقرون إلي وجود كفاءات محو الأمية المعلوماتية .

معايير برامج محو الأمية المعلوماتية :

الانتشار الواسع لمحو الأمية المعلوماتية زاد من أهمية و ضرورة أن يكون أفراد المجتمع مثقفين معلوماتياً، ذلك أدى إلى التفكير بتحديد معايير و مقاييس تحكم مهارتهم وضبطها، لذلك قامت العديد من المنظمات بوضع معايير خاصة بمحو الأمية المعلوماتية وخاصة في مؤسسات التعليم العالي، أهم تلك المعايير التي حددتها رابطة كلية المكتبات والبحوث (ACRL) [٣٧] ، التي قُدمت في عام ٢٠٠٠ في اجتماع جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في سان أنطونيو بولاية تكساس . وهذه المعايير هي على النحو التالي [٣٨] (وقد رأينا تقديم وصف دقيق لهذا النموذج من المعايير يتضمن المعايير ومخرجاتها ، تسهيلاً على من يهمه الأمر ، وكبديل لإعادة عمليات البحث الترجمة ، والتي قد تستغرق

[٣٧] - رابطة كلية المكتبات والبحوث (ACRL) هي فرع من جمعية المكتبات الأميركية، وهي جمعية مهنية لأمناء المكتبات الأكاديمية وغيرهم من الأفراد المهتمين. تهدف هذه الرابطة بالدرجة الأولى على تعزيز قدرة المكتبة الأكاديمية ومهنيي المعلومات لخدمة الاحتياجات الإعلامية لمجتمع التعليم العالي وتحسين التعلم والتعليم، والبحوث. رابطة كلية المكتبات والبحوث (ACRL) هي أكبر أقسام جمعية المكتبات الأمريكية، حيث يبلغ عدد أعضاءها حاليا أكثر من ١٢٠٠٠ عضواً، وهو ما يمثل ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي عضوية جمعية المكتبات الأمريكية.

30- The Board of Directors of the Association of College and Research Libraries. (February 2004). Information Literacy Competency Standards for Higher Education. Available at :
http://www.ala.org/acrl/standards/informationliteracycompetency

مزيد من الوقت والمجهود) :

المعيار الأول : الطالب المثقف معلوماتياً يحدد طبيعة ومدى المعلومات المطلوبة :

***- الطالب المثقف معلوماتياً يحدد ويوضح الحاجة إلى المعلومات :**

المخرجات :

- يجتمع الطالب مع المعلمين ويشارك في المناقشات الصفية، ومجموعات العمل مع الأقران، والمناقشات الإلكترونية لتحديد موضوع البحث، أو غيرها من المعلومات المطلوبة.
- يستطيع الطالب تطوير صيغة الفكرة الأساسية لموضوع البحث وصياغة الأسئلة على أساس الحاجة المعلوماتية.
- يستكشف مصادر المعلومات العامة لزيادة دلالية الموضوع.
- يحدد أو يعدل المعلومات التي تحتاج إلى تحقيق تركيز لتطويعها.
- يحدد المفاهيم الأساسية والمصطلحات التي تصف المعلومات المطلوبة.
- يتعرف على المعلومات الموجودة والتي يمكن جمعها مع الفكرة الأصلية، و / أو تحليل المعلومات لإنتاج معلومات جديدة.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يحدد مجموعة متنوعة من المصادر المحتملة للحصول على المعلومات :**

المخرجات :

- يدرك كيف يتم إنتاج المعلومات، سواء كانت بالشكل الرسمي أو غير الرسمي، ويعرف كيفية تنظيمها ونشرها.
- يدرك أن المعرفة يمكن تنظيمها وتقسيمها إلى التخصصات التي تؤثر على الطريقة التي يتم الوصول من خلالها إلي المعلومات.
- يحدد قيمة الاختلافات للموارد المحتملة، بمجموعاتها المتنوعة الأشكال (على سبيل المثال، الوسائط المتعددة، قواعد البيانات، والمواقع، والمجموعات السمعية والبصرية والمطبوعة.)
- يحدد الغرض و الجمهور للموارد المحتملة.
- يميز بين المصادر الأولية والثانوية، ويدرك كيفية استخدامها وأهمية اختلافاتها.
- يدرك أن المعلومات قد تحتاج إلي تنظيم مع البيانات الخام الموجودة في المصادر الأولية.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يضع في اعتباره تكاليف و منافع الحصول على المعلومات :**

المخرجات :

- يحدد توافر المعلومات اللازمة ويتخذ القرارات بتوسيع عملية البحث عن المعلومات

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

في الموارد المحلية (على سبيل المثال: الاستعارة، واستخدام الموارد المتوفرة في الهيئات الأخرى، والحصول على الصور وأشرطة الفيديو، النصوص، أو المواد السمعية)

- يُثَّمن جدوى الحصول على لغة جديدة أو مهارة جديدة من أجل جمع المعلومات اللازمة وفهم سياقها.
- يحدد خطة شاملة وجدول زمني واقعي للحصول على المعلومات اللازمة.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يعيد تقييم طبيعة و مدى الحاجة المعلوماتية :**

المخرجات :

- يستعرض المعلومات الأولية التي تحتاج إلى توضيح أو تنقيح، أو صقل.
- يصف المعايير المستخدمة لاتخاذ القرارات المعلوماتية والخيارات.

المعيار الثاني : الطالب المثقف معلوماتياً يمكنه الوصول للمعلومات المطلوبة بكفاءة و فاعلية :

***- الطالب المثقف معلوماتياً يختار أكثر الطرق البحثية ملائمة و نظم استرجاع المعلومات للوصول للمعلومات :**

المخرجات :

- يحدد أساليب التحقق المناسبة (على سبيل المثال: تجربة مختبريه، والمحاكاة، والعمل الميداني)
- يتحقق من المواطِن المهمة وقادر على تطبيق مختلف أساليب التحقق.
- يتحقق من المجال، والمحتوى، و نظم استرجاع المعلومات.
- يختار النهج الأكثر كفاءة وفعالية للوصول إلى المعلومات المطلوبة عبر أساليب التحقق أو نظام استرجاع المعلومات.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يبني و يطبق استراتيجيات بحث فعالة :**

المخرجات :

- يطور خطة بحثية مناسبة لأسلوب التحقق.
- يحدد الكلمات الرئيسية والمترادفات والمصطلحات ذات الصلة للحصول على المعلومات اللازمة.
- يختار مفردات محكمة و محددة لضبط مصادر استرجاع المعلومات.
- يبني إستراتيجية البحث باستخدام الأوامر المناسبة لنظام استرجاع المعلومات (على سبيل المثال: العوامل البولونية، والبتر، أسلوب محركات البحث التجاوري ؛ فهارس للكتب).
- يطبق إستراتيجية البحث في مختلف نظم استرجاع المعلومات باستخدام واجهات المستخدم المختلفة، ومحركات البحث، والبروتوكولات، ومعاملات البحث، كما ويستخدم لغات مختلفة.

- ينفذ البحث باستخدام بروتوكولات التحقق المناسبة لضبط العمل.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يسترجع المعلومات سواء على الإنترنت أو شخصياً باستخدام طرق متعددة :**

المخرجات :

- يستخدم محركات البحث المختلفة لاسترجاع المعلومات المتواجدة في مجموعة متنوعة من الأشكال.
- يستخدم خطط التصنيف المختلفة وغيرها من النظم (على سبيل المثال: نظم رقم الاستدعاء، أو الفهارس) لتحديد موقع موارد المعلومات داخل المكتبة أو لتحديد مواقع محددة للمواد المادية.
- يستخدم الخدمات المتخصصة شخصيا أو على الانترنت أو المتاحة في المؤسسة لاسترداد المعلومات المطلوبة (على سبيل المثال: الاستعارة / وثيقة التسليم، والجمعيات المهنية، ومكاتب البحوث المؤسسية، والموارد المحلية والخبراء والممارسين).
- يستخدم المسح، والخطابات، والمقابلات، وغيرها من أشكال التحقيق لاسترداد المعلومات الأولية.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يدخل التحسينات على إستراتيجية البحث إذا كانت ضرورية :**

المخرجات :

- يقيم الكمية والنوعية، ودرجة الصلة والأهمية لنتائج البحث لتحديد ما إذا كانت نظم استرجاع المعلومات البديلة أو أساليب التحقيق ينبغي أن تُستخدَم.
- يحدد الفجوات في المعلومات وتحديد ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في إستراتيجية البحث.
- يكرر البحث باستخدام إستراتيجية منقحة حسب الضرورة.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يستخلص و يسجل و يوظف المعلومات التي حصل عليها و مصادرها :**

المخرجات :

- يختار بين مختلف التكنولوجيات الأكثر ملائمة للقيام باستخراج المعلومات المطلوبة (على سبيل المثال: وظائف البرمجيات مثل نسخ / لصق، وآلة النسخ والماسحات الضوئية، والمعدات المرئية / السمعية، أو الأدوات الاستكشافية).
- ينشئ نظاماً لتنظيم المعلومات.
- يفرق بين أنواع المصادر التي تم الاستشهاد بها ويفهم العناصر والبناء الصحيح للاقتباس الذي تم من خلال مجموعة واسعة من الموارد.
- يسجل جميع المعلومات ذات الصلة بالاقتباسات للرجوع إليها في المستقبل.

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

- يستخدم تقنيات مختلفة لإدارة المعلومات المحددة وتنظيمها.

المعيار الثالث : المثقف معلوماتياً يقيم المعلومات ومصادرها تقييماً نقدياً و يدمج المعلومات المختارة ضمن نظامه المعرفي :

***- الطالب المثقف معلوماتياً يُجْمِل الأفكار الرئيسية مُكوّناً خلاصة للمعلومات التي جمعها :**

المخرجات :

- يقرأ النص ويختار الأفكار الرئيسية.
- يوضح المفاهيم النصية في كتاباته ويختار البيانات بدقة.
- يحدد المواد التي يمكن اقتباسها بمهنية ومن ثم ينقلها بالشكل المناسب.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يعتمد المعايير الأولية لتقييم المعلومات و مصادرها :**

المخرجات :

- يبحث ويقارن المعلومات من مختلف المصادر من أجل تحري الموثوقية، والصحة، والدقة، في الوقت المناسب.
- يتحري الموضوعية ويتعامل مع المعلومات دون تحيز.
- يحلل بنية ومنطق الحجج الداعمة أو الأساليب .
- يتجنب التحيز والأحكام المسبقة أو الخداع أو التلاعب.
- يدرك السياق الثقافي والبنيوي، والمحيط الذي من خلاله تم إنشاء المعلومات، كما يتفهم تأثير السياق على تفسير المعلومات.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يركب ويدمج بين الأفكار الرئيسية لبناء مفاهيم جديدة :**

المخرجات :

- يدرك العلاقات المتبادلة بين المفاهيم ويجمعها في بيانات أولية يمكن أن تكون مفيدة مع الأدلة المؤيدة.
- يوسع التركيب والتوليف الأولي، عندما يكون ذلك ممكنا، على مستوى أعلى من التجريد لبناء الفرضيات الجديدة التي قد تتطلب معلومات إضافية.
- يستخدم الكمبيوتر وغيره من التقنيات (مثل جداول البيانات، وقواعد البيانات، والوسائط المتعددة، وأجهزة سمعية أو مرئية) لدراسة التفاعل بين الأفكار وغيرها من الظواهر.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يقارن بين المعرفة الجديدة ومعرفته السابقة ليحدد قيمة الفائدة التي أضافتها أو التناقض أو أي خصائص أخرى فريدة للمعلومات :**

المخرجات :

- يحدد ما إذا كانت المعلومات المتوفر مُرضية وكافية أم أن هناك معلومات أخري يتطلبها البحث.

- يستخدم معايير يتم اختيارها بدقة وبوعي لتحديد ما إذا كانت المعلومات متناقضة أو تأكدت صحتها بالمقارنة مع مصادر أخرى.
- يثير استنتاجات تستند على المعلومات التي تم جمعها.
- يختبر النظريات في بيئة منضبطة (على سبيل المثال، المحاكاة، والتجارب).
- يحدد الاحتمالات بدقة عن طريق التشكيك في مصدر البيانات، والقيود المفروضة على أدوات أو استراتيجيات جمع المعلومات، ومدى معقولية النتائج.
- يدمج المعلومات الجديدة مع المعلومات أو المعرفة السابقة.
- يختار المعلومات التي تقدم دليلا للموضوع.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يحدد إذا ما كانت المعرفة الجديدة ذات تأثير على النظام القِيَمي للأفراد و يتخذ الخطوات اللازمة ليوافق بين الاختلافات :**

المخرجات :

- التحقيق في وجهات النظر المختلفة التي تصادفه في أدبيات البحث.
- يحدد إمكانيات دمج أو رفض وجهات النظر.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يثبت صحة المعلومات من خلال المحادثة مع الآخرين و المتخصصين في مجال البحث أو الممارسين للمهنة :**

المخرجات :

- يشارك في الفصول الدراسية والمناقشات الأخرى.
- يشارك في المنتديات التي ترعاها البيئة الإلكترونية المصممة لتشجيع النقاش حول هذا الموضوع (على سبيل المثال: البريد الإلكتروني، لوحات الإعلانات وغرف الدردشة)
- يسعى للحصول على رأي الخبراء من خلال مجموعة متنوعة من الآليات (على سبيل المثال: المقابلات، والبريد الإلكتروني، وقوائم البريد الإلكتروني)

***- الطالب المثقف معلوماتياً يحدد إذا ما كانت الأسئلة الأولية تحتاج إلى مراجعة :**

المخرجات :

- يحدد ما إذا كان قد تم الوفاء بالحاجة المعلوماتية الأصلية أو إذا كان هناك حاجة معلومات إضافية.
- يستعرض إستراتيجية البحث، ويدرس تضمين مفاهيم إضافية حسب الضرورة.
- يراجع مصادر استرجاع المعلومات المستخدمة ويعمل على توسيعها لتشتمل مصادر أخري حسب الحاجة.

المعيار الرابع : الطالب المثقف معلوماتياً كفرد أو عضو أو جماعة يستخدم المعلومات بكفاءة لانجاز هدف معين :

***- الطالب المثقف معلوماتياً يستخدم المعلومات الجديدة و السابقة للتخطيط لخلق منتج**

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

أو أداء معين :

المخرجات :

- ينظم المحتوى بطريقة تدعم أغراض وشكل المنتج أو الأداء (مثل المخطط التمهيدي، والمسودات، والقصص المصورة).
- يربط المعرفة والمهارات المنقولة من التجارب السابقة و من أجل التخطيط لتهيئة المنتج أو الأداء.
- يدمج المعلومات الجديدة والسابقة، بما في ذلك الاقتباسات والفقرات، على نحو يدعم مقاصد المنتج أو الأداء.
- يعالج النص الرقمي والصور والبيانات، حسب الرغبة، وينقلها من مواقعها وأشكالها الأصلية إلي سياق جديد.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يهذب وينقح عملية تطور المنتج أو الأداء :**

المخرجات :

- يحافظ على سجل الأنشطة المرتبطة بالمعلومات المطلوبة، ويواصل تقييم العملية.
- يعكس سلسلة النجاحات والفشل السابقة ويوظفها في الاستراتيجيات البديلة.

*- الطالب المثقف معلوماتياً يوصل الإنتاج أو الأداء بفاعلية للآخرين :

المخرجات :

- يختار وسيلة اتصال وتنسيق أفضل يدعم أغراض المنتج أو الأداء والجمهور المستهدف.
- يستخدم مجموعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات للحصول على منتج أو أداء.
- يدمج ما بين مبادئ التصميم وأدوات الاتصال.
- يتصل بشكل واضح وبأنماط تدعم أغراض الجمهور المستهدف..

المعيار الخامس : الطالب المثقف معلوماتياً يفهم العديد من القضايا الاجتماعية و القانونية و الاقتصادية المحيطة باستخدام المعلومات و إتاحتها و استخدامها بطريقة أخلاقية و قانونية :

***- الطالب المثقف معلوماتياً يفهم العديد من القضايا الاجتماعية و القانونية و الاقتصادية المحيطة بتكنولوجيا المعلومات :**

المخرجات :

- يحدد ويناقش القضايا المتعلقة بالخصوصية والأمن في بيئة المواد المطبوعة والبيئات الإلكترونية.
- يحدد ويناقش القضايا المتعلقة بالمواد القائمة على حرية الوصول مقابل المواد القائمة على الرسوم المدفوعة للوصول إليها.
- يحدد ويناقش القضايا المتعلقة بالرقابة وحرية التعبير.

- يظهر فهماً للملكية الفكرية وحقوق المؤلف، والاستخدام العادل للمواد محفوظة الحقوق.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يتبع القوانين و التعليمات و السياسات ذات الصلة بإتاحة و استخدام مصادر المعلومات :**

المخرجات :

- يشارك في المناقشات الإلكترونية ويتبع الممارسات المقبولة.
- يستخدم كلمات السر المعتمدة وغيرها من أشكال الهوية من أجل الوصول إلى موارد المعلومات.
- يتوافق مع السياسات المؤسسية للوصول إلى موارد المعلومات.
- يحافظ على سلامة مصادر المعلومات والمعدات والأنظمة والتسهيلات.
- يحصل قانونيا، علي الصور المنشورة والبيانات والصور، أو الأصوات.
- يبين ويظهر فهماً لأشكال الانتحال ولا يتطاول على حقوق الآخرين وأعمالهم وينسبها إليه.
- يظهر فهماً للسياسات المؤسسية المتصلة بالبحوث الإنسانية.

***- الطالب المثقف معلوماتياً يثمن ويقدر استخدامه لمصادر المعلومات في توصيل المعلومات التي حصل عليها :**

المخرجات :

- يختار أسلوبَ التوثيق المناسب ويستخدمه باستمرار عند الاستشهاد بمصادر المعلومات.
- يوضح أذونات التخويل التي منحت له، حسب الحاجة، حفاظاً على حقوق الطبع والنشر للمواد.

القواعد المستخلصة :

***-** محو الأمية المعلوماتية = الوعي المعلوماتي = التثقيف المعلوماتي (فكلاهما مصطلحات مرادفة لبعضها البعض ، وهدفها واحد)

***-** التثقيف المعلوماتي هو السبيل الأهم في صناعة وتكوين البنية العقلية لمنتجي ومستهلكي المعلومات وتقنياتها المتطورة .

***-** التطبيق لبرنامج فعال لمحو الأمية المعلوماتية (الوعي والتثقيف المعلوماتي) لطلاب المؤسسات التعليمية ، يتطلب الالتزام بمجموعة من معايير الكفائة ، كذلك يتطلب المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها ، كي تستيطيع المؤسسات التعليمية الوفاء بالهدف المنوط من البرنامج تحقيقه وتلبيته .

***-** الطالب المثقف معلوماتياً يستطيع أن ينتج معلومات ، أن يحدد ما يحتاج إليه من معلومات ، مع القدرة على تحديد مصادره الملائمة في الحصول على ما يحتاج إليه من

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

معلومات ، أن يوظف ما حصل عليه من معلومات لأغراض شخصية ، بحثية ، ومجتمعية ، أن يقدر قيمة المعلومات وما بذل في سبيل صناعتها وبالتالي يُقدر ويحترم حقوق صانعي ومنتجي المعلومات الأدبية والمادية ، وأخيراً يمكن للمثقف معلوماتياً أن يستثمر ما ابتكره أو اقتبسه من معلومات لأغراض مفيدة غير ضاره بالمجتمع .

الإطار الخامس : البنية الدينية :

الوصف :

التأسيس لسياسة وطنية للمعلومات ، تُلزم وتُحتم ضرورة تشارك قوي ومؤسسات الدولة الدينية ، بغية وضع واتخاذ تدابير وإجراءات من قبلهم في سبيل مساهمتهم الوطنية في إحاطة المواطنين وكذا مؤسسات الدولة الخاصة كالمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها ، بالقواعد السليمة والصحيحة (التي نصت عليها الأديان السماوية) في تداول واستخدام المعلومات ، والتي ينتج عن تداول بعض أنواعها ، سلبيات ، تلحق أضراراً بالفرد والمجتمع ، إلي جانب تحمل متداوليها للحرمانية التي نُص عليها في أياننا السماوية . فاللمؤسسات الدينية دورها الذي لا يمكن إنكاره أو تجاهله ، إذا عزمنا بالفعل علي تفعيل وتطبيق سياسة وطنية تُدير وتتحكم فيما هو متاح داخل الدولة من أشكال متنوعة للمعلومات . ولتوضيح دور المؤسسات الدينية في إدارة المعلومات والتحكم فيها ، يستلزم الأمر الإشارة إلي إيضاح مفهوم المعلومة ، وماذا يعني مصطلح المعلومة ؟ ، وذلك إبرازاً لإرتباط المعلومات على اختلاف أشكالها بمسألة الحلال والحرام (كوسيلة ردعية من شأنها التحكم في إنتاج وتداول واستخدام فئات معينة للمعلومات ، يكون لها من الأثر على الفرد والمجتمع ، فضلاً على آخرة العباد ، وما قد يلقوه من العقاب الإلهي في الدنيا والآخرة كنتاج لهذا الإنتاج أو التداول والاستخدام لفئات معينة من المعلومات) ، وفيما يلي نشير إلي الاصطلاح المتداول لمفهوم المعلومة ، وموقف أديانا السماوية من انتاج واستخدام فئات معينة من المعلومات ، وذلك على النحو التالي [٣٩] :

*- يرى البعض أن المعلومة هي عبارة عن منتجات كالأجهزة و المواد : والأجهزة المتاحة بأسواقنا المحلية والعالمية على اختلاف أنواعها أو أشكالها ، منها ما يستخدم لأغراض سلمية ومفيدة ومنها ما يستخدم لأغراض غير سلمية وضارة بالفرد والمجتمع ، ومن الضار منها على سبيل المثال : ما يروجه البعض من انتاج نظارات للعين من شأنها ، رؤية الجسد البشري عاري تماماً من ملابسه ، وهذه وإن أنتجت واستخدمت من قبل الأفراد لهذا الغرض ، فمن المؤكد أن يضع المنتج والمستخدم نفسه تحت طالة القانون ، والأهم هو ارتكاب معصية متفق عليها من جميع الأديان السماوية .

*- يرى البعض الآخر أن المعلومة هي عبارة عن عمليات أي أسلوب تفكير و عمل يؤدي إلى

[٣٩] - سالم روضان الموسوي . (٢٤ يناير ٢٠١٠) . حق الحصول على المعلومة حق من حقوق الإنسان . الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن . متاح في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=200758

الحصول على المنتجات : وهنا نجد أن العقول الإنسانية ، تعد ساحات لإنتاج وتداول الأراء والأفكار ، التي منها ما يكون بناء ، ومنها أيضاً ما يكون هادم للفرد والمجتمع ، وفيما يتعلق بعمليات الفكير والأفكار الهدامة ، فإنها تضع أصحابها في دائرة الحرمانية .

*- ينما يذهب الآخرون إلى أن المعلومة هي نظام تتفاعل فيه المنتجات مع العمليات و لا يمكن الفصل بينهم كأجهزة الحاسوب التي تجمع بين الأجهزة و المواد – البرامج- و في إطار شامل موحد : وهذه الفئة من أشكال المعلومات ، منها أيضاً ما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ومنها ما يعود بالضرر ، فهناك من البرمجيات ما يستخدم لأغراض القرصنة والاختراق للحسابات البنكية الخاصة بالأفرد على سبيل المثال ، وهذه تعد على الرغم من كونها نتاج علمي قائم على الابتكار والابداع ، شكل من أشكال السرقات ، وهذه أيضاً تحرمها الأديان السماوية .

الخلاصة : رأينا فيما سبق تناوله الحتمية ، وذلك للتأكيد على دور مؤسسات الدولة الدينية في مواجهة عمليات إنتاج وتداول وتوظيف المعلومات (الضارة والهدامة لكلا الأفراد والمجتمعات) ، وبمعني أشمل وأعم دورها في إدارة الكلمة أو ما يخرج عن اللسان والعقل (باعتبارها معلومة) . فالكلمة مسؤوليةٌ [٤٠] لا بدَّ أن نعي كيف نتعامل معها، فرُبَّ كلمة نابية أدَّتْ إلى خصومة، وربَّ كلمة جافية فرَّقتْ شملَ أُسرة، ورُبَّ كلمة طاغية أخرجتِ الإنسان مِن دِينه - والعياذ بالله - ولكن رُبَّ كلمة حانية أنقذتْ حياة، وربَّ كلمة طيبة جمعتْ شملاً، وربَّ كلمة صادِقة أدخلتْ الجنة - جعَلني الله وإيَّاكم مِن أهْلها - ولأهميَّة الكلمة وأثَرها؛ قال رسولُ الله: ((مَن كان يُؤمِن بالله واليوم الآخر، فليقلْ خيرًا أو ليصمُتْ)) ، هذا الحديثُ الشريف لو فَقِهه الناس، وصدَقوا النيَّة في التعامُلِ معه، لتجنَّبوا الكثير من المآسي، وكثيرًا ما يُفسِد الودَّ بين الناس كلمةٌ نابية مؤذية، ليستْ في محلِّها، تنفذ كما ينفذ السَّهمُ المسموم، فتُفرِّق ما كان مجتمعًا، وتُفسِد ما كان صالحًا.

هنا : نشير إلي ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية في مصر (المؤسسات الإسلامية والمسيحية) في مواجهة ومكافحة الشائعات والفتن (خلق وتداول المعلومات المغلوطة) لما لأثارها السلبية على الفرد ، المجتمع ، ومن ثم التأثير على عجلة التنمية الوطنية .

م	المهام :
١	الحد من تداول الشائعات (المعلومات المغلوطة) ، أو تلك المعلومات التي لا تحظي بالموثوقية والمصداقية . وبشكل عام الحد من تداول المعلومات لحين التأكد من موثوقيتها ومصداقيتها .
٢	إيضاح وإبراز التأثيرات السلبية لتداول هذه الفئة من المعلومات على الأفراد والمجتمعات . مع التأكيد على حرمانية ذلك وفقاً لما نصت عليه الأديان السماوية .
٣	توضيح الضوابط الدينية لانتاج وتداول واستخدام المعلومات .

م	المتطلبات :

[٤٠] - عبد الرحمن الطوخي . (٢٦ يناير ٢٠١٢) . دور الداعية في محاربة الشائعات . شبكة الألوكة الشرعية . متاح في : http://www.alukah.net/sharia/0/37834/

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

١ إلزام مؤسسات الدولة الدينية ، بضرورة تصميم وتنفيذ برامج توعية ممنهجة ، تُطبق بواسطة هذه المؤسسات تحت رعاية الجهات العليا المتحكمة والمشرفة عليها . خلال هذه البرامج تتولي المؤسسات الدينية على اختلاف أنواعها (المساجد – الكنائس – دور ومراكز تعليم القرآن) مهمة التثقيف الديني في الأمور المتعلقة بتداول الأخبار والمعلومات المغلوطة أو تلك الغير متأكد من صحتها ، وما لأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

٢ وضع أسس مبنية وقائمة على نصوص الأديان السماوية ، تُطرح على كافة المواطنين ، يُشار فيها إلي القضايا المتعلقة بانتاج وتوظيف المعلومات من منظور الأديان السماوية . فدين الحق ، الدين الإسلامي :

*- قد شجع الناس على العلم والتعلم والتحصل على المعلومات لما في ذلك من نفع ... وذلك يُعد جلياً في سورة العلق : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ " . صدق الله العظيم .

*- قد وضع قاعدة إذا إلتزم بها العباد ، قُضي على القضية الشائكة (تداول المعلومات المغلوطة والشائعات من منبتها) ، وهذه القاعدة متمثلة في الآية الكريمة رقم (٦) من سورة الحجرات : بسم الله الرحمن الرحيم " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ " . صدق الله العظيم ..... وهذا يُعد بمثابة دليل قرآني على تحري الدقة في المعلومات والأخبار قبل بثها وتداولها (يا لها من عظمة وتأثير وإن طُبقت خاصةً من قبل مؤسسات ووسائل الدولة الإعلامية والتي نشب عنها الكثير من المصائب ، بفعل تداول أخبار لا يوجد حرص على تحري صحتها ومصداقيتها)

٣ تشكيل لجنة مشتركة من مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف المصرية ، تُشرف على تصميم وتنفيذ برامج التوعية الممنهجة في المساجد وغيرها من المؤسسات الدينية الإسلامية .

٤ تشكيل لجنة مماثلة من الكنيسة المصرية ، تُشرف على تصميم وتنفيذ برامج التوعية الممنهجة في المؤسسات الدينية المسيحية .

٥ التنسيق بين (القائمين على أمور المؤسسات الدينية في مصر) + القائمين على أمور وسائل الإعلام المصرية ، بغية وضع سلسلة ممنهجة من برامج التوعية الخاصة بهذا الشأن (خطورة خلق وبث وتداول الشائعات وغيرها من المعلومات المغلوطة) ، تُقدم لمشاهدي ومتابعي وسائل الإعلام على فترات زمنية منتظمة (خاصةً في ظل ما تتعرض له مصر من ظروف متنوعة في وقتنا الحالى ، والتي لهذه المعلومات المغلوطة تأثيراً على نمو وتعقد هذه الأحوال والظروف)

الإطار السادس : البنية البشرية (بناء وتنمية الموارد البشرية):

الوصف :

تمثل الموارد البشرية الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني ، لما تمتاز به من إمكانات النمو والحركة والقدرة على التغيير ، ويعد أكثر الاستثمارات عائداً هو ما يوجه لتنمية الثروة البشرية ويعمل على رفع كفاءتها ، ومن هنا برزت تنمية الموارد البشرية باعتبارها احدي الركائز الرئيسية لخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية . كما برزت أهمية إعداد العنصر البشري القادر على تداول المعلومات والتعامل معها ، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ، لتحقق أقصي إفادة ممكنة من المعلومات ، مع تعقب تدفقها والتعرف على مصادرها بما يتناسب مع دور المعلومات في خطط التنمية ، من أجل ذلك لا بد أن يحتل تطوير العنصر البشري قائمة الأولويات في خطط المعلومات والتنمية . كما يجب أن يهدف التخطيط الوطني للمعلومات إلي تنظيم القوي العاملة في مجال المعلومات ، مع تحديد المسميات الوظيفية وأوصافها ، وكذا مستوي المهارة المطلوبة فيها مع متطلبات كل وظيفة فيها ، وذلك من خلال إعداد البرامج التعليمية والتربوية في مختلف قطاعات المعلومات ، تنظيم ورش العمل ، إقامة القدرات والمحاضرات ، أو من خلال إعداد برامج تنمية المصادر البشرية ، الرفع من قدرات الطاقة البشرية وتطوير نظم المعلومات الوطنية للدخول بخطي ثابتة في مجتمعات المعلومات والإسهام في بنائها وتنظيمها [٤١] .

وتعد أهم المتطلبات الرئيسية اللازمة في سبيل تحقيق تنمية فعلية للموارد البشرية المساهمة في عمليات (إنتاج – إدارة – تسويق – تداول – استهلاك وتوظيف) المعلومات ، توفير سبل فعالة للتنمية المعلوماتية (محو الأمية المعلوماتية = التثقيف والوعي المعلوماتي) ، حيث أن هناك علاقة متبادلة التأثير بين كل من التنمية المعلوماتية وتنمية الموارد البشرية [٤٢] ، بل إن الفصل بينهما يكاد يكون مستحيلاً ، فالتنمية المعلوماتية تشترط وجود قدرات وطنية تتولي القيام بها ، مما يفرض الحاجة للاهتمام بتنمية الموارد البشرية كضرورة لازمة لتوفير هذه القدرات الوطنية وتأمين تطورها المضطرد بما يواكب تطور مهام وأهداف التنمية المعلوماتية ، وبالمقابل فإن تحقيق تنمية للموارد البشرية على هذا النحو يشترط هو الآخر اهتمام التنمية المعلوماتية ببناء الإنسان معرفياً وإعطاء الأولوية لإيجاد المقومات والبني الأساسية التى تؤمن له وفرة المعلومات وتمكنه من توسيع معارفة وتطوير خبراته ومهاراته بصورة متزايدة . وإذا كانت تنمية الموارد البشرية تتحدد أساساً وفق لطبيعة دورها في تحقيق التنمية الشاملة فمن الواضح أن التنمية الشاملة الحقيقية أصبحت اليوم في ظل ثورة المعلومات تبدو وكأنها عملية تعامل مجتمعي مع المعلومات والتكنولوجيا ولم يعد هناك من سبيل لتحقيق تنمية عصرية ناجحة تخرج عن هذا

---

[٤١] - نعيمة بن ضيف الله . (٢٠٠٦) . نفس المصدر السابق . متاح في : http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf

[٤٢] - المركز الوطني للمعلومات – رئاسة الجمهورية اليمنية . (٢٠١١) . مشروع السياسة الوطنية للمعلومات . متاح في http://www.yemen-nic.info/info_politics/politics.pdf

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

المفهوم ، ولذلك فإن التحولنحو نمط حديث للتنمية يواكب متغيرات هذا العصر أصبح أمراً بالغ الأهمية والضرورة مما يدعو لإتباع سياسات جديدة تجاه تنمية وتطوير الموارد البشرية باعتبارها وسيلة صنع هذا التحول التنموي والعامل الحاسم في نجاحه ، ومن هنا تنشأ الحاجة لتكريس الاهتمام بتحقيق تنمية معلوماتية فعالة تسهم في إحداث التطور المعرفي للمجتمع وبناء الإنسان معرفياً ومهنياً ليكون قادراً على التعامل مع نظم وتقنيات العصر والقيام بدوره في تحقيق تنمية عصرية ترتكز على المعلومات والعلم والتكنولوجيا .

ومن المتطلبات الأخري الأساسية في سبيل تحقيق تنمية فعلية للموارد البشرية (المنتجة – المجهزة – المستهلكة) للمعلومات ، توفير قاعدة ثابتة ومتطورة للدعم والتحفيز والتشجيع على عمليات إنتاج وتجهيز وتداول وتوظيف واستهلاك المعلومات . على أن تكون هذه القاعدة مركزية من قبل الدولة ، ومحلية من قبل مؤسسات وأجهزة الدولة ..... ونقصد هنا : ضرورة أن تُولي الدولة بسائر مؤسساتها وأجهزتها اهتمامً بالعناصر البشرية على اختلاف أنواعها وطبيعه اهتماماتها ، بدء من التلميذ في المدرسة وحتي العالم المخترع ، وذلك في الأمور المتعلقة بالدعم والتحفيز (المادي والمالي) والذي يعد ضرورة يتوقف عليها العمليات المرتبطة بالمعلومات من انتاج ، تجهيز ، حماية ، واستهلاك وتوظيف للأغراض (الشخصية ، الدراسية ، البحثية ، المهنية) ، وأخيراً لأغراض التنمية الوطنية الفعلية .

الخلاصة :

*- تعد التنمية للكوادر البشرية على اختلاف أعمارها ومستوياتها التعليمية والمهنية ، ضرورة من ضروريات التخطيط لنظام وطني للمعلومات ، قادر على تحقيق مستويات مرتفعة من انتاج واستهلاك المعلومات لأغراض مرتبطة بتحقيق تنمية وطنية فعلية ، تتسم بالتطور والمواكبة لدول العالم المتقدم .

*- التنمية لموارد الدولة البشرية بغية تحقيق التنمية المستدامة ، لن ولم يتحقق إلا بمدي قدرة هذه الموارد على التكيف والتعامل مع مجتمع المعلومات والمشاركة في عملياته الأساسية والمتمثلة في الإنتاج والتجهيز والاستخدام للمعلومات في سبيل تحقيق مكاسب ومنافع فردية ومجتمعية .

*- تحقيق مستويات فعالة لتنمية وتطوير الموارد البشرية ، يتطلب تشارك الدولة ومؤسساتها في توفير وتهيئة ظروف وأحوال مناسبة ، تستطيع أن تدفع بالموارد البشرية إلي التقدم والرقي والمواكبة لعصرنا المعرفي الذي نعيش فيه . وهذه الظروف والأحوال المناسبة تتمثل في توفير المتطلبات الرئيسية اللازمة في بناء وتطوير كوادر بشرية تدرك أهمية المعلومات وعلاقتها المؤثرة في حدوث التنمية المجتمعية في كافة المجالات ، وهذه المتطلبات تبدو وكما أشرنا إليها في الحرص على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في (محو أمية المواطنين المعلوماتية – تهيئة مستلزمات الإنتاج والاستخدام للمعلومات والمتمثلة في توفير أشكال الدعم المادي والمالي اللازم والضروري – مع توفير قاعدة للتدريب على الاستفادة الصحيحة لما يتم توفيره من

دواعم مادية ومالية)

*- المورد البشري ، يعد العنصر والركيزة الأهم في التخطيط لبناء نظام وطني للمعلومات ، فهو الذي ينتج المعلومات ، ويستخدمها ، فضلاً على كونة هو العنصر الذي يدير المعلومات ويوظفها في تحقيق التنمية الوطنية ، وكذا هو العنصر المنوط منه التخطيط لتصميم وتنفيذ أُطر سياسة وطنية للمعلومات تعمل بمثابة دليل ، يتم الاسترشاد به في خلق وإدارة مجتمع معلوماتي يقود للتنمية في أوجه المجالات (فالمجتمع الذي لا يوصف بالمعلوماتية ، وتكون فيه المعلومات مهمله ، لا يمكنه أن يصل إلي معدلات ملحوظة للتنمية ، فأساس التنمية هو المعلومات ، والمعلومات لم ولن يكون لها دورها الفعال في التنمية إذا لم يكن هناك من ينتجها ويوظفها في اتجاهات تنموية سليمة)

م	المهام :
١	بناء وتجهيز كوادر بشرية قادرة على الإبداع والإبتكار ، كوسائل مؤدية إلي إنتاج وتخليق الأفكار والابتكارات والمنتجات ، والتي تعد بمثابة أشكال للمعلومات ، فالمعلومة وكما سبق الإشارة إليها قد تكون في شكل أفكار يتم عرضها في وسيط معلوماتي تقليدي أو غير تقليدي ، أو في شكل ابتكارات واختراعات تقدم للبشرية لرفع مستويات المعيشة وتحسين معدلات التنيمية ، أو في شكل منتجات متنوعة يتم استخدامها لأغراض تعليمية ، زراعية ، طبية ، .... الخ . وبمعني آخر موجز : بناء وتجهيز عقول بشرية منتجة للمعلومات على اختلاف أنواعها وأشكالها .
٢	بناء وتجهيز قاعدة من الكوادر البشرية ، تتحمل مجموعة من المهام تجاه ما هو متاح من معلومات ، أي كوادر بشرية يقع على عاتقها مهام التجهيز والمعالجة والإتاحة للمعلومات لجماهير مستفيديها ومستهلكيها .
٣	بناء وتجهيز كوادر بشرية ، قادرة على كسب المعلومات وتوظيفها في أغراض متنوعة ، منها : الأغراض التعليمية ، التثقيفية ، المهنية ، البحثية والدراسية ، وغيرها . فالعنصر البشري المستقبل والمستفيد من المعلومات ، يحتاج أيضاً إلي توفير قاعدة متطورة من البرامج التأهيلية والتدريبية والتي تمكنه هو الأخر من : كيفية الحصول على المعلومات ، تحديد ومعرفة مصادر حصوله على المعلومات ، كيفية التعامل مع مصادره في الحصول على المعلومات لاستخراج واكتساب معلوماته وفقاً لاحتياجاته ، التعرف على قاعدة القوانين أو القرارات المنظمة للمعلومات والتي تحدد حقوقه وما يسمح بتداوله واتاحته من معلومات ، وأخيراً كيفية توظيف حصيلتة المعلوماتية بما فيها ممتلكاته التكنولوجية في تحقيق أغراضة ومتطلباتة المتنوعة ، وكذا في تحقيق دوراً إيجابياً له تجاه عملية التنمية المجتمعية .

م	المتطلبات :
١	وضع وتصميم برامج لمحو الأمية المعلوماتية ، تهدف إلي تحقيق التنمية المعلوماتية

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

للمواطنين (انظر المتطلب رقم ٤ – الإطار الرابع : البنية التعليمية)

٢ وضع استراتيجية وطنية موحدة لتحقيق التطور النوعي للموارد البشرية والارتقاء بمستوي القدرات المعرفية والمهنية لهذه الموارد ، لتكون قادرة على مواكبة التحولات العصرية في طابع العمل والتي غدت تتجه نحو الاعتماد المتزايد على الإبداع المعرفي والتكنولوجيا الرقمية وأنظمة الأتمتة والذكاء الاصطناعي ، ومن المهم في هذه الاستراتيجية أن تُوضع وتتحقق بمشاركة كافة المجالات والجهات المعنية بتحقيق التطور المعرفي للموارد البشرية والمجتمع عموماً [٤٣] .

٣ تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية ، تهدف إلي تحويل الطالب إلي باحث ، ولهذه الاستراتيجية أهميتها التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها في بناء وتجهيز عقول بشرية قادرة على إنتاج وتوظيف المعلومات بشكل من شأنة تحقيق التنمية المستدامة . (انظر المتطلب رقم ٣ – الإطار الرابع : البنية التعليمية)

٤ تهيئة التكوينات البنيوية المتكاملة للمعلوماتية في مجال إدارة الموارد البشرية ، والاعتماد على أنظمة معلومات فعالة تمكن من اتباع الوسائل والأساليب العلمية في دراسة وتحليل متغيرات هذه الموارد ورسم السياسات والتنبؤات المستقبلية بشأنها .

٥ بناء وتكوين رصيد معلوماتي متنام يؤمن توفير المحتوي المعلوماتي المتقدم في مختلف مجالات المهن والاختصاصات وتسهيل إيصاله بوسائل وطرق ميسرة إلي مختلف فئات الموارد البشرية المستهدفة . وهنا نُوصي بما يلي بالنسبة لمؤسسات المعلومات والمكتبات على اختلاف أنواعها وأحجامها :

*- إيصال المعلومات المتاحة بمصادر المعلومات ، تستلزم توفير قاعدة من المهنيين (مكتبيين = أخصائي معلومات = أخصائي معرفة) ، المؤهلين علمياً ومهنياً ، بشكل يساهم في تحقيق فعالية فيما تقدمة مؤسسات المعلومات من خدمات معلوماتية . وبناء قاعدة مهنية من العاملين قادرة على إدارة مصادر المعلومات تتطلب :

- الاهتمام بالمكتبيين في مراحلهم الدراسية بالجامعات : بغية إحاطتهم بكافة المستجدات المستحدثة على التخصص ، وهذا يتطلب إعادة النظر إلي المناهج والمقررات الدراسية وتحديثها سنوياً ، واستبعاد أو دمج المقررات غير المؤثرة في التخصص (فمن واقع عملنا في مجال التدريس بإحدي الأقسام التخصصية في مجال المكتبات والمعلومات ، التطوير للمناهج متباطأ ، وإن تم يكون حبر على ورق) .

إذن فعلينا أن نعي بشكل جاد وحقيقي مشكلة الدخول إلي عصر المعلومات ، عصر مجتمعات المعلومات المدخل الصحيح ، وذلك عن طريق تأهيل وإعداد الكوادر

[٤٣] - المركز الوطني للمعلومات – رئاسة الجمهورية اليمنية . نفس المصدر السابق . متاح في http://www.yemen-nic.info/info_politics/politics.pdf

البشرية المؤهلة والمدربة على تنظيم وإدارة النظم وشبكات المعلومات ، وذلك من خلال تدعيم وتطعيم المناهج المقررة بالتقنية الحديثة للمعلومات [٤٤]

- إتخاذ إجراءات سريعة تجاه " إغلاق نظام التعليم المفتوح في تخصصات المكتبات والمعلومات " : فما يدرسه الطالب خلال برنامجه الدراسي ، لا يؤهله من حيث الكم والكيف إلي العمل في هذه المهنة والتكيف مع متطلباتها ومقتضياتها الوظيفية ، وفي هذا الصدد عجبت بمقولة أحد الأكاديمين في التخصص والذي كان نصها " إن استحق خريج التعليم المفتوح في تخصص المكتبات درجة الليسانس في التخصص ، فإن خريج النظام الجامعي التقليدي ، يستحق درجة الدكتوراة " ..... ووووووووووأسفاه .

- تمتلك الجامعات المصرية نحو ١٠ أقسام علمية في تخصص المكتبات والمعلومات [٤٥] : وهذه الأقسام تحتاج إلي إعادة توزيع أدوارها المتعلقة بمسألة التأهيل العلمي والمهني للعاملين في مؤسسات المكتبات والمعلومات ، فمن الممكن ومن خلال التنسيق بين الجامعات المصرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمركز الوطني للمعلومات (المقترح إنشاؤه) عمل استراتيجية وطنية للتأهيل العلمي والمهني لأخصائي المكتبات علي مستوي محافظات مصر ، حيث التعاقد السنوي مع عدد من الأكاديمين ، يتولوا مهام التأهيل للمكتبيين في محافاظاتهم بناء على مخطط جغرافي منتظم ، على أن يتم ذلك في مركز مخصص بكل محافظة (يمكن استغلال قاعات التدريس التابعة لكليات الجامعة) ، وبدون مقابل ، كمساهمة من جانب الجامعات ، وكحق واجب من جانب الأكاديمي تجاه مجتمعة أو بمقابل معنوي (على سبيل المثال : إذا كان المدرب في مرحلة الماجستير أو الدكتوراة ، فيحتسب فترة مشاركتة في البرنامج التدريبي ضمن درجات اجتيازة لبرنامج الدراسات العليا في حالة الدراسة بنظام الساعات المعتمدة أو كشرط لمنح الدرجة في حالة النظام التقليدي للدراسات العليا – وبالنسبة لمن هم على درجة مدرس أو أستاذ مساعد ، يكون مشاركتهم في البرنامج التدريبي ، بمثابة إحدي متطلبات الترقية لدرجة علمية أعلي) .....

وهذا الأمر (مشاركة الأكاديمين في تدريب مهني المكتبات) ، قد يكون قائم بالفعل ، ولكن يتم بشكل عشوائي غير مخطط وغالباً بمقابل مادي (تحت مبدأ ال يدفع هندربه)

- إعادة النظر إلي برامج التعينات الحكومية ونظام العقود وغيره للالتحاق بالوظائف في مؤسسات الدولة بشكل عام ومؤسسات المعلومات بشكل خاص : فنحن نعاني سوء توزيع التخصصات في الأماكن والمواقع الوظيفية ، فكثيراً من المؤسسات ومنها

---

[٤٤] - نعيمة بن ضيف الله . نفس المصدر السابق . متاح في : http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf

[٤٥] - http://enlid-dir.blogspot.com.eg/

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

مؤسسات المعلومات ، يكاد لا يخلو واحدة منها خاصةً مؤسسات المعلومات الجامعية ، من موظفين غير متخصصين في حقل المكتبات والمعلومات ، يمارسون مهام أخصائي المعلومات الوظيفية ، وهؤلاء وإن لم يحصلوا على برامج تأهيلية متخصصة وممتعددة ومكثفة ، لا يمكن لهم تدية مهامهم على الوجه المطلوب ، وبالتالي يحدث الفشل في المنظومة المعلوماتية ، والناتج عن فشل الموظف غير المتخصص في التكيف مع مستفيدي المعلومات وتلبية احتياجاتهم المعلوماتية . ويبقي الحل الأفضل والمتمثل في ألا يعمل بوظيفة أخصائي معلومات (أمين مكتبة) سوي خريجي أقسام المكتبات والمعلومات أو من هم حاصلون على دبلومات مهنية في التخصص (خاصة وأن أعداد الخريجين سنوياً لا تقل في متوسطها عن ٥٠٠ – ٨٠٠ خريج وأظن أن ذلك العدد كافي لتغطية العمل في مؤسسات المعلومات خاصة الأكاديمية وغيرها من المؤسسات المعلوماتية ذات الارتباط بشرائح حساسة من المستفيدين (الباحثين والدارسين – متخذي القرارات) كفئات تشكل المعلومات بالنسبة لهم نقطة جوهرية لا يمكن العمل بدون توافرها وبشكل يسير وسهل .

- إعادة النظر إلي ضرورة خلق تجمع رسمي يساهم ويسعي إلي بناء وتجهيز قاعدة من المهنيين قادلاة على إدارة مؤسسات المكتبات والمعلومات ، بشكل يحقق الكفاءة والفعالية المطلوب توفيرها فيما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات معلومات . فهل نتصور أن المهني يمكنه أن يؤدي دوره المنوط منه تقديمه دون وجود راع وداعم يسانده ويرسم له خطواته المهنية ؟ هل يمكن أن تُبني الهياكل الوظيفية في مؤسسات المعلومات على معايير مهنية مضبوطة دون وجود كيان له الصفة الرسمية في التدخل والتنظيم ؟ .... لا ثم لا ..... الحل فقط يمكن أن يكون بإعادة تبني الحلم الضائع ألا وهو تأسيس وإنشاء نقابة للعاملين في حقل المكتبات والمعلومات والأرشيف ، إنه حقاً مشروع كان قائماً بالفعل عندما تم الموافقة من حيث المبدأ على تنفيذ ، وذلك عام ٢٠٠١ [٤٦] ، حينما أبدي مجلس الشعب الموافقة على ذاك المشروع من حيث المبدأ ، ومن وقتها وحتي الآن لم يري مشروع تأسيس نقابة للمكتبيين النور حتي الآن . لذا ينبغي السعي من قبل " الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات " على إعادة تجهيز مشروع تأسيس النقابة ، وعرضه على مجلس النواب الحالي ، بغية تحقيق حلم وجود كيان رسمي يُنظم ، ويؤهل ، ويدعم ، ويحافظ على مصالح مؤسسات المعلومات بما في ذلك عامليها ورواداها.

*- ضرورة العودة إلي التزام كافة مؤسسات المكتبات والمعلومات ، بما يسمي " باستمارة سمات المستفيدين " والتي يمكن اتاحتها عبر تقنيات ووسائل الاتصال

[٤٦] - http://elaegypt.mans.edu.eg

والتواصل الحديثة . تلك الاستمارة التي تهدف إلي التعرف على اهتمامات وميول مستفيدي مؤسسات المعلومات الموضوعية والمهنية ، وعن طريقها تضمن هذه المؤسسات مشاركة مستفيدي المعلومات في عمليات الاختيار والتزويد للمقتنيات ومصادر المعلومات الواجب تنمية مؤسسات المعلومات بها . وعملية المشاركة هذه من جانب المستفيدين ، تعد ضمن متطلبات عملية التنمية للموارد البشرية ، حيث ضمان اتاحة ما يحتاجه منتج أو مستهلك المعلومات بالفعل من المعلومات ، الأمر الذي من شأنه تحقيق الوعي المعلوماتي للمواطن في مجالات وموضوعات اهتمامه ، وعن طريق هذا قد نكون حققنا جانب من جوانب التنمية للمورد البشري المنتج والمستهلك للمعلومة .

*- العمل على عودة ما غاب من خدمات معلوماتية ، كان ومازال لها أهميتها في تزويد مستفيدي مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها وأشكالها بالمواد المعلوماتية التي تقع في دائرة اهتماماتهم الموضوعية والخاصة والمهنية . ونقصد بهذه الخدمات " خدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات " ، والتي ومن خلال عملنا في مجال المكتبات والمعلومات ، ومن خلال زياراتنا المتكررة لمؤسسات المعلومات ، أصبحت مهملة خاصةً في مكتباتنا الجامعية (والتي تخدم عقول بشرية منتجة ومستهلكة للمعلومات سواء أكانوا طلاباً أو باحثين ودارسين وأساتذة) ..... وهذا يتطلب تكاتف الجهات المسئولة عن مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها ، بغية وضع بنود خدمية تلتزم مؤسسات المعلومات بتطبيقها وتقديمها ..... ضماناً لتقديم مثل هذه الخدمات والتي من شأنها تنمية العقول البشرية من خلال تسهيل حصوله على المعلومات في دائرة اهتمامه عبر أداة أو خدمة معلومات فعالة ، شهدنا أثارها وجنينا منافعها .

*- توفير بيئة مناسبة لحفظ وصيانة الممتلكات والمقتنيات الثقافية ذات الشكل التقليدي ، فغالبية مؤسساتنا المعلوماتية تفتقر للوسائل والتدابير الهادفة إلي حفظ المواد المعلوماتية من التلف والتدهور بفعل التعرض لعوامل التلف المتنوعة ، فضلاً على افتقارها للتدابير والوسائل اللازمة لعلاج وصيانة ما تضرر بفعل عوامل التلف المتنوعة ([٤٧]) . ولهذا أهميتة فتوافر مصادر المعلومات في حالة سليمة تصلح للاستخدام ، يضمن تحقيق الاستفادة منها من قبل مستفيدي مؤسسات المعلومات لفترات زمنية طويلة ، فمصدر المعلومات التقليدي يعد ضمن أدوات تنمية العقول البشرية ، خاصةً تلك المصادر ذات القيمة الأثرية والتاريخية والتي يصعب ايجاد بدائل لها أو الاستعاضة

[٤٧] - تامر حنفي محمد أمين . (٢٠١٥) . حفظ وحماية وترميم المقتنيات الورقية في مكتبات جامعة الإسكندرية: دراسة تقويمية . أطروحة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة الإسكندرية . ص ٣٨٢ .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

عنها بمصادر أخري .

٦ وضع وتنفيذ برنامج وطني لإعادة تأهيل موظفي القطاع الحكومي وإكسابهم معارف ومهارات استخدام الحواسيب والوسائط الرقمية والتعامل مع تطبيقات أنظمة المعلومات في إدارة وتسيير الأعمال والأنشطة الحكومية ، ولضمان نجاح هذا البرنامج لا بد من ربطه بنظم وإجراءات فعاله تكفل التقيد التام بتنفيذه وتحفيز الاهتمام بالوصول إلي أقصي مستويات الاستفادة ..... وهنا نؤكد على توافر قاعدة للثواب والعقاب ..... بمعني أن يكون التدريب والتأهيل بشكل اجباري ، واجتياز البرنامج التدريبي مرتبط باختبار لقياس مستوي التحصيل ، وعدم الاجتياز للتدريب يعود بالعقاب على المتدرب (على سبيل المثال : توقيع جزاء أو خصم من الراتب) ..... ونضيف ألا يكون التدريب والتأهيل نظير مقابل ..... . ووضع مثل هذه الضوابط مهم للغاية ، فجميعنا شارك في دورات تدريبية كان بعضها مجرد تأدية واجب ..... لذا فالضوابط وسيلة لتحقيق الفعالية والاستفادة ، على أن يشعر المتدرب عقب اجتيازه لبرنامج تدريبي ، التقدير المناسب من خلال خوافز تشجيعية أو من خلال توظيفه في مركز أرقي يتم خلاله توظيف ما اكتسبه من معلومات .

٧ تكريس الاهتمام ببناء معارف الإنسان وتطوير خبراته ومهاراته المهنية ، ووضع ذلك صدارة المهام والأنشطة المعلوماتية ، وإعطاء أهمية خاصة لدعم المبادرات والمشروعات التي تستهدف الإسهام في تنمية وتوسيع القدرات المعرفية والمهنية للإنسان في مختلف المجالات . ونقترح هنا تولي مجلس الوزراء المصري بواسطة مؤسسة " الصندوق الاجتماعي " فكرة تأسيس مشروع تحت عنوان " التدريب للتشغيل " [٤٨] ، كمشروع يهدف إلي تدريب العناصر البشرية الشابة في سائر محافظات جمهورية مصر العربية ، على الصناعات والعمليات الحرفية وغيرها ، من خلال تخصيص مراكز تدريبية تعمم على سائر المحافظات ، تتولي مهام التدريب ، وكذا التوظيف للكوادر البشرية المدربة (بخلق منطقة صناعية مجمعة في كل محافظة تجمعهم يقومون خلالها بتصنيع منتجات يتم تسويقها داخلياً وخارجياً عبر اتفاقات وبروتوكلات تحكم عمليات الانتاج والتسويق) ..... فالمنتجات على اختلاف أنواعها ، نتاج لمعلومة تم اكتسابها وتوظيفها لتحقيق أهداف متنوعة .

٨ تشجيع المبادرات والأنشطة المعلوماتية والإعلامية التي تستهدف توفير فرص التعلم عن بعد لكافة شرائح المجتمع وتمكن من توسيع مصادر وقنوات الوصول إلي المعلومات واكتساب المعارف والخبرات والمهارات المهنية أيضاً . وذلك يمكن أن يتحقق من خلال تعويد الطلاب بالجامعات على اللجوء إلي وسائل التأهيل الذاتي والتي

[٤٨] - البرنامج التلفزيوني " هنا العاصمة " . (١ مايو ٢٠١٦) . المذاع على القناة الفضائية cbc .

تتيحها التجمعات الالكترونية المتاحة عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، على سبيل المثال " قاعات اليسير للتعليم عن بعد في مجال المكتبات " ، تلك التي تتيح للمكتبيين حضور ندوات ومحاضرات بشكل افتراضي دون الحاجة للتواجد في مكان عقد المحاضرة أو الندوة .

٩ إيجاد بيئة تعليمية متكاملة تتيح الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم، وتمكن من إدخال واستخدام مختلف الوسائط الرقمية وتطبيقات النظم والبرمجيات التفاعلية في العملية التعليمية، وذلك بهدف التكثيف والتطوير والتحديث التواصل للمحتوي المعلوماتي للمواد الدراسية ورفع مستوي التحصيل المعرفي للدارسين وتخرج أجيال مؤهلة للتعامل مع متطلبات العصر.

ملحوظة :

*- هذا لن يتحقق طالما بعض الأستاذة أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات غير مؤهلين على الاستخدام والتعامل مع التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة (وهذا الأمر ما زال قائماً خاصة بين أعضاء التدريس في سن متأخر)

*- هذا لن يتحقق طالما بعض الأساتذة وأعضاء التدريس بالجامعات ، لا يقتنعون خلال تكليفاتهم لطلابهم ، اعتمادهم على ما هو متاح على الشبكة الدولية للمعلومات من معلومات (فليس كل ما تتيحه الشبكة لا يتمثل فيه الموثوقية والمصداقية) (وهذا الأمر ما زال قائماً خاصة بين أعضاء التدريس في سن متأخر)

*- هذا لن يتحقق طالما ما زلنا نعيش في مدارسنا وجامعتنا عصر الروتين والعهدة ، فالكثير مؤسسات المعلومات تقتني تكنولوجيات حديثة ، لكن استخدامها مقيد من جانب الطلاب بحجة أنها عهدة في زمة أحد الموظفين واستخدامها لا بد أن يكون بضوابط .

١٠ توسيع قاعدة الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي من أجل المشاركة في استثمار الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المعلوماتية لتنمية الموارد البشرية ، وإدخال النماذج والتطبيقات الحديثة في بناء القدرات الوطنية وتطوير الخبرات والمهارات المهنية [٤٩] .

١١ الاهتمام بنشر وتوسيع ثقافة المعلومات في أوساط المجتمع ، واتباع آليات وأساليب ميسرة تمكن مختلف فئات الموارد البشرية من اكتساب القدرات الذاتية اللازمة لإدراك الحاجة إلي المعلومات والوصول إليها وتحقيق الاستفادة التامة منها [٥٠] .

١٢ الإسهام في تكوين وتعميم وعي متنام بشأن المتغيرات التي تفرضها ثورة المعلومات

---

[٤٩]-.المركز الوطني للمعلومات – رئاسة الجمهورية اليمنية . نفس المصدر السابق . متاح في http://www.yemen-nic.info/info_politics/politics.pdf

[٥٠] - نفس المصدر السابق . متاح في http://www.yemen-nic.info/info_politics/politics.pdf

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

والعولمة على أنماط التنمية وعلى طبيعة ونظم الأعمال وانعكاسات ذلك على الموارد البشرية ومتطلبات تنميتها وتوجيه مسارات تطورها .

الإطار السابع : بنيات تلبية الاحتياجات المعلوماتية (البنية الإنتاجية – بنية التجهيز والخدمات – البنية التكنولوجية) :

الوصف :

التلبية لاحتياجات المواطنين للمعلومات ، تتطلب وبشكل رئيسي توافر مرافق وإمكانيات وتدابير من شأنها مساعدة مستفيدي ومستهلكي المعلومات ، للوصول إلي ما يحتاجون إليه من معلومات متاحة في وسائط يسهل تداولها . وأهم هذه المرافق والإمكانيات والتدابير تتمثل فيما يلي :

*- **مرافق الطباعة والنشر** : وتشهد جمهورية مصر العربية نمواً هائلاً في هذه المرافق ، خاصةً مع توافر التسهيلات التي قدمتها التكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن ، والتي كان لها تأثيرها الواضح على أعمال الطباعة [٥١] :

*- **مرافق لإتاحة مصادر المعلومات في شكلها التقليدي وغير التقليدي (مؤسسات ومراكز المعلومات)** : تلك التي لا يمكن الاستغناء عنها ، نظرا لأهميتها المنبثقة من دورها ومهامها ، تجاه مستهلكي ومستخدمي المعلومات .

ونضيف إلي ما سبق :

- ما نعيشة الآن من تطورات جذرية فيما يخص مرافق إتاحة المعلومات ، حيث نظام الإتاحة الإلكتروني لمصادر المعلومات عبر ما يسمي بالمكتبات الرقمية ، والتي منها ما يعمل في إطار مؤسسي برعاية الدولة :

- كمشروع اتحاد المكتبات الرقمية [٥٢] : والذي يعد إحدي مشروعات اتحاد مكتبات الجامعات المصرية ، والذي يهدف إلي توفير الدخول إلي المصادر الإلكترونية الدولية بما في ذلك الاستشهادات المرجعية، والمستخلصات، وقواعد البيانات ذات النص الكامل بالإضافة إلي الدوريات الالكترونية والكتب والاجراءات والمعايير الهندسية بحيث تكون كل هذه المصادر الإلكترونية قابلة للبحث من خلال بوابة واحدة وفردياً من خلال الواجهة الخاصة بكل مصدر .

---

[٥١] - الموقع الرسمي لشبكة المكتبات المصرية . متاح في :
http://www.egyptlib.net.eg/Site/Publishers/Publishers_Intro.aspx

[٥٢] - الموقع الرسمي لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية . متاح في :
http://www.eul.edu.eg/Home_ar.aspx

- مشروع " بنك المعرفة المصري " [٥٣] : والذي تم تدشينة ، وبرعاية من مؤسسة رئاسة الجمهورية ، والذي يعد من أكبر المشروعات القومية التي تهتم بالتعليم في مصر ، فهو يهدف لإتاحة كم هائل ومتنوع من مصادر المعرفة والثقافة مجاناً للمواطنين.

- ـ ما نعيشة الآن من تطورات جذرية فيما يخص مرافق إتاحة المعلومات ، حيث نظام الإتاحة الإلكتروني لمصادر المعلومات عبر ما يسمي بالمكتبات الرقمية ، والتي منها ما يعمل في إطار غير شرعي :

- كتلك التي تنتشر على الشبكة الدولية للمعلومات ، وتطبيقات الهواتف الذكية ، وهذه يتاح بواسطتها مصادر معلومات الكترونية ، يمكن الإطلاع عليها وتحميلها بالمجان .

- ـ ما نعيشة اليوم من تطورات تكنولوجية ، فيما يتعلق بإتاحة المعلومات ، حيث الإتاحة الإلكترونية للمعلومات ومصادرها عبر ما يسمي بـــــ " التجمعات الإلكترونية " التي تتيحها الشبكة الدولية للمعلومات ، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر [٥٤] :

- مجموعات الاهتمام الموضوعية والمهنية المتاحة على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك ، والتي تكفل لمتابعيها والمنضمين إليها فرص الحصول على مصادر معلومات تتاح في شكلها الإلكتروني القابل للتحميل عبر تقنيات الاتصال والتواصل من أجهزة حاسوبية وهواتف ذكية .

- المدونات والمنتديات الشخصية والعلمية والمهنية ، كشكل آخر للتجمع بين المنتمين لتخصص معين ، حيث فرص الاتاحة للاتصال والتواصل بعيد المدي ، والتبادل للمعلومات ومصادرها المتنوعة في أشكال الكترونية .

- التلاقي والتواصل الالكتروني عبر الوسيلة الالكترونية الفعالة والشائعة محلياً وعالمياً ، والتي تدعي " البريد الإلكتروني " ، والتي تسمح في إتاحة و تبادل المعلومات والبيانات بين مستخدميها في شتي أنحاء العالم .

***- إمكانيات وتكنولوجيات حديثة (التجهيزات والبرمجيات ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة)** : فقد أصبحنا الآن نعيش عصر تكنولوجيا المعلومات ، حيث التنوع الهائل فيما هو متاح من تكنولوجيا ، تُستخدم لأغراض الاتصال والتواصل الشخصي والعلمي ، ولكننا

---

[٥٣] - الصفحة الرسمية لبنك المعرفة المصري على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك . متاح في : https://www.facebook.com/EgyptianKnowledgeBank

[٥٤] - تامر حنفي محمد أمين . (٢٠ – ٢١ ديسمبر ٢٠١٥) . التشابك المعلوماتي : أهمية ودواعي الإنشاء والتطبيق بالنسبة للأفراد والمؤسسات الخدمية (المعلوماتية – التعليمية – الصحية) . مؤتمر لتعليم عن بعد : البيئات - التطورات – الخبرات . بني سويف ، جامعة بني سويف .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

مازلنا حتي اليوم نعيش هذا العصر ، دون تدخل منا بالشكل الذي يجعلنا نتحدي وندعي أننا مساهمين في صناعة التقنيات الحديثة ، فنحن وحتي الآن مازلنا نقع في دائرة الإستهلاك التقني (مستهلكين للتقنيات المعلوماتية فقط) ، وحتي استخدامنا لمثل هذه التقنيات ، يتم في معظمة لأغراض التسلية والترفيه وغيرها من الأغراض الوظيفية والمهنية (باستثناء الجادين من باحثين ودارسين ومهنيين في تخصصات مختلفة) . على أية حال ، لا يمكن لأحد منا إنكار دور هذه التقنيات المتنوعة بالنسبة لمناحي الحياة الشخصية والعلمية والمهنية ، ولهذا فمن الضروري إعادة تبني سياسات عامة ومؤسسية وفردية ، تهدف إلي إعادة تصنيفنا على خارطة انتاج هذه التقنيات ، بشكل يسمح بالعودة على مجتمعنا بتقنيات تتناسب والطبيعة المجتمعية ، وكذا تحقيق متغيرات اقتصادية ، تقود إلي دفع استثمارات في هذا المجال ، تعود بالتأثير الإيجابي على معدلات التنمية الوطنية .

***- إجراءات وتدابير لصون وحماية المعلومات (في وسائطها الورقية، وكذلك تلك المتاحة رقميًا)**

م	المهام :
١	توافر البيئة الضامنة لتلبية احتياجات المواطنين من المعلومات في صيغتها الورقية والرقمية ، وذلك من خلال رسم وصياغة تدابير وإجراءات تهدف إلي : *- دعم مؤسسات إنتاج مصادر المعلومات . *- دعم البنيات الأساسية لمرافق تجهيز وإتاحة المعلومات . *- دعم وتطوبر بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوي الوطني . *- توفير شكل آمن يضمن للمعلومات وتداولها الاستمرار على قيد الحياة في صورتها القابلة للاستخدام والتطويع .

م	المتطلبات :
١	بالنسبة لمرافق ودور الطباعة والنشر ، يُوصي باتخاذ التدابير والإجراءات التالية : *- التشجيع من قبل الدولة على إتاحة الفرصة أمام المعنيين بمجالات الطباعة والنشر ، على اتخاذ خطوات جادة في سبيل الاستثمار في ذلك المجال ، وذلك يمكن له أن يتم من خلال : - دعم مقومات عملية الطباعة من خلال تقديم تسهيلات لدور الطباعة والنشر ، علي سبيل المثال : الإعفاء الجمركي على عمليات الاستيراد للورق وغيرها من المستلزمات الطباعية من آلات وغيرها . خاصةً وأن غالبية مستلزمات الطباعة لا تنتج محلياً ، ويعاني السوق تعطشاً وارتفاعاً في أسعارها ، وهذا يعود بالسلب على كم وكيف المنتج ، وربما تعرض ذلك الاستثمار الحيوي للاندثار .

- تقديم الدعم النقدي بالعملات الأجنبية من قبل البنك المركزي للمستثمرين في مجالات الطباعة والنشر ، خاصة في ظل ما يشهدة السوق المحلي من ندرة وإرتفاع في أسعار العملات الأجنبية . ولهذا تأثيره الملحوظ في ظل قيام الاستثمار في هذه المجالات على الاستيراد من الخارج ، فغالبية مقومات هذه الصناعة تتوافر فقط في الأسواق العالمية .
- دعم مجالات التسويق المرتبطة بعملية الطباعة والنشر ، فقد يكون الإعفاء من رسوم الاشتراك في معارض بيع مصادر المعلومات ، إحدي أوجه الدعم الهامة ، فمن شأنها تشجيع المنتج المحلى وكذا العالمي ، على التواجد بكثرة في نشاطات هذه المعارض ، ولهذا منفعتة أيضاً على مستهلكي المعلومات (الحصول على مصدر المعلومة بأسعار مقبولة مما يشجع عمليات الشراء)

*- تفعيل المراقبة من قبل الدولة بواسطة أجهزتها ومؤسساتها المعنية بمجالات الطباعة والنشر ، على الأسواق المحلية المتنوعة لعرض وبيع مواد المعلومات الورقية وغير الورقية ، وخاصةً تلك المتخصصة في بيع المواد المعلوماتية المتعلقة بإنتاج خارجي (أجنبي) ، وذلك بغية توفير بيئة خصبة لحماية حقوق المؤلفين والمنتجين الأجانب داخل حدود الدولة، فضلاً عن حماية مصالح المستثمرين الشرفاء من أبناء الوطن .

*- فيما هو متعلق " بالتوزيع العددي للناشرين وفقاً للتوزيع الجغرافي " ، يتضح القلة العددية في أعداد الناشرين في محافظات مصر باستثناء محافظة القاهرة ، الجيزة ، والإسكندرية على التوالي . لهذا يُصي بتكاتف الجهود بين المعنيين بأمور النشر (وزارة الثقافة المصرية – الجامعات المصرية حيث المتخصصين الأكاديمين في هذا الحقل) ، بغية إجراء دراسات مسحية ونوعية جادة ، تهدف إلي إلقاء الضوء على المعوقات والعراقيل المتسببة في ذلك ، مع طرح وعرض نتائج هذه الدراسات في مؤتمر وطني ، يدعي له كافة المعنيين بمجالات الطباعة والنشر من مسئولين ومستثمرين وأكاديمين من كافة المحافظات ، من أجل الخروج بتوصيات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع ، يتولي تنفيذها الجهات المعنية بذلك (هذا إذا كانت هناك نية حقاً لإنقاذ صناعة مصرية لها تأثيراتها الواضحة والإيجابية على رواج المعلومات وكذا الإقتصاد الوطني)

*- فيما هو متعلق " بالتوزيع العددي للناشرين وفقاً للتخصصات الموضوعية " ، يتضح قلة العاملين في مجال نشر التراجم ، والوسائل السمعية والبصرية . وهذا أمر هام ينبغي الوقوف عليه ، من قبل القائمين على أمور النشر من الجهات المعنية ، خاصة وأن للتراجم (السير الذاتية) أهميتها البالغة والمكملة لعمليات التسجيل والتوثيق لتاريخنا المصري ، فتناول السيرة الذاتية لشخصية ما تعد بمثابة مصدر معلوماتي هام لهؤلاء الذين يبحثون عن مرحلة زمنية معينة مرتبطة بتاريخ وطننا . هذا وللوسائل السمعية والبصرية أهميتها التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها ، خاصةً بالنسبة لهؤلاء المنتفعين منها بشكل كبير (الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة من مكفوفين وغيرها) ، وتوافر هذه الأشكال يعد ضرورة

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

حتمية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في الأمور المتعلقة بحق الحصول على المعلومات ، فمثل هذه الفئات تعد مستهلكة للمعلومات ، فضلاً عن كون بعضهم وكما نصادف في حياتنا من نماذج مشرفة لهم ، بيئات خصبة للابداع والابتكار ، لذا فالاستثمار المحلي في هذا المجال (إنتاج وسائل المعلومات السمعية والبصرية) يعد من الضروريات الواجب مراعاتها وتبنيها على المستوي الوطني .

٢ بالنسبة لمرافق إتاحة مصادر المعلومات في شكلها التقليدي وغير التقليدي (مؤسسات ومراكز المعلومات) ، يُوصي باتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

*- ضرورة التوسع النوعي لمؤسسات المعلومات من الفئة الوطنية ، بحيث التفكير الجاد والخطوات الفعلية نحو إنشاء فروع للمكتبة الوطنية تغطي محافظات مصر .

*- ضرورة السعي لإعادة تطوير الحركات الإنشائية لمؤسسات المعلومات ، خاصةً العامة ، لما كانت عليه قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فلا أحد يستطيع أن ينكر ما شهدته مصر قبل الثورة المجيدة ، من نشاط متنامي لإنشاء وتأسيس فروع لمكتبة " مبارك العامة " ، ولعل اسم مبارك أو حرمه السيدة / سوزان مبارك ، كأن أحد أهم أسباب التوقف في هذا المشروع والذي كان بمثابة أهم مبادرة ثقافية شهدتها مصر في حقبة تولي الرئيس مبارك الحكم ..... وبصرف النظر عن ما لأسرة مبارك الحاكمة من ايجابيات أو سلبيات ، فقد كان لهذه المبادرة أهميتها .

*- إعادة تبني وزارة الثقافة وغيرها من أجهزة الدولة المعنية بالمجالات الثقافية ، المبادرات الثقافية الهامة والعمل على تطويرها وتفعليها بالشكل التي كانت عليه في فترة ما قبل ثورة يناير المجيدة ، والتي كان من أهمها أيضاً ، مشروع المكتبة المتنقلة أو الجوالة ، والتي كان لها من الأهمية ما يمكن انكاره أو تجاهلة خاصة في القري والمراكز والأحياء المفتقدة لمكتبات عامة .

*- مكتبات الأقسام العلمية بالكليات ، مكتبات الكليات ، المكتبات المركزية بالجامعات المصرية ، باستثناء ما تم تطويره من بعض مكتبات الأقسام العلمية والكليات في بعض الجامعات ، وبعض المكتبات المركزية كالمكتبة المركزية التابعة لجامعة القاهرة : تعاني الافتقار خاصة في المواد المعلوماتية المتصلة بالعلوم البحتة والتطبيقية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلي مايلي [٥٥] :

- الميزانيات المخصصة لشراء مصادر المعلومات ، والتي تعد ضئيلة جداً ، فبحكم مشاركتي كعضو في " اللجنة المشكلة من قبل جامعة المنوفية لشراء الكتب لمكتبات جامعة المنوفية للعام الجامعي ٢٠١٥-٢٠١٦ " ، تبين أن الميزانية السنوية المخصصة لشراء

[٥٥] - استنتاجات خلال المشاركة الفعلية في أعمال " لجنة الجامعة لتنمية مقتنيات مكتبات الجامعة " للعام الجامعي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ .

الكتب لهذا العام ، كانت في المتوسط ٢٥ ألأف جنيه مصرياً لا غير ، في حين أن متوسط سعر الكتاب لهذا العام في معرض القاهرة الدولي للكتاب – ٢٠١٦ كان ٢٠٠ جنية تقريباً بالنسبة للكتب العلمية ، علماً بأن عدد كليات ومعاهد الجامعة المراد تغطية تخصصاتها الموضوعية خلال عملية الشراء ، هو ١٥ كلية + ١ معهد [٥٦] . وبقسمة المبلغ المخصص على عدد الكليات والمعاهد ، يتبين أن المبلغ المخصص لكل كلية أو معهد يعادل ١٥٦٠ جنية مصري تقريباً . وبقسمة المبلغ الأخير على متوسط سعر الكتاب العلمي لهذا العام (٢٠٠) جنية ، يتضح أن فقط ٧ كتب سيتم شرائهم للكلية الواحدة (إذا اتبعت قواعد العدالة في توزيع المبلغ الكلي على كل مفردة من الكليات) . من النموذج السابق تناوله ، والذي من الطبيعي يسري على كافة المكتبات الجامعية الحكومية في مصر ، هل تكفي مثل هذه المبالغ الضئيلة في تلبية قطاعات المستفيدين من المكتبات الجامعية ؟ والذي يصل عددهم ألاف الأفراد ، شاملاً ذلك الباحثين والدارسين في برامج الدراسات العليا ، والمفترض أن أشد الفئات احتياجاً لمصادر معلومات يراعي في توفيرها الكم والكيف والحداثة .

- العنصر البشري القائم على عمليات التنمية للمقتنيات ، والذي يفترض أن يكون التنوع في تخصصاتهم أمراً لا غني عنه ، فمن خلال تجربتي سالفة الذكر في لجنة الجامعة لشراء الكتب خلال عام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، تبين وجود تخصصات مختلفة من جانب كليات الجامعة ، تشارك في عمليات الإختيار والإنتقاء لمصادر المعلومات ، لكن للأسف هذا أيضاً " حبراً على ورق " ، حيث الفاجعة الكبري والتي صُدمت بها ، بأن للمحسوبية والوساطة دوراً في ذلك أيضاً ، حيث مجاملة قسم علمي على قسم أخر ، أو مجاملة كلية على أخري ، بفعل صلة ما تجمع بعض أعضاء التدريس ، بالأعضاء المشاركين في لجنة الجامعة المخصصة للشراء .

- جمع الاختيارات لما يحتاجة المستفيد من مكتبات الجامعات لمصادر المعلومات ، يتم فقط من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس دون غيرهم ، فضلاً عن عدم المشاركة من جانب الطلاب (العمود الفقري الأساسي للجامعة)

- سياسات الإعارة الخارجية الخاطئة والقائمة على المجاملات الإنسانية لأفراد ذات علاقة بأمناء المكتبات الجامعية ، فقد تبين من التجربة سالفة الذكر ، أن ما تقتنيه الجامعة من مقتنيات يتم شراؤها ، خاصةً المقتنيات مرتفعة الأثمان والمتصلة بالمجالات العلمية الحديثة ، يتم إعارتها بمجرد ورودها في عهدة المكتبات ، وتسجيلها على أنظمتها الآلية .

وتبقي البدائل الأساسية للقضاء على ذلك متمثلة فيما يلي :

- الحد من نفقات الجامعات المصرية في الأمور غير الضرورية والجوهرية ، على

[٥٦] - الموقع الرسمي لجامعة المنوفية . متاح في : http://mu.menofia.edu.eg/View/42404/ar

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

سبيل المثال : إحلال وتجديد مدخل الجامعة ، وإحلال وتجديد السيارات المخصصة لكبار المسئولين بالجامعة ، مع تخصيص ما يترشد إنفاقة من أموال لصالح تنمية المقتنيات ، خاصةً المتصلة بالكليات العملية ، والتي يصعب على الطالب الحصول عليها عبر منافذ أخري لغلو أثمانها أو لعدم توافرها .

- إعادة توظيف ما يرد سنوياً من نفقات الجامعة إلي وزارة المالية (فائض الميزانية) والتي وكما نعلم جميعاً بعض رؤوساء الجامعات حريصون على ذلك ، لما في ذلك من نسبة من هذه الأموال المردة للدولة ، تعود لهم على سبيل المكافأت ، فبتوظيف ما يعود إلي خزينة الدولة في عمليات التنمية لمقتنيات المكتبات الجامعية ، يتحقق حل جزء من المشكلة ..... إلا أن ذلك الأمر قد يصعب مع هؤلاء اللذين لا يسعون إلا لما فيه النفع لمصالحهم الشخصية فقط .

- اللجوء وكما ذكرنا سلفاً إلي إعادة تفعيل ما يسمي بـــــ " استمارات سمات المستفيدين " ، والتي من خلالها تتحقق المشاركة الفعلية للطلاب في عمليات تنمية مقتنيات المكتبات الجامعية .

- إصدار قرارات من قطاعات شئون الدراسات العليا والبحوث بالجامعات المصرية (القطاعات المسئولة عن المكتبات داخل الجامعات) ، تمنع / تحذر إعارة المقتنيات المضافة حديثاً لأرصدة المكتبات ، لمدة زمنية لا تقل عن عام . وتبقي السبل للانتفاع منها متمثلة في عمليات الاستنساخ الشرعية ، والإطلاع الداخلي داخل بنايات المكتبات .

*- تعاني المكتبات الجامعية على وجه التحديد ، ارتفاع معدلات المقتنيات الورقية المصابة بتلفيات متنوعة ناتجة عن عدم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للسيطرة والتحكم في عوامل التلف البيئية ، الكيميائية ، البيولوجية ، وغيرها . لذا فالسبيل الأساسي في ذلك هو خلق وتأسيس " إدارة مركزية " في كل جامعة تتولي مهام الحفظ والصيانة لما تمتلكة مكتبات الجامعة من مقتنيات ، ويمكن تحقيق ذلك دون تحمل نفقات إنشاء مثل هذه الإدارة ، من خلال عمل بروتوكولات دولية مع المراكز العالمية المتخصصة في مجال الحفظ والصيانة لمصادر المعلومات ، على سبيل المثال لا الحصر : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي – دولة الامارات العربية المتحدة ، والذي يبادر في تقديم المساعدات والتسهيلات في مجالات الحفظ والصيانة والترميم دون مقابل (بناء على بروتوكولات شراكة) [٥٧] ، [٥٨] .

---

[٥٧] - تامر حنفي محمد أمين . حفظ وحماية وترميم المقتنيات الورقية في مكتبات جامعة الإسكندرية: دراسة تقويمية . نفس المصدر السابق . ص ٣٨٢ .

[٥٨] - الموقع الرسمي لمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث . متاح في : حفظ وحماية وترميم المقتنيات الورقية في مكتبات جامعة الإسكندرية: دراسة تقويمية . أطروحة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة الإسكندرية . ص ٣٨٢ .

*- فقدت غالبية المكتبات الجامعية علاقتها بالعاملين فيها من أعضاء هيئات التدريس والموظفين ، فقط ما يعرف من مقتنيات متاحة ، يتم بواسطة التوجه إلي المكتبات أو من خلال البحث في فهارسها الآلية المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات " فهرس مكتبات الجامعات المصرية – المتاح عبر الموقع الرسمي لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية على الانترنت " ، دون الاعتماد على وسائل الإحاطة بالمقتنيات التي تقع في دائرة اهتمام المستفيد الموضوعية ، والتي من شأنها إعلام المستفيد بأحداث وأنشطة مكتبة كليتة أو جامعتة ، وكذا ما ورد حديثاً من مقتنيات متعلقة بمجال اهتمامه . ولمثل هذه الوسائل أهميتة التشجيعية على الاستخدام والانتفاع بما تقتنية هذه المؤسسات الأكاديمية . لذا وجب على الإدارات العامة للمكتبات ، والتي تنظم عمل المكتبات الجامعية ، اتخاذ قرارتها نحو إعادة تفعيل خدمات " الإحاطة الجارية " ، و " البث الانتقائي للمعلومات والتي مهمتها الوفاء بالاعلام عن ما ستمارسه المكتبة الأكاديمية من أنشطة ، فضلاً عن أحاطة ما يخص المنتمين إلي قطاع المستفيدين من هذه المؤسسات من مقتنيات كلاً على حده ، ولهذا الأمر سهولة تنفيذه خاصةً في ظل توافر الكثير من التقنيات والتطبيقات البرمجية المتاحة عبر الحواسيب والهواتف الذكية في أيدي غالبية مواطني الشعب المصري .

*- الاستغلال الأمثل لتقنيات الاتصال والتواصل الحديثة المتاحة عبر الهواتف الذكية في تقديم خدمات المؤسسات الأكاديمية ، للتابعين لمؤسسات التعليم العالي ، ويستلزم الأمر : تخصيص تطبيق معين (كالفايبر على سبيل المثال) ، فضلاً على اتاحة الاتصال بشبكة الانترنت (واي فاي) داخل المؤسسة التعليمية الجامعية) ، للتمكين من تفعيل ذلك التواصل الرقمي والمجدي إذ أُحسن تطبيقة للأغراض الذي سيتم استخدامه من أجلها . وهناك نماذج واقعية لمكتبات جامعية طبقت ومازالت مستمرة في تقديم خدمات الاحاطة والبث الانتقائي وكذا الرد على التساؤلات عبر احدي تطبيقات الهواتف الذكية الواتساب (مكتبة كلية الطب البشري – جامعة المنوفية) [٥٩] .

*- وكما أشرنا وأكدنا مراراً فيما سبق ، على أننا أصبحنا نعيش عصر ثورة المعلومات ، عصر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والتواصل الحديثة ، كان لا بد وأن تحظي هذه التكنولوجيا بالاهتمام من قبل القائمين على أمور التعليم والتعلم في جمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال التأكيد على دور التجمعات الالكترونية المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات ، كأدوات للتعلم والتأهيل الذاتي غير المكلف ، وذلك من خلال تقديم جرعات معلوماتية في المقررات الدراسية ، حول كيفية تطويع هذه التجمعات في إقامة جسر للاتصال والتواصل بين الأفراد ، هدفه تبادل المعلومات لأغراض شخصية وعلمية ومهنية

[٥٩] - محمد عبد الفتاح كامل . (٢٠١٤) . توظيف تقنيات الأجهزة المحمولة فى تقديم الخدمة المرجعية بالمكتبات ومراكز المعلومات: الواتس آب نموذجاً . بحث دكتوراة . قسم المكتبات والمعلومات . جامعة المنوفية .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

، فضلاً عن ضرورة التشجيع من جانب المعلمين وأساتذة الجامعات على الاستخدام الفعلي لمثل هذه التجمعات في تقديم جرعات تعليمية عبرها (خلالها يلتقي الطالب بالمدرس ويتم التفاعل النصي أو السمعي أو المرئي " كوسائل غير مكلفة للتعليم عن بعد ") . وفي مجالنا " المكتبات والمعلومات " الكثير من النماذج لمثل هذه التجمعات الالكترونية ، ويعد أكثرها شيوعاً ما هو متاح من مجموعات متخصصة عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك .

*- وفيما يخص المكتبات التابعة لقصور الثقافة ، حيث ذخائر المخطوطات الأثرية التي تعاني التلف المتنوع ، دون اهتمام من قبل القائمين عليها في اتخاذ اجراءات فعلية نحو صيانتها ، وإعادة تهيئة بيئة مناسبة لحفظها . فيوصي بإجراء حصر لهذه المخطوطات في كافة مكتبات فروع قصور الثقافة على مستوي سائر المحافظات تمهيداً لي :

- تبني دار الكتب والوثائق القومية من خلال مركزها لأعمال الترميم ، مسئولية علاجها وصيانتها .
- وإما إيداعها بعد صيانتها من قبل " مركزي أعمال الترميم التابعين لدار الكتب المصرية ، ومكتبة الإسكندرية " في مكتبة الإسكندرية حيث البيئة المناسبة لحفظها . فمثل هذه الذخائر الغير مستغلة لما بها من تلف ، ستظل الحاجة إلي ما تحويه من معلومات قائمة من قبل الباحثين والدارسين .

*- لقد أدت الظروف الاقتصادية التي عمت معظم أنحاء العالم في نهاية القرن العشرين إلي إعادة النظر في أسس تقديم خدمات المعلومات ، فقد وجدت مرافق المعلومات نفسها مضطرة إلي تغطية جزء من نفقاتها ، كما أدي التوسع في الاعتماد على تقنيات المعلومات إلي تغذية هذا الاتجاه ، كذلك أدي توافد أجهزة الاستنساخ وإرتفاع كفاءاتها وبساطة التعامل معها إلي التوسع في خدمات التصوير ، بالإضافة إلي غيرها من الخدمات التي أصبحت تقدم بمقابل . وقد أدي هذا التوسع إلي تحول المعلومات من الخدمة الخالصة إلي الصناعة ، أي من المعلومات باعتبارها أحد الحقوق الأساسية للإنسان إلي المعلومات باعتبارها مجالاً للاستثمار . ويحذر البعض من مخاطر هذا الاتجاه – من بينهم منظمة IFLA – التي أعتبرت وأقرت مبدأ المعلومات كسلعة ، فوضعت لها الأسعار ، وأصبحت هذه الأسعار تتحكم فيها قوانين وقواعد السوق التجارية ، وأصبح لها ما يعرف بسوق المعلومات ، كما أنها تر فيه تهديد لمقومات المجتمع القائم على أساس مبدأ الديمقراطية والمساواة في الحصول على خدمات المعلومات ، وذلك لأنه يشكل عائقاً في سبيل التدفق الحر للمعلومات . وهذا ما ساعد على توسيع الهوة يوماً بعد آخر ، بين من يستطيع ومن لا يستطيع الحصول على المعلومات ، اعتماداً على تقنيات الاتصالات عن بعد خاصة بين ما نطلق عليهم الأغنياء والفقراء للمعلومات ، وبروز نخبة جديدة وهي نخبة المعلومات ، والتي تتكون من القادرين على تحمل تكلفة المعلومات . لذا ومن الضرورة التدخل الفوري

من جانب من هم مسؤلون عن إتاحة المعلومات في التصدي لهذا الإتجاه " تجارة المعلومات " وذلك لعدة أسباب أهمها [٦٠] :

- انخفاض مستوي الدخل ، وانعكاساته السلبية على مسايرة الاتجاه نحو تجارة المعلومات .
- غياب الدعم المادي المناسب لجهود البحث والتطوير .
- يمكن لتحول المعلومات إلي تجارة ، أن تكون له نتائجه المدمرة في بعض المجالات الحيوية كالطب ، الزراعة ، والتعليم.

وتتمثل التدابير المثلي لمواجهة ذلك في مرافق المعلومات فيما يلي :

- بالنسبة للمكتبات الجامعية : الاتجاة نحو وضع وصياغة مشروع إتاحة النص الكامل للرسائل العلمية بشكل رقمي ، خاصةً وأن وحدات المكتبات الرقمية بالجامعات المصرية ، تمتلك النص الكامل لما تجيزه الجامعات من رسائل علمية (ماجستير ودكتوراة) ، ولا سبيل للاستفادة من هذا المخزون الرقمي ، بحجة حماية حقوق الملكية الفكرية ، والتي يتم التعدي عليها بأشكال أخري ، متمثلة في السماح بتصوير الرسائل العلمية دون قيد من قبل المستفيدين وباستعمال كاميرات الهواتف المحمولة ، مقابل دفع ٥٠ قرشاً مصرياً للقطة الواحدة [٦١] . ومن الممكن للقائمين على أمور المكتبات الرقمية التابعة للجامعات المصرية ، البحث عن آلية تتيح الحصول الرقمي على النص الكامل للرسائل العلمية ، خاصةً وأن حصول المستفيد عليها وبشكل كامل وبدون مقابل لا يضر بأصحاب هذه الرسائل (فمثل هذا الإنتاج الفكري يطرح للاستفادة دون التعتيم ، خاصة وأن تعتيمه وعدم اتاحته رقمياً وبشكل كامل للاستخدام ، كان بمثابة الدافع وراء خلق تجارة Dirty يمتهنها بعض أصحاب النفوس الضعيفة ، بغية جني أموال من وراء وظائفهم ، وكذا يمتهنها بعض موظفي إدارات الدراسات العليا بالكليات الجامعية [٦٢])

- بالنسبة أيضاً للمكتبات الجامعية : هناك شكل آخر من تجارة المعلومات ، غير خدمات الاستنساخ والتصوير ، تمارسه بعض مكتبات كليات الجامعات المصرية ، بغية تحقيق مكاسب مالية ، تُجنيها المكتبات ، تُستخدم لأعمال التطوير وغيرها ، ألا وهو " الإتجار فيما تمتلكه المكتبات الجامعية من قواعد بيانات عالمية " ، هذه القواعد التي يتاح استخدامها من قبل أعضاء الجامعات المصرية بالمجان ، باستثناء الطلاب (الضلع

---

[٦٠] - نعيمة بن ضيف الله . نفس المصدر السابق . متاح في :
http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf

[٦١] - مكتبة الترميم – كلية الآثار – جامعة القاهرة . مارس ٢٠١٥ .

[٦٢] - فقد أصبح السبيل الأكثر شيوعاً في الأوساط الجامعية خاصةً بين الباحثين والدارسين الباحثين عن النص الكامل الرقمي للرسائل العلمية ، التوجه إلي بعض الموظفين والذي ذاع صيتهم في المتاجرة بما يمتلكونه من اسطوانات مليزرة محمل عليها الرسائل العلمية التي تُجيزها جامعتهم ، والتي يقدمها الطالب صاحب الرسالة ضمن المصوغات والمتطلبات الرئيسية كشرط من شروط منح الدرجة العلمية .

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الأساسي والأهم والذي من أجله أقيمت الجامعات وما زالت مستمرة) . حيث اتجهت بعض المكتبات الجامعية [٦٣] ، إلي السماح للطلاب باستخدام ما تشترك فيه من قواعد بيانات عالمية ، مقابل دفع رسوم مالية في متوسطها ١٠ جنيهات مصرية لمعدلات الاستخدام التي تصل إلي ٦٠ دقيقة زمنية . وهذا أيضاً يعد شكل من أشكال الاتجار في المعلومات ، والذي من شأنه عمل ما يسمي بالنخبة المعلوماتية بين مجتمعات الطلاب الجامعيين ، والذي يمكن مواجهته من خلال اصدار قرارات من قبل وزارة التعليم العالي بمنع هذا النوع من الاتجار المعلوماتي ، واتاحة الفرصة أمام الطلاب للاستخدام الحر والمجاني لقواعد البيانات التي تقتنيها الجامعات المصرية مساواة بأعضاء هيئات التدريس ، فكيف تسعي الجامعات المصرية إلي تبني استراتيجيات تحويل الطالب إلي باحث ومصادره في الحصول على المعلومات مقيدة بآليات تقضي على مبدأ الديمقراطية والمساواة في الحقوق المعلوماتية أو مقيدة بمدي قدرة الطلاب على تحمل نفقات مالية لاستخدام هذا المصدر المعلومات الهام جدا (قواعد البيانات العالمية) ؟؟؟ وهل هذا النوع من الاتجار يتماشي مع النهج الجديد الذي سلكته الدولة مؤخراً للتنمية المعلوماتية والمسمي ببنك المعرفة المصري ؟؟؟ وهل تساعد هذه التجارة على إنجاح أهداف بنك المعرفة المصري ؟ أم تعرقله ؟ .

- بالنسبة للمكتبات الوطنية : تتيح دار الكتب المصرية ، الحصول على نسخ ضوئية من مخطوطاتها ، بشروط تتمثل في تحمل نفقات مالية قدرت بـــــ ٥ جنيهات مصرية ، للورقة الواحدة . وهذا أيضاً شكل من أشكال الاتجار في المعلومات ، الذي يتطلب التصدي لها بقرار حاسم من السيد رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية .

- بالنسبة لسائر أنواع مؤسسات المعلومات : من الأمور المعروفة في أوساط الباحثين والدراسين وغيرهم من مستفيدي مؤسسات المعلومات ، في الأمور المتعلقة بخدمات الاستنساخ والتصوير الضوئي لمقتنيات المكتبات الورقية ، أنها تقدم بمقابل ، بل وبمقابل يفوق أسعار تصويرها ونسخها في المرافق الخاصة لذلك . لذا ونظراً لمدي الاحتياج لمثل هذه الخدمات ، ونظراً لاستحاله إلغاء تقديمها على أساس مالي ، فلابد من الاتجاه نحو اتاحتها بأسعار التكلفة الحقيقية دون التعامل معها كمصدر لكسب وجني أموال للمؤسسة المعلوماتية .

- بالنسبة لسائر أنواع المؤسسات المعلوماتية : ينبغي أن تتولي " الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات " بالتكاتف والمشاركة مع " الجهات والهيئات المسئولة عن مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها " ، مهام إرساء مبدأ وقاعدة هامة ألا وهو أن : " مؤسسات المعلومات هي مؤسسات خدمية مجتمعية من الدرجة الأولي ، لا تهدف إلي تحقيق الربح وجني المكاسب والأموال ، وأن ما تقدمه من خدمات إذا اشترط الأمر

[٦٣] - مكتبة كلية العلوم – جامعة المنوفية . العام الجامعي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ .

الحصول على مقابل مادي ، فيجب أن يكون المقابل مساوياً مع التكلفة الفعلية وذلك في حالة عدم قدرة المؤسسة المعلوماتية أو الهيئة التي تتبعها المؤسسة على تقديم أشكال الدعم المالي اللازم لضمان المجانية فيما يقدم في كافة الخدمات المنوط من مؤسسات المعلومات تقديمها "

*- فيما يخص " بنك المعرفة المصري " ، بوصفه أكبر مكتبة رقمية ، تحظي بالدعم المؤسسى من قبل مؤسسة رئاسة الجمهورية ، وبوصفة مكتبة رقمية عامة لكافة فئات الشعب المصري . يجب أن تحظي سلسة الندوات والدورات التعريفية بهذا المشروع ، بالشمولية لكافة عناصر المجتمع البشرية ، وعدم الاقتصار فقط على شرائح المجتمع الجامعية ، فما هو متاح من هذه الندوات والمؤتمرات يقدم وبشكل ممتاز لقاعدة الجامعات المصرية دون غيرها ، الأمر الذي يستوجب عمل التالي :

- التنسيق مع وسائل الاعلام خاصةً المرئية ، لعمل الدعاية وبرامج التوعية المناسبة بأهمية المشروع وكيفية الاستخدام لمخزونة المعلوماتي ، وذلك من خلال تنسيق برنامج تثقيفي ، يقدم على الأقل في سلسلة محطات التلفاز التابعة لقطاع التلفزيون المصري ، تُعد وتُقدم بواسطة مدربين معتمدين من قبل القطاع المسئول عن هذا المشروع بالدولة .

- تخصيص خط ساخن ، يُنوه عنه في وسائل الاعلام ، لتلقي شكاوي واستفسارات المواطنين في الأمور المتعلقة ، بمعوقات وعراقيل الاستخدام والتفاعل مع هذه المكتبة الرقمية .

- على غرار ما ينظم حالياً من دورات تدريبية (تدريب مدربين على بنك المعرفة المصري) ، تتاح لفئات العاملين في الجامعات المصرية [٦٤] ، بغية اعداد كوادر بشرية تتولي مهام التدريب على استخدام بنك المعرفة المصري والتفاعل معه ، ينبغي أيضاً الاتجاه نحو تنظيم مثل هذه البرامج التدريبية (تدريب مدربين) ، توجه لقطاع العاملين في مؤسسات الدولة الأخري . فالمشروع الذي تم تدشينه لعامة المجتمع وليس للقطاعات الجامعية دون غيرها .

ملحوظة: يُعد مسلك التقييم عن بعد والذي سلكته وزارتي التعليم في ظل جائحة كورونا، كان من الأمور المحفزة لاستغلال بنك المعرفة المصري والانتفاع من محتوياته المعلوماتية المتنوعة. ونتمنى استمرار التحفيز على الانتفاع من مثل هذه المشاريع الثقافية وربطها بقاعات التعليم.

*- فيما يتعلق بالمكتبات الرقمية ، والتي تتاح بشكل غير شرعي بواسطة أفراد أو مؤسسات عبر الشبكة الدولية للمعلومات ، والتي تعد رغم أهميتها بالنسبة للباحثين والدارسين على اختلاف تخصصاتهم الموضوعية ، شكلاً من أشكال التعدي الصريح على

[٦٤] - http://www.bu.edu.eg/BUNews/19540

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

حقوق الملكية الفكرية : ينبغي أن تتخذ الدولة متمثلة في " إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات " ، كافة التدابير والإجراءات الفنية والقانونية ، في سبيل التصدي لمثل هذه التعديات والتي أصبحت منتشرة وبدرجة كبيرة على الشبكة الدولية للمعلومات ، خاصةً عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك (انظر على هذا الرابط نموذج رقمي لمثل هذه الممارسات من التعدي [٦٥])

٣ دعم وتنمية العمل في مجالات: التجهيزات والبرمجيات ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة (البنية التكنولوجية الضرورية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية الرقمية)

فقط ما يمكن أن نضيفه من توصيات بغية الحفاظ على البنية التكنولوجية وتطويرها ، ما يلي :

*- كما لاحظنا مما سبق تناوله أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تسعي إلي تمويل المشروعات والصناعات الالكترونية المحلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كدعم المشروعات الهادفة إلي إنتاج حاسبات لوحية ، فضلاً عن سعي الوزارة إلي جذب الاستثمارات الأجنبية المشتركة وغير المشتركة في ذات المجالات ، بالإضافة إلي تشجيع عمليات الاستيراد لمنتجات تقنيات المعلومات . وهذه الأوجه الإيجابية ، تتطلب توافر بيئات من الدعم من قبل الدولة ، أهمها الدعم في مجالات المحافظة على الإنتاج المحلي ، وكذا الإنتاج العالمي من التقنيات والمتداول بالسوق المصري ، والذي بالفعل يتعرض إلي خسائر مالية كبيرة بفعل الرواج السوقي لمنتجات التقنية ذات العلامات التجارية المغشوشة والمقلدة (بلغة التجار والصناع : المضروبة) ، حيث انتشار هذه المنتجات وبشكل كبير وبشكل عائد إلى رخص أثمانها . والسبيل للمواجهة ، يتمثل فيما يلي من إجراءات :

- الحسم الحسم من قبل أجهزة الدولة المعنية ، ليس فقط بتكثيف حملات أمنية لمداهمة متاجر بيع التقنيات المقلدة والمغشوشة ، وإنما العمل على إيجاد آليات فنية من شأنها على سبيل المثال : حجب وصول واتصال مثل هذه التقنيات بالانترنت سواء السلكى والاسلكي ، تعطيل اتصالها بشبكات الهواتف المحمولة . فقد يكون لهذا السبيل في المواجهة الفعالية ، حيث عدم الإقبال الجماهيري عليها ، فما يحتاجه المستهلك من هذه التقنيات التكنولوجية ، استخدامها كوسيط للاتصال والتواصل ، وبالتالي تفقد قيمتها إذ ما فعلت آليات من شأنها جعلها تقنية بلا روح (فروح الهاتف الذكي مثلاً تتمثل في قدرته على الاتصال بشبكات المحمول و شبكة الانترنت)

- الحسم من قبل أجهزة الدولة المعنية ، على مواجهة ظاهرة الفوضي الإعلامية ، فيما يذاع من فقرات إعلانية عبر الفضائيات المصرية ، من إعلانات عن منتجات التقنية ذات

[٦٥] - http://www.s2book.com

العلامات التجارية المقلدة . وقد يتمثل الحل في ذلك في إصدار قرارات تحظي بالتنفيذ الفعال في إغلاق المحطات الفضائية التي تذيع وتبث فقرات إعلانية متعلقة بمنتجات التقنية المغشوشة .

- كثيراً ما أكدت الدراسات والأبحاث التي تم إجراؤها حول الأضرار الصحية لاستخدام التقتنيات الحديثة خاصة الهواتف الذكية ، فما الحال بالنسبة للمنتجات المقلدة ، فمن الطبيعي أن يكون أضرارها على الصحة الإنسانية ، تفوق تلك المصنعة بواسطة علامات تجارية لها ثقلها على المستوي العالمي . ومن هنا تأتي دور وزارة الصحة ، بضرورة مشاركة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، شبكات الهواتف المحمولة ، هيئة الاستثمار ، في تنظيم برامج توعية تعي وتحذر من أضرار التقنيات ذات العلامات التجارية المقلدة على الصحة الإنسانية ، ويمكن أن يكون ذلك من خلال رسائل توعية نصية ترسل عبر شبكات الهواتف المحمولة إلي مشتركي خدمات المحمول في مصر ، وكذلك بواسطة فقرات توعية صحية تبث على محطات القنوات الفضائية .

*- مواجهة ظاهرة انتشار الوصلات غير الشرعية للانترنت ، والتي شاع استخدامها في المجتمع المصري ، خاصة في المناطق الشعبية والريفية ، وذلك لأسباب قد تعود إلي رخص رسوم الاشتراك ، وعدم توافر بنية تحتية متعلقة بشبكة التلفونات الأرضية تغطي كافة مناطق جمهورية مصر العربية من أحياء وقري مهمشة . ونقترح لمواجهة ذلك :

- السعي إلي إمداد خدمات خطوط التلفون الثابت إلي تلك المناطق التي تشهد عدم التغطية . [٦٦]

- التنسيق مع مقدمي خدمات الانترنت ، لتخفيض رسوم الاشتراك المباشر من مقدمي الخدمة.

- عند مصادرة أجهزة الوصلات غير الشرعية من قبل أجهزة الدولة المعنية ، ينبغي منع عدم الأحقية في استردادها مرة أخري بعد دفع غرامة مالية.

*- تأسيس شركة وطنية لخدمات الهاتف المحمول ، ولهذا أهميتة البالغة في الأمور المتعلقة بتحقيق مستويات مرتفعة للتنمية المستدامة ، حيث العائد المالي الذي يعود على الاقتصاد الوطني ، والذي يشهد سقوطاً بفعل هروب أموال الاتصالات عبر الشركات الثلاث للمحمول للخارج . فضلاً على أهمية ذلك على الناحية الآمنية والقومية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات والتي قد تستغل لمصلحة دول أخري لا تريد الاستقرار لمصر والمنطقة العربية . والان نجحت شركة المصرية للاتصالات في ذلك بتاسيس شركة رابعة وباذن الله تلقى المزيد من الانتشار.

[٦٦] - الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . نفس المصدر السابق . متاح في :
http://www.mcit.gov.eg/Indicators/Ar/Indicators.aspx

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

الإطار الثامن : البنية الأمنية للمعلومات :

الوصف :

تأكيداً لأهمية المعلومات كعنصر ومقوم أساسي لا غني عنه في عمليات التنمية الوطنية ، ونظراً لكون واعتبار المعلومات مادة قد تتعرض للكثير من المخاطر والأضرار ، والتي قد تؤدي بها للإندثار أو التشوية والتزوير . كان الدافع وراء ضرورة رسم تصوراً وإطاراً لما يجب أن تكون عليه البنية الآمنية للمعلومات خاصةً فئة المعلومات الحكومية ، بهدف إلقاء الضوء على مجموعة المتطلبات (التدابير والإجراءات) الواجب تنفيذها ، بغية توفير بيئة آمنة ، تكفل الحفظ والحماية ، بل والصيانة للمعلومات ووسائطها بشقيها التقليدي والرقمي . فالتخطيط المسبق لأمن المعلومات ، يعد من المقتضيات الضرورية لرسم نظام وسياسة وطنية للمعلومات [٦٧] .

من هنا جاء الدافع إلي ضرورة أن يتولي " المركز الوطني للمعلومات " المقترح تأسيسه ، الاهتمام بالناحية الأمنية للمعلومات ، بوصفها خط الدفاع الأول عن المعلومات المنتجة والمستهلكة والمتداولة ، خاصةً في الإطار المؤسسي داخل الدولة ، ذلك الاهتمام والذي يجب أن يتمثل في القيام برسم ووضع وصياغة خطة وطنية " لإدارة أمن وتأمين المعلومات " ، يتولي المركز المقترح مسئوليات وضعها والإشراف على تطبيقها داخل كافة مؤسسات وأجهزة الدولة من خلال إدارات تابعة للمركز ، تعمل تحت ريادتة ، يتم تأسيسها وإلحاقها بالهياكل التنظيمية لكافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، وهذه الإدارات تعمل تحت مسمي " إدارات أمن المعلومات " . والخطة المقترحة لإدارة أمن المعلومات خاصة ذات الصبغة الحكومية ، ينبغي أن تتضمن [٦٨] كافة المتطلبات البشرية ، المادية ، والفنية الواجب توافرها تمهيداً لتحقيق مستويات فعالة لأمن وصون المعلومات المؤسسية .

م	المهام :
١	تهيئة بيئة بشرية آمنة وصالحة لاستخدام وتداول المعلومات .
٢	توفير بيئة مادية من شأنها حفظ وصون المعلومات خلال مراحل إنتاجها ، تداولها ، واستخدامها .
٣	توفير بيئة فنية مدعمة بالوسائل والإجراءات اللازمة لحفظ وصيانة المعلومات ووسائطها المختلفة .

م	المتطلبات :
١	رسم خطة لأمن وصون المعلومات التي تمتلكها مؤسسات وأجهزة الدولة الحكومية ، من

[٦٧] - مركز أبو ظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات . سياسة أمن المعلومات : حكومة أبو ظبي . متاح في : https://www.abudhabi.ae/pdfdirectview/ar/133708/blaetterkatalog/blaetterkatalog/p . df/complete.pdf

[٦٨] - الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة – وزارة الاتصالات والتقانة – الجمهورية العربية السورية . (٢٩ يونيو ٢٠١٤) . السياسة الوطنية لأمن المعلومات . متاح في : http://www.moct.gov.sy/moct/?q=ar/node/338

قبل المركز الوطني للمعلومات المقترح تأسيسه ، يُحدد خلالها ما يجب أن يتخذ وما يجب أن يكون ، من خلال تحديد مجالات تأمين المعلومات ، الواجب العمل في أُطرها . مع تعميم هذه الخطة على كافة أجهزة ومؤسسات الدولة ، حيث التنفيذ وفقاً لخطي ثابتة وموضحة . على أن تحظي الخطة بالمراجعة والتقييم الدوري . مع ضرورة أن تكون بنود الخطة مستندة إلي معايير في مجالات صون وأمن المعلومات .

٢ تحديد الأدوار والمهام والمسئوليات ، ونقصد هنا تحديد من يقع على عاتقهم مسئولية التنفيذ والإشراف على مجالات أمن المعلومات المشار إليها في الخطة . وهنا نقترح إعادة هيكلة البناء التنظيمي في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، بحيث يتضمن الهيكل الوظيفي إدارة أو وحدة تحت مسمي " إدارة أو وحدة أمن المعلومات " ، تتولي مهام المحافظة على البناية وتجهيزاتها المتعلقة بالمعلومات ، ويمكن في ذلك التنسيق مع إدارة " الأمن والسلامة " في حالة وجودها ضمن الهياكل التنظيمية لمؤسسات وأجهزة الدولة ، حيث تهتم الإدارة الأخيرة بتوافر شروط ومتطلبات حماية المبني والعاملين من المخاطر الطبيعية والاصطناعية وغيرها ، وهذا يعد متصلاً هو الأخر بأمن وتأمين المعلومات .

٣ توفير المتطلبات المادية اللازمة لتحقيق مستويات عالية من الأمن الفيزيائي بمؤسسات وأجهزة الدولة ، فالتجهيزات الضرورية من أجهزة الاكتشاف المبكر للحريق ، وأنظمة الإطفاء المتطورة ، وكاميرات المراقبة وأنظمتها الآلية ، أصبحت ضمن الضروريات الواجب توافرها في مؤسسات الدولة ، لأهميتها القصوي والبالغة في تحقيق معدلات فعالة لأمن وسلامة العنصر البشري ، فضلاً على ما تمتلكه المؤسسات خاصة الحساسة من معلومات ووسائط تقليدية وغير تقليدية ، يمثل فقدانها بفعل المخاطر الطبيعية والبيئية ، خسائر قادحة متفاقمة .

٤ اتخاذ السبل والتدابير ، بغية تجهيز مؤسسات الدولة الحاوية لوسائط معلوماتية هامة ، بمجموعة الوسائل اللازمة لحفظ وحماية هذه الوسائط من عوامل التلف المتعلقة بالتقلبات البيئية (درجات الحرارة والرطوبة) ، تلك الوسائل والتي تساعد على الالتزام بمستويات مقبولة لدرجات الحرارة والرطوبة النسبية ، والتي تعد مستوياتها المرتفعة ، وكذا المنخفضة ، والمتقلبة باستمرار ، ضمن المخاطر البالغة والتي تهدد البقاء الأمن لمصادر المعلومات على اختلاف أشكالها التقليدية وغير التقليدية . على أن يؤخذ في الاعتبار توافر أساسان مهمان لتطبيق مستويات لدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة ، تتماشي مع خصائص وطبيعة مصادر المعلومات ، ألا وهما : العنصر البشري المتخصص في أعمال الحفظ والحماية ، و مجموعة معتمدة من المعايير صادرة عن هيئة محلية أو اقليمية أو دولية لها باع ومعنية في الأمور المتعلقة بمتطلبات وتدابير حفظ وحماية مواد المعلومات .

٥ توفير المتطلبات البشرية ، اللازمة لتحقيق وتوفير بيئات أمنة لوسائط المعلومات المملوكة لمؤسسات وأجهزة الدولة ، ونقصد هنا بالمتطلبات البشرية ، ما يجب اتخاذه من تدابير

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

وأنشطة ضرورية في سبيل توفير قاعدة معرفية للعنصر البشري (العامل والمستفيد من مؤسسات وأجهزة الدولة) تمكنهم من ممارسة الواجبات والسلوكيات السليمة والصحيحة تجاه ما تمتلكه المؤسسة من معلومات متاحة في شكلها التقليدي أو الرقمي . فالعنصر البشري غير المزود ببرامج للتوعية والبناء لجانبه المعرفي المتعلق بكيفية حماية المعلومات من المخاطر المتنوعة ، وكذلك كيفية التصدي والمواجهة للأزمات والكوارث التي قد تتعرض لها المؤسسة ، وتؤدي إلي ضياع وتدهور ما تمتلكه من وسائط معلوماتية ، يعد مصدر قلق لا يستهان به تجاه الوضع الأمني لمعلومات المؤسسة . من هنا وجب إعطاء أهمية خاصة للتدريب والتوعية في مجال أمنية المعلومات إلي جانب الاهتمام ببناء كفاءات نوعية في هذا المجال ، لكي يتسني امتلاك قدرات وكوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع التحديات المستقبلية التي تهدد أمن المعلومات .

٦ استكمالاً للمتطلبات البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً في مجالات صون وأمن المعلومات ، ضرورة توافر المسمي الوظيفي " أخصائي الحماية / أخصائي الحفظ " ضمن الهياكل الوظيفية في مؤسسات وأجهزة الدولة ، خاصةً تلك التي تمتلك وسائط معلوماتية ذات درجات عالية من الحساسية (ذات القيمة المادية / التاريخية / القومية) ، فمن شأن هذا المسمي الوظيفي أن يقدم الدعم الفني المستمر في الجوانب المتعلقة بمسائل وقضايا ، حماية الوسائط المعلوماتية من التدهور بفعل العوامل المتنوعة من التلف . وفي حالة صعوبة توفير هذا الكادر الوظيفي المتخصص ، فيوصي على الأقل ، بوجود شكل من أشكال البروتوكولات التعاونية بين تلك المؤسسات ذات الوسائط المعلوماتية القيمة ، والمؤسسات الأخري العاملة والمعنية في مجالات الحفظ والحماية والترميم لمواد المعلومات الورقية والتقليدية ، وبحمد الله تعالي يتوافر في بلدنا مؤسستان لهما الصيت في ذلك وهما : مركز الحفظ الوصيانة التابع لمكتبة الإسكندرية ، والمركز المتخصص التابع لدار الكتب والوثائق القومية .

٧ ضمان تحقيق الإشراف والرقابة الفعالة من قبل " إدارات أمن المعلومات " المقترح إنشاؤها في مؤسسات وأجهزة الدولة ، على كافة التجهيزات وتقنيات المعلومات المستخدمة في المؤسسات من أجهزة حاسوبية ، برمجيات ، نظم معلومات ، وشبكات معلومات ، بحيث تضمن هذه الإدارات :

*- بقاء الأجهزة الحاسوبية خالية ونظيفة تماماً من التطبيقات مجهولة المصدر والتي قد تلحق أضراراً بالحاوسيب وما يحمل عليها من برمجيات وأنظمة معلوماتية .

*- يجب تنصيب برامج موثوقة ومرخصة لمكافحة الفيروسات والبرامج الخبيثة على جميع أجهزة الحاسوب المملوكة للمؤسسات ، من خوادم، وأجهزة محمولة، وأجهزة مكتبية، مع متابعة تحديثها بشكل مستم .

*- بقاء الأجهزة الحاسوبية المستخدمة داخل الإطار المؤسسي ، مؤمنة ببرمجيات تحظر

الاختراقات والقرصنة .
*- بقاء نظم و شبكات المعلومات الداخلية مؤمنة ضد الاختراق والتجسس وعدم الاستخدام لغير المرخصين لهم باستخدامها ، من خلال تأمينها بكلمات سر وأسماء دخول قوية يصعب اختراقها . و يجب أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار عند اختيار كلمة المرور [٦٩]:
- ألا تكون قد استخدمت مسبقاً من فترة قريبة.
- ألا تكون سهلة التخمين، مثل اسم الشخص، أو تاريخ ولادته، أو رقم هاتفه، أو اسم سجل الدخول الإلكتروني للمستخدم.
- ألا تكون من الكلمات المتداولة في القواميس أو اللغات المعروفة.
- ألا تكون مبنية بحيث تشكل في مجملها جملة واحدة كاملة من حروف وأرقام متتابعة ومتسلسلة بشكل منطقي ومعروف للعامة.
- أن تكون مركبة من الحروف والأرقام والرموز الخاصة، وبدون تكرار.
- أن تكون طويلة بشكل كافٍ.
- ألا تحتوي اختصارات معروفة مثل gov, MoJ, Sep.
- أن يتم تغييرها بشكل دوري تحدده تعليمات الدائرة.
- عدم استخدامها في أكثر من نظام.
*- تأمين البرمجيات ونظم المعلومات المستخدمة من المخاطر الناجمة عن استخدام تطبيقات الانترنت المحتمل تسببها لعوامل الاختراق. فينبغي التأكد من عدم استعمال البريد الالكتروني الشخصي داخل الإطار المؤسسي ، وكذا الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك .
*- التحقق من هوية مستخدمي نظم المعلومات ومستخدمي المرافق المستخدمة في معالجة المعلومات بشكل مناسب لمنحهم صلاحية الوصول إلي المعلومات التي تقتضيها متطلبات العمل .
*- مراقبة الاستخدام المناسب للوصول إلي المعلومات وإلغاء الوصول إلي المعلومات التي لم تعد لازمة لمتطلبات العمل ، مع ضرورة ابلاغ مستخدمي نظم المعلومات ومرافق معالجة المعلومات فيما يتعلق بالتزاماتهم ومسئولياتهم تجاه أمن المعلومات .
*- مراقبة نظم المعلومات لضمان وجود الحد الأدني لمستوي أمن المعلومات المتفق عليه في الجهة لتحقيق الأداء المطلوب والامتثال للمعايير الأمنية .
*- أن نظم المعلومات تخضع لعمليات إجراء النسخ الاحتياطي بشكل دوري على وسائط

[٦٩] - اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات – المملكة الأردنية . (٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨) . السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات . متاح في :
http://www.mot.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/imagesAR/PDFsAR/documentsAR/National%20Information%20Security%20Policy%20Ver%205%200.pdf

Doi: 10.21608/jinfo.2020.114717

يتم حفظها بشكل آمن ، بما يضمن استعادة المعلومات والخدمات وفق الحاجة .

٨ مراجعة الخطة الموضوعة لإدارة أمن المعلومات في الأمور المتعلقة بالتخطيط والإدارة لحوادث أمن المعلومات ، فعلى مؤسسات وأجهزة الدولة ضمان أن الحوادث المرتبطة بأمن المعلومات قد تم تحديدها واحتوائها وإدارتها ومعالجتمها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسبة . وعليها توقع الحوادث المحتملة والتخطيط لها ، لضمان تحقيق الاستجابة المناسبة للحوادث المحتملة عند الحاجة . كما ويتعين عليها ابلاغ الإدارات المتخصصة عن أمن المعلومات عن حوادث أمن المعلومات الهامة التي تعرضت لها حتي يتسني للإدارات المتخصصة تقديم الدعم المناسب . فالسبيل الأفضل لإدارة المخاطر المرتبطة بالمعلومات ، تتمثل في تحديد وتصنيف المعلومات المؤسسية ، مع تحديد المخاطر البشرية والفنية والبيئية المحتملة لكل تصنيف ، وسبل المواجهة والتصدي المتماشية مع طبيعة المعلومات ودرجة حساسيتها .

٩ التخطيط لإدارة ومواجهة المخاطر والكوارث ، التي تهدد بقاء المؤسسات بما تحويه من وسائط معلوماتية.